



جَامِعَةُ الْعَالَمِ لِلْإِسْلَامِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ

المِثْقَالُ

لِلْعِلْمِ وَالْإِقْتِصَادِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عَالَمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

المجلد السادس - العدد الأول: شوال 1441 هـ / حزيران 2020 م

ISSN 2311-0988



جَامِعَةُ الْعَالَمِ لِلْإِسْلَامِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ

المِثْقَالُ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عَالَمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ



The World Islamic Sciences and
Education University (W.I.S.E)

Al-Mithqal

For Economic & Administrative Sciences

An International Research and Refereed Journal

Volume (6), Number (1), Shawal 1441, June 2020

ISSN 2311-0988



جامعة غزة الإسلامية العالمية

المثقال

للعلوم والاقتصاد والادارة

مجلة علمية عالمية محكمة

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية
عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية

المجلد السادس - العدد الأول: شوال 1441هـ / حزيران 2020م

مَجَالَةُ عَالَمِيَّةُ مَلِكِيَّةُ

المجلد السادس - العدد الأول: شوال 1441هـ / حزيران 2020م

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خلوّق ضيف الله آغا

هيئة تحرير المجلة

أ.د. سليم سلامة حتملة	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. عيسى نوري العبادي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. مبارك محمد الطراونة	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. محمد خلف بني سلامة	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. وليد هويميل عوجان	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
أ.د. ياسر عبد الكريم الحوراني	جامعة العلوم الإسلامية العالمية
د. عبد الرؤوف بني عيسى	جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الهيئة الاستشارية

أ.د. جواد العناني
أ.د. عبد الرحمن يسري أحمد
أ.د. يوسف إبراهيم يوسف
أ.د. غسان الطالعب
أ.د. بكر السرحان
أ.د. محمد أنس مصطفى الزرقا
أ.د. عبد الرحيم الساعاتي
أ.د. أحمد فراس العوران
أ.د. فيصل الشواورة

المحرر اللغوي/اللغة العربية



المحرر اللغوي/ اللغة الإنجليزية

أمانة سر المجلة
رهام الفاعوري

تنفيذ وإخراج
أمل عاهد الغانم

تعريف بالمجلة:

- 1- مجلة الميثاق للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة علمية عالمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- 2- مقر المجلة: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 3- تصدر المجلة عددين سنوياً.

أهداف المجلة:

- 1- الإسهام في نشر المعرفة العلمية الأصيلة، وتقديمها في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- 2- الإسهام في المحافظة على هوية الأمة العربية والإسلامية وقيمتها وترسيخها والاعتزاز بها.
- 3- الإسهام في البناء الحضاري الإنساني، ونشر الدعوة الإسلامية القائمة على الوسطية والاعتدال.
- 4- المعالجة العلمية لقضايا العصر ومشكلاته.

دائرة اهتمام المجلة:

- 1- تنشر مجلة الميثاق البحوث الأصيلة التي تحتوى إضافة علمية إلى المعرفة في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية من داخل الجامعة وخارجها، باللغتين العربية والإنجليزية.
- 2- تهتم المجلة بنشر الدراسات النظرية، والمراجعات النقدية التي تغطي بتعمق أحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.
- 3- تنشر المجلة الدراسات التطبيقية و/أو الدراسات المتعلقة بالوضع الراهن في الدول العربية و/أو الإسلامية منفردة أو مجتمعة على أن تكون هذه الأبحاث ملتزمة بالأسلوب والمنهجية المتعارف عليهما في هذه الحالة.
- 4- نشر مراجعات الكتب الحديثة، المنشورة منذ عامين على الأكثر، الخاصة بأحد فروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة، على أن تأتي هذه المراجعات حسب الأصول المتعارف عليها.
- 5- نشر المراجعات النقدية والتعليقات على النشاط العلمي من مؤتمرات وندوات علمية وحلقات بحث.
- 6- نشر المجلة ما يردها من تعقيب على الأبحاث والدراسات المنشورة فيها.
- 7- ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية ذات العلاقة بفروع المعرفة التي تنتمي الى تخصص المجلة.

شروط النشر:

- 1- يشترط في البحث المقدم للنشر في المجلة ألا يكون قد نُشر أو قُدِّم للنشر في مجلة أخرى، وعلى الباحث أن يُقدم إقراراً خطياً بذلك عند تقديم البحث للنشر.
- 2- إذا كان البحث مدعوماً من جهة ما، فعلى الباحث بيان ذلك وتقديم وثيقة محررة من الجهة الداعمة موجهة إلى رئيس تحرير المجلة تفيد عدم ممانعتها لنشر البحث.

- 3- تخضع جميع البحوث المُقدّمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي الدقيق حسب الأصول المتبعة مع الحفاظ على سرية التحكيم.
- 4- تخضع جميع البحوث لفحص نسبة الاستلال قبل إرسالها للتحكيم.
- 5- تشمل معايير التحكيم كلاً من: الأصالة العلمية للبحث، ومدى إضافته للمعرفة، وإمكانية تطبيقه، ومنهجيته، وأسلوبه، ونتائجه، ومدى مراعاة الأمانة العلمية، وسلامة اللغة، وسلاسة أسلوب العرض.
- 6- للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن لها الحق في إدخال قدر من "التحرير" على البحوث المُجازة.
- 7- تحتفظ المجلة بالحق في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب، ويُعد قرارها نهائياً.
- 8- يصبح البحث بعد قبوله حقاً محفوظاً للمجلة، ولا يجوز للباحث نشره في أي مجلة أخرى.
- 9- يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة عن إجراءات التحكيم إذا رغب الباحث بإيقافها بعد السير فيها أو ثبت للهيئة أن الباحث قد خالف شروط النشر بارتكابه سرقة أدبية، أو نشر بحثه في مجلة أخرى أثناء السير بإجراءات التحكيم وقبل ورود قرار المحكمين النهائي برّد بحثه.
- 10- الآراء التي ترد في الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين أنفسهم، ولا تعكس بالضرورة سياسة جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو هيئة التحرير.
- 11- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

مواصفات البحث المقدم للنشر:

- 1- ألا يزيد حجم البحث مع المصادر والهوامش والجداول والملاحق على (40) صفحة بواقع (10000) كلمة، خط (Arial) حجم الحرف (14)، مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر على ورق حجم (A4)، مع الترقيم المتسلسل لجميع صفحات البحث، أما الحواشي فتكون بالخط نفسه وبحجم (12).
- 2- ترقيم الجداول والأشكال بالترتيب كما وردت في البحث، وتزود الجداول بعناوين في الأعلى والأشكال في الأسفل وهوامشهما في الأسفل، ويطبّع كل منهما على صفحة مستقلة مع تحديد موقع الجدول أو الشكل في المتن على نحو "شكل (1) هنا تقريباً".
- 3- تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث، والاسم الثلاثي للباحث أو الباحثين (بالعربية والإنجليزية)، ورتبهم العلمية وأماكن عملهم الحالية، وعنوان المراسلة للباحث الرئيس بالتفصيل.

- 4- تشمل الصفحة الثانية من البحث على العنوان (دون ذكر اسم المؤلف) ويليه ملخص دقيق باللغة العربية على ألا يزيد عن (150) كلمة.
- 5- تشمل الصفحة الثالثة من البحث على ملخص (Abstract) باللغة الانجليزية (ترجمة علمية دقيقة للملخص العربي) وبالشروط ذاتها.
- 6- تبدأ مقدمة البحث من الصفحة الرابعة، وتشتمل على عنوان البحث (دون ذكر اسم المؤلف).
- 7- يرسل الباحث نسخة الكترونية بصيغة (word) ونسخة أخرى بصيغة (pdf).

المرفقات المطلوبة:

- 1- السيرة الذاتية للباحث (موجزة).
- 2- التعهد الخطي المعتمد على موقع المجلة.

خطوات النشر:

- 1- يقدم البحث للنشر إلى عمادة البحث العلمي إلكترونياً على الموقع المخصص لكل مجلة.
- 2- يرفق الباحث تعهد النشر المعتمد الموجود على رابط المجلة ويقوم بتعبئته وإرساله مع البحث.
- 3- يعرض البحث على هيئة التحرير ويخضع للتحكيم الأولي قبل إرساله إلى المحكمين الخارجيين، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون بيان الأسباب.
- 4- يرسل البحث إلى محكمين اثنين على أن يقوم كلا منهما بالرد في مدة أقصاها شهر، وفي حال عدم الرد ضمن الموعد المحدد يتم إرسال البحث إلى محكم آخر، وبناءً عليه يكون قرار هيئة التحرير كما يأتي:
- * يقبل البحث للنشر في حالة ورود تقارير إيجابية من المحكمين الاثنين، وبعد أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة إن وجدت.
- * يرفض البحث في حالة ورود تقارير سلبية من كلا المحكمين.
- * يرفض البحث في حال ثبوت عدم التزام الباحث بالأمانة العلمية أو مخالفته لشروط النشر.
- * يرسل البحث إلى محكم ثالث للبت في أمر صلاحيته في حال ورود تقارير المحكمين أحدهم سلباً والآخر إيجابياً.
- 5- يقوم الباحث بإجراء التعديل وفق ملاحظات المحكمين في مدة أقصاها (60) يوماً من تاريخ إبلاغه، وفي حال عدم استجابة الباحث ضمن المدة المحددة يتم وقف إجراءات السير في نشر البحث.

6- إذا أفاد المحكم بعد التأكد من إجراء التعديلات أن الباحث لم يلتزم بإجراء التعديلات المطلوبة يُعطى الباحث فرصة ثانية وأخيرة مدتها (30) يوماً للقيام بالتعديلات، فإذا أفاد المحكم بأن الباحث لم يلتزم بإجراءات التعديلات المطلوبة للمرة الثانية، يُعرض البحث والتعديلات التي لم يلتزم الباحث بإجرائها على هيئة تحرير المجلات العلمية للبت في قرار قبول نشر البحث في المجلة أو رفضه، ويُعلم الباحث بقرار الهيئة النهائي.

7- يُعطى إشعار القبول للباحث أو للباحثين بعد التأكد من إجراء الباحث للتعديلات المطلوبة على البحث.

8- يتم ترتيب البحوث المقبولة للنشر حسب السياسة المتبعة في المجلة.

9- يتم تدقيق البحث لغوياً في صورته الأخيرة، ويُرسل للإخراج وبعدها للنشر.

طريقة التوثيق:

- يكون ترتيب المراجع في المتن بنظام (الاسم/السنة) (System Name/Year) ويكون ترتيب المراجع في نهاية الأطروحة هجائياً.
- في المتن، مثلاً، تضع اسم المؤلف وسنة التأليف بين قوسين (Walter et al, 2004)، وترتب لائحة المراجع في نهاية البحث هجائياً (A.B.C...).
- في حالة الآيات القرآنية، يُكتفى بذكر اسم السورة أو رقمها ورقم الآية على النحو التالي: (البقرة: ٢٨٢)، وتنسخ الآية الكريمة بخط المصحف العثماني ويوضع بعدها التوثيق السابق.

ترتب المصادر والمراجع في الدراسات العلمية والتطبيقية في نهاية البحث على النحو التالي:

1- كتاب مؤلف أو أكثر (Book with one or More Authors)

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) عنوان الكتاب. مكان النشر: الناشر؛ سنة النشر، عدد الصفحات.
مثال:

Gujarati, Damodar N., **Basic Econometrics**. New York, USA: McGraw-Hill Company 2003, P.562.

2- المجلات المتخصصة (Scholarly and Professional Journals)

طريقة التوثيق: اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت) تاريخ النشر بالسنة والشهر واليوم. عنوان البحث. اسم المجلة. رقم المجلد (رقم التسلسل):

أرقام الصفحات.

مثال:

Park, R.E. October 1966. Estimation with Heteroscedastic Error Terms. *Econometric a*, Vol. 34 (4): P.888.

3- وقائع مؤتمر، أوراق علمية وملخصات: (Conference Proceedings, Papers and Abstracts)

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المحرر، الاسم الأول (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمحررين آخرين إن وجدت). سنة النشر. وصف الملخصات وعنوان المؤتمر؛ تاريخ المؤتمر بالسنة والشهر واليوم؛ مكان المؤتمر. مكان النشر: الناشر. عدد الصفحات.

مثال:

Al Taleb, Ghassan S., 2006. Performance of Islamic Bank services: an empirical examination in Jordan. 2nd Banking and Finance International Conference. February 23-24, 2006- Lebanese American University, Beirut, Lebanon, 22 pages.

4- الأطروحات الجامعية وبراءات الاختراع (Theses and Patents Dissertations)

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الاسم الأول (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول للمؤلفين آخرين إن وجدت) عنوان الأطروحة. مكان المؤسسة المانحة: اسم المؤسسة المانحة؛ تاريخ الشهادة. عدد الصفحات. معلومات متوفرة.

مثال:

Moreno Cruz, Juan, Essays on the Economics of Geoengineering. Alberta, Canada: University of Calgary, 2010. 109 p. Available from: http://keith.seas.harvard.edu/Thesis/TH7_Moreno-Cruz_2009.pdf.

5- المجلات الإلكترونية ومصادر الانترنت

(link is external Electronic Journals and Internet Sources)

أ. المجلات الإلكترونية (Electronic Journals).

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول للمؤلفين آخرين إن وجدت). عنوان البحث. اسم المجلة مختصر يليه سنة النشر؛ المجلد (رقم الاصدار): عدد الصفحات. معلومات متوفرة

أخرى. تاريخ الدخول للموقع.

مثال:

Loker, W.M. "Campesinos" and the crisis of modernization in Latin America. Jour of Pol Ecol [serial online] 1996; 3(1).

Available: <http://www.library.arizona.edu/ej/jpe/jpeweb.html> .

ب. مصادر الانترنت (الشبكة العنكبوتية) (Web Sites).

طريقة التوثيق:

اسم شهرة المؤلف، الأسماء الأولى (يتبع ذلك الاسم الأخير ثم الأول لمؤلفين آخرين إن وجدت). عنوان صفحة الويب (الإنترنت). مكان النشر: الناشر؛ تاريخ النشر [تاريخ التحديث / التعديل؛ تاريخ التوثيق].

متاح من: (أدخل عنوان صفحة الويب (URL).

مثال:

British Medical Journal [Internet]. Stanford, CA :Stanford Univ.; 2004 July 10; Available from :bmj.com: (link is external)

Or: <http://www.gbhap.com/journals/authors/tmifauth.pdf> (link is external)

6- وفي حالة الأحاديث الشريفة، يذكر اسم المؤلف (سنة النشر)، وعنوان الكتاب، والطبعة، والكتاب، والباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة، والناشر، ومكان النشر.

- توجه جميع المراسلات إلى المجلة على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة الميثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية

عمادة البحث العلمي / جامعة العلوم الإسلامية العالمية

المملكة الأردنية الهاشمية

ص.ب (1101) الرمز البريدي (11947)

هاتف (+962 6 5600230) فاكس (+962 6 5600237)

البريد الإلكتروني: al_mithqal.journal@wise.edu.jo

موقع الجامعة الإلكتروني: www.wise.edu.jo



محتويات العدد

(باللغة العربية)

الصفحات	عنوان البحث	الباحث / الباحثون
11-40	أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بالتعثر المالي (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي)	د. أحمد فارس القيسي
41-72	إدارة الأرباح وأثرها على قيمة الشركة (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان)	د. أسامة جمال النسور
73-102	مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن	د. حنان عبدالسلام العبادي
103-119	أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني للفترة من 2004-2016	د. حنان أحمد القضاة د. خولة قاصد عبده
121-148	أثر مميزات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية	د. غسان عيسى العمري أ. د. نعمة عباس الخفاجي
149- 182	مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير دراسة تطبيقية تحليلية	د. بلال هاشم النسور
183-218	أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن	د. فادي حامد القضاة د. بلال هاشم النسور د. زياد علي الشوابكة
219-234	أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على أسعار الأسهم في بورصة عمان (الأردن)	د. سيف صلاح القضاة أ. د. أحمد إبراهيم ملاوي

أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بالتعثر المالي (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي)

د. أحمد فارس القيسي*

تاريخ وصول البحث: 2018/4/29 تاريخ قبول البحث: 2018/8/27م

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كل من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في قائمة التدفقات النقدية والأنماط التي تتشكل من هذه النشاطات في التنبؤ بالتعثر المالي لعينة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (55) شركة خلال الفترة (2011-2016)، حيث استخدمت الدراسة نموذج (Zmijewski) لقياس نقاط التعثر لهذه الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الموجبة وحجم الشركة ترتبط بعلاقة سلبية مع التعثر المالي ولها أثر معنوي في التنبؤ بصحة المركز المالي للشركة، كما ارتبطت التدفقات النقدية التمويلية الموجبة بعلاقة موجبة مع التعثر المالي ولها أثر معنوي في التنبؤ بالتعثر المالي للشركة، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لعمر الشركة في التنبؤ بالتعثر المالي. وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن الشركات التي تمتاز بتدفقاتها النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) بالنمط (+، -، -) تعتبر بعيدة عن التعثر المالي، بينما الشركات التي تمتاز بتدفقاتها النقدية بالأنماط (-، -، +)، (-، -، -) فتعتبر شركات متعثرة مالياً.

الكلمات المفتاحية: نموذج Zmijewski، التعثر المالي، التدفقات النقدية، أنماط التدفقات النقدية، الشركات الصناعية الأردنية المساهمة.

The Impact of the Elements of Cash Flow Statement and its Patterns in Predicting Financial Distress: An Applied Study on the Jordanian Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange

Abstract

The study aimed to investigate the impact of the operational, investment and financing activities in the cash flow statement and the patterns formed by these activities in predicting the financial distress of a sample of (55) Jordanian industrial companies listed on Amman Stock

* أستاذ مشارك، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

Exchange during the period 2011-2016. The study applied Zmijewski Model to measure the distress scores of these companies. The study concluded that the positive cash flow from operating and investment activities and the size of the company are negatively correlated with the financial distress and have a significant effect in predicting the financial health of the company. However, positive cash flow of financing activities was positively correlated with financial distress and has a significant effect in predicting financial distress of the company. The results also showed that the age of the company has no significant effect on predicting financial distress. Additionally, it was found that companies with cash flows (operating, investment and financing) pattern (+, -, -) are considered to be far from financial distress, whereas companies with cash flows patterns (-, -, +) and (-, -, -) are considered financially distressed companies.

Keywords: Cash Flows, Cash Flow Patterns, Financial Distress, Jordanian Industrial Companies, Zmijewski Model.

1. مقدمة:

معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الشركة خلال فترة مالية واحدة. ولذلك أكد (Gub et.al, 1993) على أنه يمكن استخدام هذه القائمة، والتي تستخدم الأساس النقدي بجانب كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، اللتان أصبحتا المصادر الرئيسة للمعلومات منذ أن تم استخدام نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق. لكن وحسب ادعاء (Jantadej, 2006) فإن المعلومات المتعلقة بالأرباح تصبح غير موثوقة لقياس أداء الشركة عندما تكون في ضائقة مالية، ولذلك اقترح

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الحديثة نسبياً مقارنة مع القوائم المالية الأخرى، حيث شهدت هذه القائمة ومنذ إقرارها عام 1984 اهتماماً كبيراً من قبل الشركات والباحثين. فقد أكد القرار رقم (5) لمجلس المعايير المحاسبية FASB على أهمية المعلومات التي توفرها هذه القائمة عن نشاطات الشركة المختلفة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) من حيث السيولة والربحية والمخاطر المتعلقة بالشركة. وقد أشار (Ibarra, 2009) أن هذه القائمة تقدم

بأن استخدام قائمة التدفقات النقدية هو الأفضل في قياس ذلك. وقد أكدت العديد من الدراسات (Alslehat & al-Nimer, 2017, Sayari & Mugan, 2013, Joseph & Lipka, 2006, Gentry et al., 1990, Dechow, 1994) على أن عناصر قائمة التدفقات النقدية (التدفق النقدي التشغيلي، التدفق النقدي الاستثماري، التدفق النقدي التمويلي) تحتوي على معلومات ذات صلة في تعثر أو نجاح الشركات، بالإضافة إلى قدرتها على تقييم أدائها وتفسير أسعار أسهمها.

وفي الأردن بدأ العمل في هذه القائمة عام 1992 وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من متطلبات الإفصاح الإلزامية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالي بجانب القوائم المالية الأخرى. ويعتبر القطاع الصناعي في الأردن من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل فاعل في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمته في الربع الأول لعام (2016) 20.20% من الناتج المحلي الإجمالي (غرفة صناعة عمان، 2016)، وبالتالي فإن أي قصور في أداء هذه القطاع أو الفشل سوف يؤدي إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد بشكل عام، وعلى المساهمين في هذه

الشركات بشكل خاص.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماط التدفقات التي تشكل من هذه التدفقات في التنبؤ بتعثر أو نجاح الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. علماً أنه وعلى حد علم الباحث لم يجد أي دراسة على المستوى المحلي تتناول أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بتعثر أو نجاح الشركات بشكل عام.

2. مشكلة الدراسة:

يعتبر الإفلاس وفشل الأعمال والتعثر المالي جميعها مصطلحات تحمل تقريبا نفس المعنى في تفسير المشاكل المالية التي تواجه الشركة. وبما أن الشركات تعمل ضمن بيئة متغيرة بشكل مستمر، فإن هذه الشركات قد تكون عرضة للتعرض لما يسمى بالفشل أو التعثر المالي. وبالتالي فإن الشركات التي تحاول التعرف على هذا النوع من المشاكل بشكل سريع، هي التي يمكن أن تبقى في الصناعة، وتجنب نفسها أثار التعثر المالي. إن العديد من الدراسات السابقة قد أكدت على الدور المهم لعناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في توفير معلومات مناسبة

من النشاطات (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) أثر في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟
ب- هل يوجد لأنماط التدفقات النقدية من النشاطات (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) السائدة في الشركة أثر في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- التعرف على دور التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

ب- التعرف على دور أنماط التدفقات النقدية السائدة في الشركة في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

4. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

أ- الدور الهام الذي يمارسه القطاع الصناعي في الأردن من تحقيق قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي.

ب- تعرف إدارة الشركة والمساهمين

للشركة تمكنها من التعرف على مدى نجاحها أو تعرضها للتعثر. ولذلك فإن دراسة الشركة لقوائمها المالية وخاصة قائمة التدفقات النقدية وأنماطها، سيمكنها من اكتشاف فيما إذا هناك انحرافات في نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبالتالي ستعمل على تصحيحها قبل استفحالها، مما سيجنب الشركة الوقوع في التعثر أو الفشل المالي مستقبلاً، وهذا سوف يحد من خسائر المستثمرين والاقتصاد بشكل عام. وبما أن قطاع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وله دور مهم في الاقتصاد الأردني ككل، فإن أي تعثر في أدائه سيؤدي إلى أضرار بالغة على مستوى الاقتصاد الأردني. وعليه فقد تمحورت مشكلة الدراسة حول دراسة أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بتعثر أو نجاح هذه الشركات، من خلال تطبيق نموذج (Zmijewski, 1984) لحساب قيم التعثر أو النجاح لهذه الشركات، ومن ثم ربطها بعناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها لاستكشاف الأثر والعلاقات.

وبناء عليه سيتم الإجابة عن مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

أ- هل يوجد لعناصر قائمة التدفقات النقدية

والدائنين على الوضع المالي للشركة من خلال ما تقدمه عناصر قائمة التدفقات النقدية من محتوى معلوماتي عن أداء الشركة ومركزها المالي، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت المناسب.

ج- تعرف الشركة على مدى نجاح سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

د- تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في البيئة الأردنية من حيث ربطها لعناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماط هذه التدفقات في التنبؤ بالتعثر المالي، من خلال استخدام نموذج (Zmijewski, 1984) والذي لم يطبق على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة سابقا على حد علم الباحث.

5. الإطار النظري والدراسات السابقة:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم البيانات المالية التي تساعد مستخدمي هذه القائمة على معرفة الوضع المالي للشركة الخاضعة للتحليل (Khanji & Siam, 2015). كما تنبع أهمية هذه القائمة من قدرتها على تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الشركة من خلال أنشطتها (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) خلال فترة محددة (Gunanta et al., 2015). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم

هذه البيانات إلى تدفقات نقدية حسب الأنشطة له طابع مشترك يساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف في قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات والتوسع بالتمويل وتوزيع الأرباح سواء لفترة قصيرة أو طويلة (العطوط والظاهر، 2010). إن التدفق النقدي من هذه الأنشطة يمكن أن يكون موجبا أو سالبا، فالإشارة الموجبة تشير إلى وجود فائض نقدي في الشركة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بينما الإشارة السالبة فتشير إلى وجود عجز نقدي من هذه الأنشطة (Gunanta et al., 2015). إن شكل الإشارة لكل نشاط في قائمة التدفقات النقدية له محتوى معلوماتي في توضيح قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل استثماراتها، وبالتالي الحكم على صحة مركزها المالي، وعلى سبيل المثال لو كانت إشارة التدفق النقدي التشغيلي سالبة فهذا يشير إلى عدم قدرة الشركة على توليد نقد كافي لتمويل عملياتها واستثماراتها الرأسمالية، بينما لو كانت هذه الإشارة موجبة فهذا يعني أن الشركة قادرة على توليد نقد من عملياتها التشغيلية يمكن استخدامه في تمويل استثماراتها ودفع ديونها (Sayari & Mugan, 2013).

لقد أشار كل من (Dickinson, 2011)

فإنها تحتاج إلى الحصول على دين أو إصدار أسهم لتغطية التزاماتها الحالية والطويلة الأجل. أما النمط السادس (-، -، +) فهو نمط غير عادي وهو ممكن فقط في حالة المحافظة على الاحتياطيات النقدية. كما أن النمط السابع (-، +، -) يعتبر غير عادي ويمكن أن نراه في الشركات التي لا تحقق نقدية كافية من عملياتها وفي نفس الوقت فإنها تمول عملياتها من خلال بيع الأصول والاتجاه نحو الدين أو إصدار الأسهم. وأخيراً النمط الثامن (-، -، -) فيشير إلى الشركة التي تقوم ببيع الأصول لتمويل عملياتها وسداد ديونها.

إن التنبؤ بالتعثر المالي قد استحوذ على اهتمام العديد من المحللين الماليين والمحاسبين والاقتصاديين والباحثين خلال السنوات الماضية، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام (2008)، حيث ظهرت العديد من النماذج التي تتناول التنبؤ بإفلاس الشركة لأغراض عديدة منها على سبيل المثال تقييم الملاءة المالية للشركة وتقييم مديونية الشركة ومخاطرها... إلخ (Jones & Hensher, 2004). وقد عرف (Frederikslust, 1978) التعثر المالي بأنه عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق. كما أشار

Kordestani et al., 2011, Jantadej, 2006, Bruwer & Hamman, 2005) أن الإشارة الموجبة أو السالبة من كل نشاط في قائمة التدفقات النقدية يمكن أن ينتج عنه عدة أنماط للتدفقات النقدية، فعلى سبيل المثال إذا كانت الشركة تمتاز بتدفق نقدي تشغيلي موجب وتدفق نقدي استثماري وتمويلي سالب، فإننا نحصل على نمط لتدفق نقدي على شكل (+، -، -) وعلى الترتيب، وبالتالي فإن الجمع بين إشارات التدفقات النقدية الثلاثة سيُنتج عنه ثمانية أنماط للتدفقات وكما يلي: النمط الأول (+، +، +) يشير إلى أن التدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة غير مستدامة ولا يمكن الإبقاء على هذا النمط إلا مؤقتاً، بينما يشير النمط الثاني (+، -، -) إلى أن الشركة تحقق نقدية لكنها تباع أصول لتغطية ديونها أو شراء أسهم خزينة. أما النمط الثالث (+، +، -) فيمثل الشركة التي تولد نقد ولكنها بحاجة إلى تمويل إضافي من خلال إصدار الديون أو الأسهم. ويبين النمط الرابع (+، -، +) أن الشركة تحقق نقد كاف من العمليات التشغيلية لتمويل استثماراتها وتسديد ديونها أو شراء أسهمها. كما يبين النمط الخامس (-، +، +) أن الشركة لا تحقق نقدية كافية لتمويل عملياتها أو التوسع في رأس المال، وبالتالي

(Altman, 1993) إلى أن التعثر يحصل عندما يكون معدل العائد على رأس المال المستثمر أقل من معدلات العائد على الاستثمارات المشابهة ويمتاز بالانخفاض المستمر. وقد أشار (Waston & Everett, 1993) إلى أربع حالات تتعثر فيها الشركة: (أ) عدم الاستمرارية لأي سبب، (ب) التوقف عن التجارة وخسارة الدائنين، (ج) البيع لمنع المزيد من الخسائر، (د) عدم القيام بما يجب عمله.

واعتماداً على ذلك فقد ربطت العديد من الدراسات نماذج التنبؤ بالفشل المالي بالمحتوى المعلوماتي لعناصر القوائم المالية لتحديد الوضع المالي للشركة، من حيث التعثر أو النجاح. وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت أثر المحتوى المعلوماتي لعناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في تحديد الوضع المالي للشركة من حيث التعثر أو النجاح:

دراسة (Stewart, 2016) والتي طبقت في أستراليا واستخدمت عدة مقاييس على أساس نقدي للتنبؤ بإفلاس الشركة باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression)، حيث توصلت الدراسة إلى أن كل من نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي

الأصول، صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى مدفوعات الفائدة، وصافي التدفق النقدي التشغيلي إلى صافي الربح قبل الفائدة والضريبة والاستثمارات قصيرة الأجل والنقدية إلى إجمالي الأصول ترتبط جميعها بعلاقة موجبة مع احتمالية عدم الفشل، حيثما كلما زادت هذه النسب انخفضت احتمالية فشل الشركة.

دراسة (Shamsudin & Kamaluddin, 2015) والتي طبقت على الشركات العامة المدرجة في أندونيسيا، حيث تناولت العلاقة بين أنماط التدفقات النقدية والتعثر المالي لهذه الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تمتاز بنمط التدفق النقدي (+، -، -) ويشير إلى (التدفق النقدي التشغيلي، التدفق النقدي الاستثماري، التدفق النقدي التمويلي) عرضه لأن تكون في وضع مالي متعثر حيث تولد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وتستخدمها في تمويل استثماراتها وسداد ديونها الطويلة الأجل، كما أن نمط التدفق النقدي (+، +، -) قد ارتبط بعلاقة موجبة مع التعثر المالي وأن الشركات التي تمتاز بهذا النمط تكون في وضع مالي متعثر وعرض للتصفية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تمتاز بنمط التدفق النقدي (+، -، +) عرضه للتعثر المالي كونها

بحاجة للتمويل الخارجي لتغطية الاستثمارات الجديدة؛ لأن التدفقات النقدية المولدة غير كافية، كما وجدت الدراسة بأن الشركات التي تمتاز بنمط التدفق النقدي (-، -، -) يعتبر مؤشراً مهماً في التنبؤ بتعثر الشركة؛ لأن النشاطات الثلاثة في قائمة التدفقات النقدية تشير إلى الخسائر الكبيرة في الشركة.

دراسة (Fawzi et al., 2015) والتي اختبرت أهمية نسب التدفقات النقدية في تحديد التعثر المالي للشركات الماليزية، وعددها 52 شركة متعثرة، حيث تناولت الدراسة أربع مجموعات من النسب لتحقيق أغراض الدراسة، وتوصلت نتائجها إلى أن كل من نسبة (التدفق النقدي التشغيلي + الفوائد/ الفوائد، التدفق النقدي التشغيلي/ إجمالي الخصوم، التدفق النقدي التشغيلي/ الخصوم طويلة الأجل، التدفق النقدي التشغيلي/ إجمالي الإيرادات، التدفق النقدي الاستثماري/ إجمالي الخصوم)، جميعها تعتبر مؤشرات على التعثر المالي.

دراسة (Sayari & Mugan, 2013) حيث بحثت العلاقة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماط التدفقات النقدية والتعثر المالي باستخدام نموذج (Zmijewski, 1984) للتنبؤ بالتعثر للشركات المدرجة في بورصة أستانبول. وقد توصلت إلى وجود

علاقة سلبية دالة إحصائياً بين كل من التدفق النقدي التشغيلي، حجم الشركة والتعثر المالي، حيث كلما زادت التدفقات النقدية التشغيلية وزاد حجم الشركة كلما أدى ذلك إلى متانة المركز المالي للشركة والعكس صحيح، كما توصلت الدراسة إلى أن التدفق النقدي التمويلي (CFF) يرتبط بعلاقة موجبة ودالة إحصائياً مع التعثر المالي للشركة، مما يعني أن ارتفاع التدفقات النقدية التمويلية يشير إلى اتجاه الشركة نحو التعثر المالي، بينما لم تجد الدراسة أي علاقة بين التدفقات النقدية الاستثمارية (CFI) والتعثر المالي. وكذلك وجدت علاقة بين أنماط التدفقات النقدية والتنبؤ بالتعثر المالي، وأن الزيادة في أنماط التدفقات النقدية من النمط الأول إلى النمط الثامن سوف يزيد من احتمالية تعثر الشركة.

دراسة (Kordestani et al., 2011) والتي هدفت إلى تقديم نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي اعتماداً على أنماط عناصر قائمة التدفقات النقدية للشركات الإيرانية المدرجة في سوق طهران، وقد توصلت الدراسة إلى أن أنماط التدفقات النقدية (-، +، +، -، -، +)، (+، -، -)، (+، -، -)، (-، -، -)، لها قدرة عالية على التمييز بين الشركات الإيرانية المتعثرة وغير المتعثرة.

التي تتسم بنمط التدفق النقدي (+، -، -) هي الشركات الأكثر بعداً عن التعثر المالي، بينما الشركات التي تتسم بأنماط التدفقات النقدية (+، +، -)، (-، +، -)، (-، -، -) معرضة للتعثر المالي أكثر من الشركات التي لا تمتاز بهذه الأنماط.

دراسة (Charitou et al., 2004)، فقد تناولت دور المحتوى المعلوماتي لمجموعة من النسب المالية المشتقة من القوائم المالية للشركات الصناعية البريطانية في التنبؤ بتعثر هذه الشركات، باستخدام نموذج لتصنيف الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من نسب التدفقات النقدية التشغيلية والربحية والرفع المالي لديها محتوى معلوماتي إضافي في التنبؤ بتعثر الشركات.

دراسة (Gentry et al., 1990)، والتي أشارت إلى أن ازدياد التدفق النقدي من العمليات التشغيلية (CFO) في الشركة، سوف يؤدي إلى زيادة متانة وضعها المالي، وبالتالي فإنها لن تحتاج إلى الاقتراض، بينما انخفاض التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ربما يدفع الشركة إلى الاعتماد على الاقتراض في تمويل خططها الاستثمارية. وقد توصلت دراساتهم إلى أن الشركات التي تمتاز بالتدفق

دراسة (Rodgers, 2011) حيث اختبرت تحليل أثر التدفقات النقدية التشغيلية في التنبؤ بتعثر الشركات الأمريكية وعددها 20 شركة، وقد استخدمت الدراسة نسبة كل من التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول المتداولة، ونسبة التدفق النقدي قبل الفائدة والضريبة إلى الأصول المتداولة ونسبة التدفق النقدي إلى الخصوم المتداولة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسب التدفق النقدي لديها قدرة عالية في تقييم تعثر الشركة.

دراسة (Jantadej, 2006) والتي تناولت العلاقة بين أنماط التدفقات النقدية والتنبؤ بالتعثر المالي في الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تمتاز بأنماط التدفقات النقدية (+، +، -)، (-، +، -)، (-، +، -)، (+، -، -)، تعتبر من المؤشرات المهمة على التعثر المالي مقارنة مع الشركات التي لا تمتاز بهذه الأنماط من التدفقات النقدية.

دراسة (Bruwer & Hamman, 2005) والتي تناولت العلاقة بين أنماط التدفقات النقدية والتنبؤ بتعثر الشركات الصناعية المدرجة في جنوب أفريقيا، حيث أشارت نتائج دراساتهم إلى أن الشركات

6.2 بناء الفرضيات:

لقد تم الإشارة في مقدمة الدراسة إلى أن هناك العديد من النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، إلا أن الدراسة الحالية تبنت نموذج (Zmijewski, 1984) والذي تبنته دراسة (Sayari & Mugan, 2013) وإلى حد علم الباحث لم يسبق أن تم تطبيقه على الشركات الأردنية، ويقوم هذا النموذج على حساب نقاط للتعثر المالي للشركات المستهدفة بالدراسة (Financial Distress Score)، وحسب هذا النموذج فإن الشركة التي تحقق قيمة موجبة فإن ذلك يشير إلى ضعف المركز المالي للشركة واتجاهها نحو التعثر يكون كبيراً، بينما الشركة التي تحقق قيمة سالبة فإن ذلك يشير إلى قوة المركز المالي لهذه الشركة، وبالتالي صعوبة تعثرها. وهنا ولغايات عدم الوقوع في اللبس بين ما تم استعراضه في الإطار النظري عن عناصر قائمة التدفقات النقدية والأنماط التي تشكل منها وإشاراتهما (الموجبة والسالبة) وبين طريقة حساب نموذج (Zmijewski, 1984) والذي يقوم على حساب نقاط التعثر من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية من القوائم المالية للشركات والتي هي بعيدة كل البعد عن عناصر قائمة

النقدي التشغيلي المرتفع والتدفق النقدي الاستثماري الخارج (سالب) سوف تحقق مخاطر ائتمانية منخفضة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن التدفق النقدي التشغيلي فيه محتوى معلوماتي أكبر من التدفق النقدي الاستثماري والتمويلي في توضيح نجاح الشركة أو تعثرها.

6. تصميم الدراسة وبناء الفرضيات:

6.1 مجتمع الدراسة وعييتها:

لقد تناولت هذه الدراسة الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (- 2011 2016) والبالغ عددها 71 شركة (موقع بورصة عمان، 2017). وقد تم اختيار عينة من هذه الشركات بلغ عددها (55) شركة، بينما الشركات المتبقية من مجتمع الدراسة فقد تم استبعادها لعدم توفر قوائمها المالية، و/أو بسبب وجود قيم متطرفة في إجمالي أصولها. ولغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم جمع كافة البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من القوائم المالية لهذه الشركات والمنشورة في بورصة عمان، حيث بلغ عدد المشاهدات لكل متغير (330) مشاهدة والتي نتجت عن حاصل ضرب عدد الشركات بالفترة الزمنية للدراسة (6 x 55 = 330 مشاهدة).

لجميع الشركات، كما تم حساب كل من حجم الشركة وعمرها كمتغيرات ضابطة حيث تم حساب اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول في حين تم حساب عمر الشركة من خلال طرح سنة التأسيس من سنة 2016 ولجميع سنوات الدراسة.

ولغايات اختبار أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية بشكل منفصل في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة عينة الدراسة، فقد تم استخدام المتغير الوهمي لكل تدفق نقدي (تشغيلي، استثماري، تمويلي)، وتم إدخال حجم الشركة وعمرها كمتغيرات ضابطة وفقاً لنموذج الانحدار التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5$$

حيث إن:

Y: تمثل نقاط التعثر المالي والمحسوبة حسب نموذج (Zmijewski, 1984) للشركة i في السنة t.

X1: التدفق النقدي التشغيلي، إذا كان التدفق النقدي أكبر من صفر فإن X1 تساوي 1 وغير ذلك صفر.

X2: التدفق النقدي الاستثماري، إذا كان التدفق النقدي أكبر من صفر فإن X2 تساوي 1 وغير ذلك صفر.

التدفقات النقدية. حيث يفترض هذا النموذج أن الشركات التي تحقق قيمة موجبة لنقاط التعثر فإن ذلك مؤشراً على احتمالية تعثرها، بينما الشركات التي تحقق قيمة سالبة لنقاط التعثر فإن ذلك مؤشراً على نجاحها وابتعادها عن التعثر. وهذا الموضوع يختلف تماماً عن إشارات الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية سواء كانت بشكل منفصل أو كانت على شكل مجتمع (نمط للتدفقات النقدية على سبيل المثال +، -، -)، حيث يتم حسابها بشكل منفصل، ومن ثم يتم ربطها مع قيم التعثر للشركات المدروسة حسب نموذج (Zmijewski, 1984) من أجل دراسة العلاقات والأثر بينهما.

وحسب هذا النموذج فإن نقاط التعثر تحسب كما يلي:

نقاط التعثر المالي = - 4.803 - 3.6 (صافي الدخل/ إجمالي الأصول) + 5.4 (إجمالي الخصوم/ إجمالي الأصول) - 0.1 (الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة)

وبناء على ذلك فقد تم حساب نقاط التعثر لكافة الشركات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة وبعدد مشاهدات (330) مشاهدة. ومن ثم تم حساب التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

جدول رقم (1): تكرارات أنماط التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة عينة الدراسة			
النسبة المئوية	التكرار	التدفق النقدي (التشغيلي، الاستثماري، التمويلي)	الأنماط
0.91	3	+, +, +	1
48.79	161	-, -, +	2
6.36	21	-, +, +	3
11.82	39	+, -, +	4
4.85	16	+, +, -	5
18.48	61	+, -, -	6
6.06	20	-, +, -	7
2.73	9	-, -, -	8
100	330		المجموع

يتضح من الجدول رقم (1) أن النمط الثاني للتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (+، -، -) وعلى الترتيب للشركات الصناعية الأردنية، قد جاء بالمرتبة الأولى من حيث عدد المشاهدات خلال فترة الدراسة، حيث بلغت (161) مشاهدة، مما يشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط من التدفقات تحقق تدفقات نقدية كافية من عملياتها التشغيلية وهي قادرة على تمويل استثماراتها الرأسمالية وسداد ديونها. أما النمط السادس (-، -، +) فقد جاء بالمرتبة الثانية حيث بلغت عدد المشاهدات لهذا النمط (61) مشاهدة، ويشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا

X3: التدفق النقدي التمويلي، إذا كان التدفق النقدي أكبر من صفر فإن X3 تساوي 1 وغير ذلك صفر.
X4: عمر الشركة i في السنة t.
X5: حجم الشركة (اللوغريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة) i في السنة t.
Bi: معاملات الانحدار غير المعيارية.
Bo: قيمة الثابت في معادلة الانحدار.
وعليه يمكن صياغة الفرضية الأولى كما يلي:

H01: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر قائمة التدفقات النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ولتقييم أنماط التدفقات النقدية وأثرها في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة عينة الدراسة، وحسب ما تم الإشارة إليه في الإطار النظري، فقد تم دراسة إشارة كل نشاط في قائمة التدفقات النقدية لكل شركة من هذه الشركات وخلال فترة الدراسة (2016-2011)، والجدول رقم (1) يوضح تكرارات (المشاهدات) الأنماط المتحققة في هذه الشركات وكما يلي:

النمط من التدفقات تعاني من عسر مالي لفترة قصيرة، وعلى الرغم من ضعف التدفقات النقدية التشغيلية في هذه الشركات إلا أنها تعتمد على الديون لتمويل الفرص الاستثمارية المختلفة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع مديونيتها، وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. أما النمط الرابع (+، -، +) فقد جاء بالمرتبة الثالثة وبعدها مشاهدات (39) مشاهدة، ويشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط من التدفقات النقدية لديها اتجاه للنمو المتزايد وأداء جيد، وتمتع بفرص استثمارية جيدة، لكنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الأموال لتمويل النشاطات الاستثمارية، حيث يمكن أن تلجأ إلى الديون. كما جاء في المرتبة الرابعة النمط الثالث (+، +، -) بعدد مشاهدات (21)، ويشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط تحقق نقدية لكنها غير كافية لتغطية النشاطات التمويلية، وبالتالي تلجأ إلى بيع بعض الأصول لتعويض التدفقات النقدية الخارجة للنشاطات التمويلية. وبالنظر إلى النمط السابع (-، +، -) فقد جاء بالمرتبة الخامسة بعدد مشاهدات (20)، ويشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط من التدفقات النقدية تعاني من مشكلة سيولة وهي تعمل على بيع أصول

لتغطية احتياجاتها من النقدية واستمرارية نشاطاتها، وإذا استمرت المشكلة فإن الشركة ستفقد مصداقيتها أمام الدائنين والمساهمين، وبالتالي ستكون في حالة تعثر مالي. أما النمط الخامس (-، +، +) فقد جاء بالمرتبة السادسة بعدد مشاهدات (16)، ويشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط من التدفقات النقدية على وشك الوقوع في التعثر المالي، لأن التدفقات التشغيلية السالبة تعني أن الشركة غير قادرة على توفير النقدية لعملياتها، وكتيجة فإنها تعمل على بيع أصول وتلجأ إلى الاقتراض أو إصدار أسهم، وبالتالي يتوقع أن لا تستطيع الشركة سداد ديونها في الوقت المحدد، مما يضعها في حالة التعثر المالي. وجاء في المرتبة السابعة النمط الثامن (-، -، -) بعدد مشاهدات (9)، وهو نادر الحدوث، ويحصل في الشركة التي تعاني مشاكل مالية، حيث جميع تدفقاتها النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية سالبة، وبالتالي ليس لديها القدرة على تمويل عملياتها الثلاثة، وهذا يدفعها إلى بيع الأصول لتمويل العمليات التشغيلية والتمويلية. وأخيراً جاء النمط الأول (+، +، +) في المرتبة الأخيرة وبعدها مشاهدات (3)، ويشير إلى أن الشركات التي تمتاز بهذا

النمط الرابع: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (+، -)، (+) وغير ذلك صفر.

النمط الخامس: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (-، +)، (+) وغير ذلك صفر.

النمط السادس: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (-، -)، (+) وغير ذلك صفر.

النمط السابع: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (-، +)، (-) وغير ذلك صفر.

النمط الثامن: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (-، -)، (-) وغير ذلك صفر.

C_i : معامل الانحدار غير المعياري لكل نمط من الأنماط الثمانية.

وفيما يلي نص الفرضية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأنماط التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

H02.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

النمط تحتفظ بالنقدية من جميع النشاطات، وبالتالي إما أن تعمل على الدخول باستثمارات كبيرة لتغطية ديونها الطويلة الأجل أو تعمل على تخفيض رأس مالها.

ولغايات اختبار أثر أنماط التدفقات

النقدية بشكل منفرد في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية عينة الدراسة، فقد تم صياغة نموذج الانحدار لكل فرضية وكما يلي:

$$Y = C_0 + C_i X_i$$

حيث:

Y : تمثل نقاط التعثر المالي والمحسوبة حسب نموذج (Zmijewski, 1984) للشركة i في السنة t .

C_0 : تمثل قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

C_i : يمثل معامل الانحدار غير المعياري.

X_i : تمثل أنماط التدفقات النقدية، وتم التعبير عنها بمتغيرات وهمية وكما يلي:

النمط الأول: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (+، +)، (+) وغير ذلك صفر.

النمط الثاني: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (+، -)، (-) وغير ذلك صفر.

النمط الثالث: متغير وهمي = 1 إذا كانت الشركة تمتاز بنمط التدفقات النقدية (+، +)، (-) وغير ذلك صفر.

H02.6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط السادس للتدفقات النقدية (+، -، +) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

H02.7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط السابع للتدفقات النقدية (+، -، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

H02.8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الثامن للتدفقات النقدية (+، -، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

7. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

7.1 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

يوضح الجدول رقم (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأكبر قيمة وأقل قيمة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، حيث يلاحظ من الجدول أن الوسط الحسابي للتدفقات النقدية (التشغيلية،

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الأول للتدفقات النقدية (+، +، +) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

H02.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الثاني للتدفقات النقدية (+، -، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

H02.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الثالث للتدفقات النقدية (+، +، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

H02.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الرابع للتدفقات النقدية (+، -، +) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

H02.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الخامس للتدفقات النقدية (+، +، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

الاستثمارية، التمويلية) في الشركات الصناعية الأردنية قد بلغ (1,843,458، -711,539، -951,185) دينار وعلى التوالي، وبانحراف معياري مقداره (4,572,056، 2,192,502، 5,135,592) دينار، وهذا يشير إلى أن الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة تحقق تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وتدفقات نقدية استثمارية وتمويلية سالبة بشكل عام، وهذا النمط من التدفقات النقدية (+، -، -) يؤكد ما جاء في الجدول رقم (1) بأن عدد المشاهدات خلال فترة الدراسة للشركات المدروسة والتي امتازت بهذا النمط قد بلغ (161) مشاهدة من إجمالي عدد المشاهدات (330)، مما يعني أن هذه الشركات تحقق تدفقات نقدية كافية من عملياتها التشغيلية وهي قادرة على تمويل استثماراتها الرأسمالية وسداد ديونها. كما أشارت قيمة الوسط الحسابي لنقاط التعثر المالي والبالغة (-3.17) وبانحراف معياري (1.69)، إلى أن هذه الشركات عينة الدراسة بشكل عام بعيدة عن التعثر المالي اعتماداً على نموذج

(Zmijewski, 1984)، حيث بلغت أعلى قيمة له (8.69) وتشير إلى التعثر المالي، وأقل قيمة (-6.56) وتشير إلى الوضع المالي الجيد للشركة، كما أشارت نتائج تطبيق هذا النموذج على الشركات الصناعية عينة الدراسة إلى أن (37) مشاهدة من إجمالي المشاهدات السنوية للشركات عينة الدراسة قد حققت قيمة موجبة، مما يشير إلى تعثر هذه الشركات مالياً خلال فترة الدراسة. كما بلغ المتوسط الحسابي لعمر الشركات (26.33) سنة وبانحراف معياري مقداره (13.61) سنة، مما يشير إلى أن هذه الشركات في مرحلة النضوج والنمو، وقد سجلت أعلى الشركات عمراً مقداره (64) سنة، بينما سجلت أقل الشركات عمراً مقداره (8) سنوات. وأخيراً فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي لأصول هذه الشركات عينة الدراسة (25,091,443) دينار وبانحراف معياري (26,850,703) دينار، كما بلغت أعلى قيمة للأصول (82,198,857) دينار، بينما أقل قيمة للأصول فقد بلغت (3,725,789) دينار.

جدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	التدفق النقدي التشغيلي	التدفق النقدي الاستثماري	التدفق النقدي التمويلي	نقاط التعثر المالي	عمر الشركة	إجمالي الأصول
الوسط الحسابي	1,843,458	-711,539	-951,185	-3.17	26.33	25,091,443
الانحراف المعياري	5,135,592	2,192,502	4,572,056	1.69	13.61	26,850,703
أكبر قيمة	38,593,333	13,186,833	17,606,219	8.69	64	82,198,857
أقل قيمة	-15,454,300	-19,091,178	-34,048,664	-6.56	8	3,725,789

7.2 اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

(Multicollinearity)

يظهر الجدول رقم (3) نتائج اختبار

معامل الارتباط بيرسون (Pearson

Correlation Coefficient) بين المتغيرات

المستقلة، حيث تشير نتائج الاختبار إلى أن الارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة أقل من (80%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

جدول رقم (3): معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات	التدفق النقدي التشغيلي	التدفق النقدي الاستثماري	التدفق النقدي التمويلي	عمر الشركة	إجمالي الأصول
التدفق النقدي التشغيلي	1				
التدفق النقدي الاستثماري	-0.1682	1			
التدفق النقدي التمويلي	-0.7822	-0.2566	1		
عمر الشركة	-0.0208	0.0330	0.0082	1	
إجمالي الأصول	0.0404	-0.0967	-0.0043	-0.0919	1

7.3 اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

(Autocorrelation).

يتحقق هذا الاختبار من خلو البيانات

من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج

الانحدار، والتي تضعف من قدرة النموذج

على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء

اختبار ديربن-واتسون (Durbin-Watson

Test)، حيث تنحصر قيمته بين صفر و 4،

وعادة يتم مقارنة قيمة ديربن- واتسون المحسوبة مع قيمتها الجدولية، وهما القيمة الذاتي، بينما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر العليا (du) والقيمة الدنيا (dl)، فإذا وقعت القيمة المحسوبة بين القيمتين عندها لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط من القيمة الجدولية العليا (du) وأقل من القيمة الجدولية الدنيا (dl) فإن ذلك يعني

أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية وأنماطها في التنبؤ بالتعثر المالي (دراسة تطبيقية على الشركات... أحمد القيسي

عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في معادلة الانحدار (داود والسواعي، 2013)، ومن الجدول رقم (4) نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في معادلات الانحدار.

جدول رقم (4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لفرضيات الدراسة

الفرضية	قيمة DW المحسوبة	قيمة DW الجدولية العليا dU	قيمة DW الجدولية الدنيا dl	النتيجة
H01	1.9105	1.8419	1.7913	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.1	1.8516	1.8316	1.8072	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.2	1.8577	1.8316	1.8072	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.3	1.8100	1.8316	1.8072	لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي
H02.4	1.8515	1.8316	1.8072	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.5	1.8564	1.8316	1.8072	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.6	1.8425	1.8316	1.8072	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.7	1.8432	1.8316	1.8072	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي
H02.8	1.8132	1.8316	1.8072	لا يمكن الجزم بوجود أو عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي

المحسوبة (13.23) عند مستوى دلالة (Sig. F=0.000) مما يشير إلى جودة توفيق نموذج الانحدار، كما يتضح من الجدول أن عناصر قائمة التدفقات النقدية وعمر الشركة وحجمها قد فسروا ما نسبته R^2 (32.79%) من التباين الحاصل في المتغير التابع نقاط التعثر المالي، بينما النسبة المتبقية (67.21%) فتعزى إلى عوامل أخرى لم تؤخذ بالنموذج، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sayari & Mugan, 2013). كما تبين أن قيمة معامل B للتدفق النقدي التشغيلي (-0.5654) ويشير إلى العلاقة السالبة مع التعثر المالي ولها أثر معنوي، ومما يؤكد هذا الأثر أن قيمة t المحسوبة عنده قد بلغت

7.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر قائمة التدفقات النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

يوضح الجدول رقم (5) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار هذه الفرضية، حيث يتضح من الجدول وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة F

(2.23-) وبمستوى دلالة (Sig. $t=0.0001$) وهي أقل من 5%، وهذا يعني أنه كلما زاد التدفق النقدي التشغيلي بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيعمل على تخفيض نقاط التعثر المالي بمقدار (0.5654) نقطة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Gentry et al., 1990, Rodgers, 2011, Charitou et al., 2004, Sayari & Mugan, 2013, Fawzi et al., 2015, Stewart, 2016). كما تبين أن قيمة معامل B للتدفق النقدي الاستثماري (-1.1388-) ويشير إلى العلاقة السالبة مع التعثر المالي ولها أثر معنوي، وتشير إلى العلاقة السالبة مع التنبؤ بالتعثر المالي، ومما يؤكد هذا الأثر أن قيمة t المحسوبة عنده قد بلغت (-3.92-) وبمستوى دلالة (Sig. $t=0.0264$) وهي أقل من 5%، وهذا يعني أنه كلما زاد التدفق النقدي الاستثماري بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيعمل على تخفيض نقاط التعثر المالي بمقدار (1.1388) نقطة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Fawzi et al., 2015) والتي أشارت إلى أن نسبة التدفق النقدي الاستثماري إلى إجمالي الخصوم تعتبر مؤشراً هاماً على التنبؤ بالتعثر المالي، ولكنها اختلفت مع نتيجة دراسة (Sayari & Mugan, 2013) التي أشارت إلى عدم وجود أثر للتدفق

النقدي الاستثماري في التنبؤ بالتعثر المالي. كما يتضح من نفس الجدول أن قيمة معامل B للتدفق النقدي التمويلي قد بلغت (0.4129) وتشير إلى العلاقة الموجبة مع التنبؤ بالتعثر المالي وأنها ذات أثر معنوي، ومما يؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة t المحسوبة عنده قد بلغت (2.49) وبمستوى دلالة (Sig. $t=0.0371$) وهي أقل من 5%، وهذا يعني أنه كلما زاد التدفق النقدي التمويلي بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيعمل على زيادة نقاط التعثر المالي بمقدار (0.4129) نقطة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sayari & Mugan, 2013) بينما اختلفت مع نتيجة دراسة (Gentry et al., 1990). كما تبين أيضاً أن لحجم الشركة أثراً معنوياً سلبياً في التنبؤ بالتعثر المالي حيث بلغت قيمة معامل B (-0.3416)، ومما يؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة t المحسوبة عنده قد بلغت (-2.31-) وبمستوى دلالة (Sig. $t=0.0478$) وهي أقل من 5%، وهذا يعني أنه كلما زادت أصول الشركة بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك سيعمل على خفض نقاط التعثر المالي بمقدار (0.3416) نقطة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sayari & Mugan, 2013). أما بالنسبة لعمر الشركة فقد تبين بأن له أثراً

موجباً غير معنوي في التنبؤ بالتعثر المالي، حيث بلغت قيمة معامل B (0.0268)، وما يؤكد عدم معنوية هذا الأثر أن قيمة t المحسوبة عنده قد بلغت (0.54) وبمستوى دلالة (Sig. t=0.5892) وهي أكبر من 5%، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Sayari & Mugan, 2013). وبناء على هذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة والتي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر قائمة التدفقات النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (5) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر عناصر قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي

المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		قيمة (t) المحسوبة	مستوى المعنوية Sig t*
	معامل B	الخطأ المعياري St. Error		
الثابت	-6.4591	1.99	-3.23*	0.0014
التدفق النقدي التشغيلي	-0.5654	0.25	-2.23*	0.0264
التدفق النقدي الاستثماري	-1.1388	0.29	-3.92*	0.0001
التدفق النقدي التمويلي	0.4129	0.24	2.49*	0.0371
عمر الشركة	0.0268	0.05	0.54	0.5892
حجم الشركة	-0.3416	0.22	-2.31*	0.0478
معامل التحديد R ²	F		Sig. F	D.W
32.79%	13.23*		0.000	1.9105

* يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

اختبار الفرضية الثانية من خلال الفرضيات المتفرعة عنها:

يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

H02.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للنمط الأول للتدفقات النقدية (+، +، +) في التنبؤ

بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى أن النمط الأول من التدفقات النقدية (+، +، +) قد فسر ما نسبته (0.13%) من التباين في نقاط التعثر المالي، وهي نسبة تفسير ضعيفة، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (0.4386) وبمستوى معنوية (Sig. F=0.5083) وهي

غير دالة إحصائياً، كما بلغت قيمة معامل B عنده (-0.6497) وتشير إلى العلاقة السالبة غير المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (-0.6622) عند مستوى دلالة (Sig. $t=0.5083$) وهي أكبر من 5%، وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الصفرية. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز تدفقاتها النقدية بهذا النمط فإن وضعها المالي جيد وبعيدة عن التعثر المالي، إلا أن هذا النمط من التدفقات لا يمكن استخدامه كمؤشر للتعثر المالي؛ لأن الشركات التي تمتاز بهذا النمط لديها النية للاحتفاظ بمبالغ نقدية ضخمة لفترة مؤقتة، ولاحقاً ستستخدمها في تمويل استثمارات جديدة أو شراء جزء من أسهمها، أو لسداد جزء من ديونها طويلة الأجل، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (3) مشاهدات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Shamsudin & Kamaludin, 2015, Kordestani et al., 2011, Jantadej, 2006, Bruwer & Hamman, 2005)

H02.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الثاني للتدفقات النقدية (+، -، -) في التنبؤ

بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من الجدول رقم (6) أن النمط الثاني من التدفقات النقدية (+، -، -) قد فسر ما نسبته (4.16%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (14.24) وبمستوى معنوية (Sig. $F=0.0002$) وهي دالة إحصائياً، كما بلغت قيمة معامل B عنده (-0.6887) وتشير إلى العلاقة السالبة المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (-3.77) عند مستوى دلالة (Sig. $t=0.0002$) وهي أقل من 5%، وبناء على هذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز تدفقاتها النقدية بهذا النمط فإن وضعها المالي جيد وتكون بعيدة عن التعثر المالي، حيث تحقق تدفقات نقدية تشغيلية موجبة تستخدمها لتمويل استثماراتها المستقبلية ومديونيتها طويلة الأجل، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (161) مشاهدة مما يشير إلى متانة الوضع المالي لهذه الشركات.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Kordestani et al., 2011, Bruwer & Hamman, 2005) لكنها

الأصول لتعويض التدفقات النقدية الخارجة للنشاطات التمويلية، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (21) مشاهدة وهو عدد منخفض لكنه يشير إلى تعثر هذه الشركات. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Kordestani et al., 2011) التي لم تجد أثراً لهذا النمط في التنبؤ بالتعثر المالي، لكنها اختلفت مع نتائج دراسات (Shamsudin & Kamaludin, 2015, Jantadej, 2006, Bruwer & Hamman, 2005) التي أشارت إلى أن هذا النمط من التدفقات النقدية يعتبر مؤشراً هاماً على التعثر المالي.

H02.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الرابع للتدفقات النقدية (+، -، +) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

وتشير أيضاً نتائج الجدول رقم (6) إلى أن النمط الرابع من التدفقات النقدية (+، -، +) قد فسر ما نسبته (1.09%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (3.64) وبمستوى معنوية (Sig. = 0.0573) وهي غير دالة إحصائياً، كما بلغت قيمة معامل B عنده (-0.5476)

اختلفت مع دراسة (Shamsudin & Kamaludin, 2015) التي أشارت إلى أن هذا النمط من التدفقات النقدية يعتبر مؤشراً على التعثر المالي.

H02.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الثالث للتدفقات النقدية (+، +، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من الجدول رقم (6) أن النمط الثالث من التدفقات النقدية (+، +، -) قد فسر ما نسبته (0.21%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (0.7150) وبمستوى معنوية (Sig. F=0.3984) وهي غير دالة إحصائياً، كما بلغت قيمة معامل B عنده (0.3224) وتشير إلى العلاقة الموجبة غير المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (0.8456) عند مستوى دلالة (Sig. t=0.3984) وهي أكبر من 5%، وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الصفرية. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز بتدفقاتها النقدية بهذا النمط فإنها في حالة تعثر مالي، حيث تحقق نقدية لكنها غير كافية لتغطية النشاطات التمويلية، وبالتالي تلجأ إلى بيع بعض

التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

يلاحظ من الجدول رقم (6) إلى أن النمط الخامس من التدفقات النقدية (-، +، +) قد فسر ما نسبته (0.43%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (1.42) وبمستوى معنوية (Sig. = 0.2346) وهي غير دالة إحصائياً، كما بلغت قيمة معامل B عنده (0.5493) وتشير إلى العلاقة الموجبة غير المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (1.19) عند مستوى دلالة (Sig. t= 0.2346) وهي أكبر من 5% وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الصفرية. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز تدفقاتها النقدية بهذا النمط على وشك الوقوع في التعثر المالي، لأن التدفقات التشغيلية السالبة تعني أن الشركة غير قادرة على توفير النقدية لعملياتها، وكنتيجة فإنها تعمل على بيع أصول، وتلجأ إلى الاقتراض، وبالتالي يتوقع أن لا تستطيع الشركة سداد ديونها في الوقت المحدد، مما يضعها في حالة تعثر مالي، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (15)

وتشير إلى العلاقة السالبة غير المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (-1.91) عند مستوى دلالة (Sig. t= 0.0573) وهي أكبر من 5% وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الصفرية. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز تدفقاتها النقدية بهذا النمط فإنها في وضع مالي جيد وبعيدة عن التعثر المالي، حيث تلجأ الشركات إلى الحصول على تمويل خارجي لتمويل استثماراتها الحالية لغايات التوسع وبالتالي فإن الشركة تتوقع تحقيق عوائد في المستقبل، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (39) مشاهدة مما يشير إلى متانة الوضع المالي لهذه الشركات وبجتها عن تحقيق النمو. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Kordestani et al., 2011, Jantadej, 2006, Bruwer & Hamman, 2005) لكنها اختلفت مع نتائج دراسة (Shamsudin & Kamaludin, 2015) التي أشارت إلى أن هذا النمط من التدفقات النقدية يعتبر مؤشراً على التعثر المالي.

H02.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الخامس للتدفقات النقدية (-، +، +) في

مشاهدة وهو عدد منخفض ولكنه مؤشر على وجود مشكلة سيولة لدى هذه الشركات. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Shamsudin & Kamaludin, 2006, Jantadej, 2015) من حيث عدم وجود أثر لهذا النمط في التنبؤ بالتعثر المالي، لكنها اتفقت مع نتائج دراسات (Kordestani et al., 2011, Bruwer & Hamman, 2005) من حيث العلاقة فقط.

H02.6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط السادس للتدفقات النقدية (-، -، +) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن النمط السادس من التدفقات النقدية (-، -، +) قد فسر ما نسبته (2.06%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (6.91) وبمستوى معنوية (Sig. F=0.0089) وهي دالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل B عنده (0.6405) وتشير إلى العلاقة الموجبة المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة وبالغة (2.63) عند مستوى دلالة (Sig. t=0.0089) وهي أقل من 5% وبناء على هذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية

البديلة. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز بتدفقاتها النقدية بهذا النمط تمتاز بتعثر مالي مؤقت، وعلى الرغم من ضعف التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية، فإن الشركة تلجأ إلى التمويل الخارجي، لتمويل فرصها الاستثمارية من أجل تحسين فرص نموها، لكن بسبب الرفع المالي المرتفع والالتزام بدفع الفوائد والأقساط، فإن الشركة تصبح تحت ضغوطات تؤدي خلال وقت قصير إلى تعثرها مالياً، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (61) مشاهدة، وهذا يشير إلى أن هذه الشركات ربما في طريقها إلى التعثر المالي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Kordestani et al., 2011)، لكنها اختلفت مع نتائج دراسات (Shamsudin & Kamaludin, 2015, Jantadej, 2006, Bruwer & Hamman, 2005) والتي لم تجد أثراً لهذا النمط في التنبؤ بالتعثر المالي.

H02.7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط السابع للتدفقات النقدية (-، +، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

اختلفت مع نتائج دراسات (Jantadej, 2006, 2005, Bruwer & Hamman) والتي وجدت بأن هذا النمط مؤشر على أن تدخل الشركة في حالة تعثر مالي.

H02.8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمط الثامن للتدفقات النقدية (-، -، -) في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي.

توضح النتائج في الجدول رقم (6) أن النمط الثامن من التدفقات النقدية (-، -، -) قد فسر ما نسبته (3.24%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (5.7823) وبمستوى معنوية (Sig. = 0.0271) وهي دالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل B عنده (0.6353) وتشير إلى العلاقة الموجبة المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (2.5845) عند مستوى دلالة (Sig. = 0.0271) وهي أقل من 5%، وبناء على هذه النتائج ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط من التدفقات النقدية تواجه خسائر مرتفعة في جميع نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وأن فرصة حصولها على تمويل خارجي

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن النمط السابع من التدفقات النقدية (+، -، -) قد فسر ما نسبته (0.78%) من التباين في نقاط التعثر المالي، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (2.59) وبمستوى معنوية (Sig. = 0.1082) وهي غير دالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل B عنده (0.6123) وتشير إلى العلاقة الموجبة غير المعنوية بين هذا النمط والتعثر المالي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة t المحسوبة والبالغة (1.61) عند مستوى دلالة (Sig. t=0.1082) وهي أكبر من 5%، وبناء على هذه النتائج تقبل الفرضية الصفرية. ويستدل من هذه النتيجة أن الشركات التي تمتاز بهذا النمط من التدفقات النقدية تعاني من مشكلة سيولة وهي تعمل على بيع أصول لتغطية احتياجاتها من النقدية واستمرارية نشاطاتها، وإذا استمرت المشكلة فإن الشركة ستكون في حالة تعثر مالي، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (20) مشاهدة وهو عدد منخفض ولكنه مؤشر على وجود مشكلة سيولة لديها. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Shamsudin & Kamaludin, 2015, Kordestani et al., 2011) لكنها

في التنبؤ بالتعثر المالي.

إذاً بناءً على النتائج السابقة، فإنه يمكن القول إن الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة التي تمتاز تدفقاتها النقدية بالنمط الثاني يعتبر وضعها المالي جيداً وهذا النمط مؤشر مهم على عدم تعثرها، بينما الشركات التي تمتاز تدفقاتها النقدية بالنمط السادس والثامن فتعتبر هذه الأنماط مؤشرات مهمة على تعثر هذه الشركات مالياً.

ضعيفة جداً، وبالتالي هي أمام إفلاس، وقد بلغ عدد المشاهدات لهذا النمط في الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة (9) مشاهدات وهو عدد منخفض، ولكنه مؤشر على تعثر هذه الشركات مالياً. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Shamsudin & Kamaludin, 2015, Kordestani et al., 2011, Jantadej, 2006, Bruwer & Hamman, 2005) والتي توصلت إلى أن هذا النمط من التدفقات النقدية مؤشر مهم

جدول رقم (6) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لأنماط التدفقات النقدية منفردة في التنبؤ بالتعثر المالي

المعاملات				Sig. F	F المحسوبة	R ²	الفرضيات
Sig. t	T	B	المتغير				
0.5083	-0.6622	-0.6497	النمط الأول (+, +, +)	0.5083	0.4386	0.0013	H02.1
0.0002	-3.77*	-0.6887	النمط الثاني (-, -, +)	0.0002	14.24*	0.0416	H02.2
0.3984	0.8456	0.3224	النمط الثالث (-, +, +)	0.3984	0.7150	0.0021	H02.3
0.0573	-1.91	-0.5476	النمط الرابع (+, -, +)	0.0573	3.64	0.0109	H02.4
0.2346	1.19	0.5493	النمط الخامس (+, +, -)	0.2346	1.42	0.0043	H02.5
0.0090	2.63*	0.6405	النمط السادس (+, -, -)	0.0089	6.91*	0.0206	H02.6
0.1082	1.61	0.6123	النمط السابع (-, +, -)	0.1082	2.59	0.0078	H02.7
0.0271	2.5845*	0.6353	النمط الثامن (-, -, -)	0.0271	5.7823*	0.0324	H02.8

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

8. الاستنتاجات:

التشغيلية والاستثمارية موجبة كان ذلك مؤشرا على الوضع المالي الجيد في الشركة وابتعادها عن التعثر المالي، بينما تبين وجود أثر معنوي وعلاقة موجبة للتدفقات النقدية التمويلية مع نقاط التعثر المالي للشركة، حيث كلما كانت التدفقات التمويلية موجبة فإن ذلك مؤشرٌ على التعثر المالي في الشركة.

3- تبين وجود أثر معنوي وعلاقة سلبية بين حجم الشركة ونقاط التعثر المالي للشركة، فكلما زادت أصول الشركة فإن ذلك مؤشرٌ على الوضع المالي الجيد في الشركة، كما تبين أن عمر الشركة ليس له أثر معنوي في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركة.

4- الشركات التي تمتاز بتدفقاتها النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) بالنمط (+، -، -) يعتبر وضعها المالي جيدا وبعيدة عن التعثر المالي، وقد أكدت النتائج بأن 48.79% من المشاهدات السنوية لهذه الشركات قد امتازت بهذا النمط مما يدل على وضعها المالي الجيد، بينما الشركات التي تمتاز بتدفقاتها النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) بكل من النمط (-، -، +) والنمط (-، -، -) فتعتبر هذه الأنماط مؤشرات مهمة على تعثرها ماليا.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عناصر قائمة التدفقات النقدية (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) والأنماط التي تشكل عن هذه التدفقات في التنبؤ بالتعثر المالي لعينة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (55) خلال الفترة (2011-2016)، حيث تم استخدام نموذج (Zmijewski, 1984) لحساب نقاط التعثر لهذه الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- أظهرت نتائج تطبيق نموذج (Zmijewski, 1984) لحساب قيم التعثر المالي على الشركات الصناعية الأردنية عينة الدراسة، أن (37) مشاهدة من أصل (330) مشاهدة، حسبت لهذه الشركات خلال فترة الدراسة، قد حققت قيما موجبة لنقاط التعثر المالي، وهذا يعني أن الشركات التي حققت قيما موجبة اعتمادا على هذا النموذج كانت متعثرة ماليا خلال هذه المشاهدات السنوية.

2- تبين وجود أثر معنوي وعلاقة سلبية بين كل من التدفق النقدي التشغيلي والاستثماري ونقاط التعثر المالي للشركة، حيث كلما كانت التدفقات النقدية

9. التوصيات:

على ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- التوصية إلى إدارات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة بضرورة تبني نموذج (Zmijewski, 1984) لتقييم مراكزها المالية، والتعرف على نقاط القوة والضعف لديها من أجل العمل على تصحيح الانحرافات وتعزيز القرارات الناجحة.

2- إعطاء مزيد من الاهتمام لعناصر قائمة التدفقات النقدية لما لها من محتوى معلوماتي مفيد في التعرف على الوضع المالي للشركة وخاصة أنماط التدفقات النقدية التي تمتاز بها الشركة.

3- دعوة الباحثين إلى إجراء مزيد من البحوث على قطاعات اقتصادية أخرى كالبنوك وشركات التأمين من حيث تطبيق نموذج (Zmijewski, 1984)، ودراسة أنماط التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي.

المراجع باللغة العربية:

1- داود، حسام علي، والسواعي، خالد محمد، (2013). *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. عمان: الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

2- العطوط، سامح، والظاهر مفيد (2010). أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية للأسهم (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والعشرون.

Available at: <http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/1098/1019>.

3- غرفة صناعة عمان، التقرير الثاني عشر، Available at 2016: <http://www.aci.org.jo/>.

4- موقع بورصة عمان: <https://www.ase.com.jo/ar>.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- ALslehat, Nimer & Al-Nimer, Munther (2017). Empirical Study of the Relationship bet-ween Cash Flow Management and Financial Performance of the Jordanian Insurance Comp-anies. *International Business Management*, 11 (30: 776-782. Available at: https://www.researchgate.net/publication/318983096_Empirical_Study.
- 2- Altman, E.(1993). *Corporate Financial Distress and Bankruptcy*. New York: John Wiley& Sons, Ltd.
- 3- Bruwer, B. S., & Hamman, W. (2005). Cash flow patterns in listed South African industrial companies. *Meditari Accountancy*

- istressed_Companies_through_Cash_Flow_Analysis.
- 9- Gentry, J.A., Newbold, P., and Whitford, D.T. (1990). Profiles of cash flow components. *Financial Analysts Journal*, 41-48. Available at: <https://www.ideals.illinois.edu/bitstream/handle/2142/30127/profilesofcashfl1540gent.pdf?sequence=2>
 - 10- Gunanta, R., Sherlita, E. & Lestari, F. (2015). The effect of the statement of cash flow and earnings per share (EPS) on stock prices: Empirical study on manufacturing industry in Indonesia. International conference on Accounting Studies (ICAS), 17-20 August 2015, Johor Bahru, Johor, Malaysia. Available at: www.icas.my.
 - 11- Gup, B. E., Samson, W. D., Dugan, M. T., Kim, M. J., & Jitrapanun, T. (1993). An Analysis of Patterns from the Statement of Cash Flows. *Financial Practice and Education*, 8, 73-79. Available at: <http://www.journal.mufad.org/attachments/article/639/1.pdf>.
 - 12- Ibarra, V. C. (2009). Cash Flow Ratios: Tools for Financial Analysis. *Journal of International Business Research*, 8 (1), 16. Available at : <http://www.freepatentsonline.com/article/Journal-International-Business-Research/229068414.html>
 - 13- Jantadej, P. (2006). *Using the Combinations of Cash Flow Components to Predict Financial Distress*. (Degree of Doctor of Research, 13 (1), 1-17. Available at: <http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/10222529200700010>
 - 4- Charitou, A., Neophytou, E. & Charalambous, C. (2004). Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the UK. *European Accounting Review*, Vol.13, No.3, 465-497. Available at: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.138.2328&rep=rep1&type=pdf>
 - 5- Dechow, P. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 18, 3-42. Available at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/0165410194900167>
 - 6- Dickinson, V. (2011). Cash Flow Patterns as a Proxy for Firm Life Cycle. *The Accounting Review*, 86(6), 1969-1994. doi: 10.2308/accr-10130.
 - 7- Frederikslust, R. (1978). *Predictability of Corporate Failure*. Leiden, The Netherlands: Martinus Nijhoff Social Sciences Division.
 - 8- Fawzi, N., Kamaluddin, A. & Sanusi, Z. (2015). Monitoring Distressed Companies Through cash flow Analysis. *Procedia Economics and Finance*, 28, 136-144. Available at: https://www.researchgate.net/publication/283967648_Monitoring_Distressed_Companies_through_Cash_Flow_Analysis

- Operating Cash Flows (OCF) Ratio Analysis: A Cash Flow-Based Approach. Doctoral Dissertation, Golden Gate University, San Francisco, CA.
- 19- Sayari, N., & Mugan, C., (2013). Cash Flow Statement as an Evidence for Financial Distress, *Universal Journal of Accounting and Finance*, (3): 95-103. Available at: http://www.hrpub.org/journals/article_info.php?aid=1182.
- 20-Shamsudin, A. & Kamaluddin, A. (2015). Impending Bankruptcy: Examining Cash Flow Pattern of Distress and Healthy Firms. *Procedia Economics and Finance*, 31, 766-774. Available at: www.sciencedirect.com
- 21- Stewart, J., (2016). A Cash Flow Based Model of Corporate Bankruptcy in Australia. *JAMAR*, Vol. 14, No. 2, 23-38.
- 22-Watson, J., & Everett, J. (1993). Defining the Small Business Failure. *International Small Business Journal*, 35-48. Available at: <http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/026624269301100302>.
- 23-Zmijewski, M. (1984). 'Methodological issues related to the estimation of financial distress'. *Journal of Accounting Research*, vol. 22, 59-82.
- Philosophy Major in Interdepartmental Area of Business (Accountancy), University of Nebraska Lincoln, Nebraska. (3216429).
- 14-Jones, S, and Hensher, D. A. (2004) Predicting firm financial distress: A mixed logit model, *The Accounting Review*, 79 (4): 1011-1038. Available at: <http://aaapubs.org/doi/abs/10.2308/accr.2004.79.4.1011?code=aaan-site>.
- 15-Joseph, G. and Lipka, R. (2006). "Distressed firms and the secular deterioration in usefulness of accounting information. *Journal of Business Research*, Vol.59, 295-303.
- 16- Khanji, I. & Siam, A. (2015). The Effect of Cash Flow on Share Price of the Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange. *International Journal of economics and Finance*, Vol. 7, No. 5, 109-115. Available at: <http://ccsenet.org/journal/index.php/ijef/article/view/48089>.
- 17-Kordestani, G., Biglari, V., & Bakhtiari, M. (2011). Ability of Combinations of Cash Flow Components to Predict Financial Distress. *Business: Theory and Practice*, 12 (3), 277- 285. Doi : 10.3846/btp.2011.28. Available at: <http://btp.press.vgtu.lt/article/14299>
- 18-Rodgers, C. S. 2011. Predicting Corporate Bankruptcy Using Multivariate Discriminate Analysis (MDA), Logistic Regression and

إدارة الأرباح وأثرها على قيمة الشركة (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان)

د. أسامة جمال النصور*

تاريخ وصول البحث: 2018/12/15م تاريخ قبول البحث: 2019/3/6م

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح، بالإضافة إلى بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح على قيمة الشركة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة شملت (34) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2012-2016)، تمثل ما نسبته (54%) من مجتمع الدراسة الكلي. حيث تم الحصول على البيانات المالية السنوية الخاصة بتلك الشركات بالاعتماد على المعلومات والنسب المالية التي يتم احتسابها بشكل سنوي والمنشورة على موقع بورصة عمان. وتم استخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وبيان العلاقة بين المتغيرات. استخدمت الدراسة متغيرين لقياس قيمة الشركة هما: القيمة السوقية والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح ممثلاً بالمستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل بالإضافة إلى حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول كمتغيرات ضابطة.

وأظهرت نتائج الدراسة قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بممارسة إدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الأرباح، وبينت نتائج تحليل الانحدار أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على كل من القيمة السوقية والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وبينت النتائج وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على كل من القيمة السوقية والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ووجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لمعدل العائد على الأصول على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وعدم وجود أثر لمعدل العائد على الأصول على القيمة السوقية.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، قيمة الشركة، الشركات الصناعية الأردنية، بورصة عمان.

* أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

Earning Management and its Impact on Firms Value (An Empirical Study on the Jordanian Industrial Public Shareholding Companies listed in Amman Stock Exchange)

Abstract

The Study aims to examine the extent to which Jordanian Industrial Public Shareholding companies practice earning management, and to find out the impact of earning management on the firm's value.

In order to realize the study objectives, the study used a sample of (34) Industrial companies listed in Amman Stock Exchange, during the period (2012- 2016), which represent (54%) of overall community.

The study used two variables to measure the firm's value: Market Value, and Market Value to Book Value, while the independent variables include earning management (which have been extracted from the use of Jones Modified Model, to measure the discretionary accruals as a proxy for earning management), in addition two control variables that include firms size, and return on assets. The results of the study proved that Jordanian Industrial Public Shareholding companies practice earning management that aimed to reduce earning. The results of regression analysis showed that there was no significant effect for earning management on the Market Value, and Market Value to Book Value of the Industrial companies listed in Amman Stock Exchange. In Addition, the study finds that there is a positive and significant effect of firm's size on the Market Value, and Market Value to Book Value, while the return on assets does not significantly affect the Market Value of Industrial companies.

Key Word: Earning Management, Firm's Value, Jordanian Industrial

المقدمة:

ومن ثم فإن سلامة هذه البيانات ودقتها تعتبر من أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرار (Zalloum et al., 2013)، ويتم إعداد التقارير والقوائم المالية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية التي تسمح للإدارة بجرية الاختيار

تعد البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية المصدر الرئيس لمساعدة مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح في اتخاذ وترشيد قراراتهم الاستثمارية والاقتصادية،

بين البدائل المحاسبية مثل الاختيار بين طرق الاستهلاك أو طرق تقويم المخزون، كذلك تسمح للإدارة بحرية تقدير الأحداث المستقبلية والتي تتطلب نوعاً من التقدير والاجتهاد الشخصي مثل تقدير نخصص الديون المشكوك فيها (القشامي، 2010)، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على وظائفهم، الأمر الذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة (رياض، 2012).

وبالتالي تزايد الاهتمام على الاعتماد على المدخل الأخلاقي لمجالات إدارة الأعمال والتدقيق والمحاسبة وذلك بسبب الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول أخلاقياً، ومن هذه النماذج السلوكية قيام الإدارة باتخاذ قرارات تتحكم فيها بالمعلومات المحاسبية التي تهم الأطراف المختلفة بالوحدة الاقتصادية والتي تؤدي إلى التأثير سلباً أو إيجاباً على صافي الأرباح (الداعور، 2013)، وفي الآونة الأخيرة أدت الفضائح المحاسبية كانهيار مجموعة من الشركات مثل (Enron) للطاقة، و(Arthur Anderson)

للتدقيق، و(WorldCom) للاتصالات، و(Parmalat) للأغذية إلى حدوث ثورة في مجال المحاسبة أدت إلى ظهور مجموعة من الأدبيات الجديدة التي تركز على نوعية وظاهرة إدارة الأرباح (Earning Management) (Laux, 2003)، حيث إن إدارة الأرباح تتحقق عند قيام المديرين باستخدام الحكم الشخصي عند إعداد التقارير المالية وعند إعادة هيكلة العمليات من أجل تعديل التقارير المالية الأمر الذي يؤدي إلى تضليل المساهمين فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للشركة أو للقيام بإبرام صفقات وتعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية (Healy and Wahlen, 1999).

ومما يزيد من صعوبة الأمر، أن النظرة الأولية للقوائم المالية لا تعطي أي دلالات على ممارسة إدارة الأرباح، فهي تحتاج إلى بحث وتحليل معمق مما يؤدي إلى صعوبة اكتشاف هذه الظاهرة، لذلك دأب الكثير من الباحثين على البحث عن مجموعة من الأساليب التي من شأنها اكتشاف هذه الممارسات، حيث بدأت هذه الدراسات على يد كل من (Healy 1985) و(DeAngelo 1986) و(McNichols 1988) و(Wilson 1988) و(Jones 1991) و(Sloan 1990) وذلك

لرصد ظاهرة إدارة الأرباح (الهندي، 2015). وركزت أغلب هذه الدراسات على المستحقات المحاسبية باعتبارها تعتمد بشكل كبير على تقدير وأحكام الإدارة الأمر الذي يتيح لها إمكانية التأثير على تلك المستحقات دون جلب انتباه مستخدمي القوائم المالية ودون إعطاء فرصة للمدققين والمحللين الماليين لاكتشافها، الأمر الذي أصبحت فيه ظاهرة إدارة الأرباح من أهم أساليب إدارة البيانات المحاسبية التي وجدت تطبيقاً واسعاً من قبل المديرين، من خلال التحكم في مستوى وتوقيت الأرباح المحاسبية، بهدف التأثير بشكل إيجابي على القيمة السوقية للشركة (كيموش وبوسنة، 2016). وهذا ما أكدت عليه دراسة (Lo, 2008) والتي بينت أن إدارة الأرباح الحقيقية تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية للشركة وتعتبر أكثر تكلفة من إدارة الأرباح التي تعتمد على الأساليب المحاسبية مما يؤثر بشكل سلبي على قيمة الشركة.

وبناءً على ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على إدارة الأرباح وأثرها على قيمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم من أن معظم الشركات

تقوم بإعداد القوائم المالية الخاصة بها في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والعدالة في العرض والإفصاح، والبعد عن التحيز الشخصي، إلا أن هذه المعايير ما زالت تعطي لإدارة الشركة المرونة في الاختيار ما بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة (أبو عجيبة وحمدان، 2010). مما يؤدي إلى إمكانية استغلال هذه المرونة من قبل الإدارة في محاولة منها للتأثير على النتائج المالية والتي تتفق مع تحقيق أهدافها، باعتبار أنها تمثل نوعاً من استغلال الفرص للتحسين من قيمة وصورة الشركة (Christensen, et al., 2002). وأشارت العديد من الدراسات التي تم إجراؤها في البيئة الأردنية ومنها على سبيل المثال دراسة (اللوذي، 2013: أبو ريشة، وآخرون، 2015: التل، 2015: نور والعواودة، 2017) إلى قيام الشركات الأردنية بممارسة إدارة الأرباح، ونظراً لخطورة ظاهرة إدارة الأرباح فإن الأمر يتطلب إيلاء الموضوع أهمية كبيرة للوقوف على مدى ممارسة إدارات الشركات الصناعية لعمليات إدارة الأرباح والكشف عن المخاطر التي تتعلق بها التي تهدد قيمة

3. التعرف على أثر معدل العائد على الأصول على قيمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
 4. التعرف على أثر حجم الشركة على قيمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- أهمية الدراسة:**

تكمن الأهمية النظرية للدراسة من خلال توجيه أنظار الباحثين إلى أهمية الموضوع الذي تتناوله، حيث تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح من المواضيع المهمة والحساسة في مجال الإدارة والمحاسبة، في ظل تزايد الاهتمام على الاعتماد على المدخل الأخلاقي لمجالات إدارة الأعمال والتدقيق والمحاسبة بسبب الحاجة إلى التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول أخلاقياً، وذلك من خلال تسليط الضوء على ظاهرة إدارة الأرباح وعلاقتها بقيمة الشركة. وتأتي أهمية الدراسة على المستوى العملي، من خلال مساعدة الجهات المستفيدة من الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها، مثل المستثمرين والمحللين الماليين وفئات المجتمع، وحتى إدارات الشركات من التنبيه لظاهرة إدارة الأرباح والآثار السلبية الناتجة عنها، والتي قد تؤثر على قيمة الشركة. بالإضافة إلى أنها تشكل إثراء للدراسات

الشركة وتهدد استمراريته، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التحري عن هذه الظاهرة في البيئة الصناعية بالتطبيق على الشركات الصناعية الأردنية من خلال التعرف على مدى ممارسة تلك الشركات لعمليات إدارة الأرباح ومدى تأثيرها على قيمة الشركة، وعليه يمكن القول إن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح؟
 2. ما أثر ممارسة إدارة الأرباح على قيمة الشركة؟
 3. ما أثر معدل العائد على الأصول على قيمة الشركة؟
 4. ما أثر حجم الشركة على قيمة الشركة؟
- أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على قيمة الشركة، وبشكل تفصيلي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح.
2. التعرف على أثر ممارسة إدارة الأرباح على قيمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

إلى القيمة الدفترية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

HO3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول) على قيمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الإطار النظري:

إدارة الأرباح:

يوجد اتفاق فيما بين المحاسبين على أن أرباح الوحدات الاقتصادية التي يتم الإعلان عنها في القوائم المالية تعتبر من أهم المعلومات لكافة أصحاب المصالح وبالأخص المتعاملين في أسواق رأس المال، فالبعض قد اعتبرها ملخصاً لكل عمليات الوحدة الاقتصادية، والبعض الآخر يرى أن الأرباح لها دور هام في الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بالتعاقدات الخاصة بالمكافآت والاقتراض (الداعور، 2013)، وتقوم إدارة الأرباح على تطويع الأساليب والتقديرات المحاسبية وذلك بهدف التأثير على أرقام الربح المنشورة عن طريق المرونة المتاحة في استخدام بدائل السياسات المحاسبية المختلفة مثل بدائل السياسات المحاسبية المتعلقة بالاستهلاك، ونظراً لتلك الطبيعة المرنة لهذه الأساليب

السابقة وأساساً لدراسات لاحقة في هذا المجال.

كذلك تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القطاع موضوع البحث، حيث يعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة، حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 18% في أواخر الثمانينات، لتصل إلى 24% بحلول العام 2016، بالإضافة إلى أن هذا القطاع يساهم في توظيف 11.2% من إجمالي القوى العاملة الأردنية (وزارة الصناعة والتجارة والتموين، التقرير السنوي، 2016).

فرضيات الدراسة:

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها قام الباحث بصياغة فرضيات الدراسة بالصيغة العدمية، على النحو التالي:

HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

HO2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على القيمة السوقية

المحاسبية فإنه يتوقع أن تمارس الإدارات في الشركات استراتيجيات تعديل الدخل عن طريق تمهيد الدخل وذلك وصولاً إلى مستوى معين من الأرباح أو الأصول (صيام، 2009).

إن ظهور إدارة الأرباح جاء بسبب التطبيق الخاطئ لمبدأ الاستحقاق، حيث إن أساس الاستحقاق، بحسب مبدأ المقابلة يتطلب تحديد توقيت للاعتراف بالإيرادات والمصروفات والنفقات ويخضع جزء كبير من المقابلة لاختيار الإدارة الأمر الذي يفتح المجال أمامها لتطويع الأجزاء التي ترغب بها من الأرباح من أجل الإفصاح عن المبالغ المرغوبة وخصوصاً تلك المتعلقة بمقابلة إيرادات السنة مع مصاريفها (رياض، 2012)، وعرف (Belkaoui, 2004) إدارة الأرباح بأنها الاستخدام المحتمل لإدارة الاستحقاقات (Accrual Management) من قبل الإدارة بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة، وعرفها (Scott, 2003) بأنها انتقاء المديرين للسياسات المحاسبية حتى تحقق لهم هدفاً محدداً، الأمر الذي يعرف بانتهازية الإدارة. وقد يأخذ سلوك الإدارة عدة اتجاهات للتأثير على الدخل مثل تخفيض الدخل بهدف تخفيض الضرائب أو زيادة الدخل بهدف زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة أو على

شكل تمهيد الدخل إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الأرباح وتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في الأسواق المالية (الداعور، 2013)، وعلى الرغم من تعدد التعاريف المرتبطة بإدارة الأرباح وعلى الرغم من أنه يمكن تعريف إدارة الأرباح بعدة طرق إلا أن جميع التعاريف تتفق على أن إدارة الأرباح تهدف إلى تحريف المعلومات والبيانات بهدف تحريف الأداء الحقيقي للمنظمات لأهداف مختلفة تسعى الإدارة إلى تحقيقها ولتحقيق مكاسب خاصة.

دوافع إدارة الأرباح:

تتعدد دوافع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، وبشكل عام يوجد دافعان لإدارة الأرباح في الشركات وهما (Healy and Wahlen, 1999):

1. الدافع الانتهازي: لتحقيق منافع ذاتية خاصة بالإدارة وفي هذه الحالة تؤثر إدارة الأرباح تأثيراً جوهرياً على المركز المالي الحقيقي للمنظمة.
2. دافع الكفاءة: وذلك عند التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية والقوائم المالية من خلال إظهار الشركة بطريقة تحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة من أجل ضمان بقاء المنظمة في سوق التنافس.

2. مبررات مخالفة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً
3. مبررات تخالف تجاوز نطاق سلطاتها.
أساليب إدارة الأرباح:

هناك العديد من الأساليب التي قد تستخدمها الإدارة من أجل القيام بإدارة الأرباح ومن تلك الأساليب (أبو جبة، والذنيات، 2017؛ اللوزي، 2013؛ الأشقر، 2010).

1. إدارة الاستحقاقات: من خلال التلاعب بتقديرات الاهتلاك أو حساب العملاء وعدم اظهاره بصافي القيمة القابلة للتحقق، من خلال تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها من أجل تضخيم الأرباح.

2. تنظيف القوائم المالية: ويتم اتباع هذا الأسلوب عند الاعتقاد بأن المستثمرين يتساهلون مع الشركة في حال إعلانها عن أرباح سيئة في سنة معينة إذا ما تبعها تحسن فعلي في السنوات التالية.

3. ممارسات الاعتراف بالإيراد: حيث إنها تخضع بشكل كبير لحكم الإدارة بسبب الصعوبة التي تواجه البائع في تحديد توقيت اكتساب الإيراد خاصة إذا كان عليه أداء التزامات مؤجلة أو احتفاظ المشتري بحقه في رد البضاعة.

4. التلاعب بالدفاتر: وذلك من أجل تحقيق

كذلك يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع رئيسة، قد يتضمن كل منها الدافع الانتهازي أو دافع الكفاءة أو كليهما وذلك كالآتي (الداعور، 2013):

- الحوافز التعاقدية: عندما يكون التعاقد مع الأطراف الأخرى مستنداً إلى النتائج المحاسبية حيث تتمثل الحوافز التعاقدية بمواثيق الدين، وتعظيم مكافآت الإدارة، ومقابلة شروط الدين، واكتساب المزايا عند التفاوض والأمان الوظيفي.

- حوافز السوق: وذلك للتقرير عن أرقام خاصة بالربح المحاسبي حتى تتفق مع تنبؤات الأرباح المشورة من قبل المحللين الماليين أو لرفع أسعار الأسهم عندما تحدد تعويضات تلك الأسهم بناءً على هذه الأسعار في تاريخ معين.

- الحوافز التنظيمية: وذلك عندما يوجد اعتقاد بأن للأرباح تأثيراً على عمل المشرعين والمسؤولين الحكوميين وذلك للعمل على تخفيض الضغط السياسي وتأثير التشريعات القانونية على المنظمات الاقتصادية.

وعندما تقوم الإدارة باللجوء إلى إدارة الأرباح فإنها تستند إلى المبررات التالية (الأشقر، 2010):

1. مبررات مخالفة القواعد القانونية سواء أكانت خاصة بالنشاط التجاري أو عامة أو خاصة.

الكلية من المستحقات غير الاختيارية (Nondiscretionary Accruals) وتنتج عن النشاط التشغيلي العادي للشركة، ولا تخضع لسيطرة الإدارة، والمستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) التي تخضع لحكم وتقدير الإدارة بسبب قدرتها على التدخل في القياس المحاسبي والمرونة التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية (Jones, 1991).

وتستخدم المستحقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح والكشف عنها، ولكن لصعوبة إمكانية ملاحظة المستحقات الاختيارية بالقوائم المالية، كان لا بد من احتسابها باستخدام بعض النماذج الرياضية (نور، والعواودة، 2017). وطور العديد من الباحثين مجموعة من النماذج للفصل بين مستويات الاستحقاق الاختيارية وغير الاختيارية، ومن هذه النماذج:

1. نموذج (Healy, 1985): حيث يعتبر هذا النموذج من أوائل النماذج التي تم تطويرها للكشف عن إدارة الأرباح، وحسب هذا النموذج يتم احتساب المستحقات الاختيارية من خلال قسمة متوسط المستحقات الكلية خلال فترة التقدير إلى مجموع الأصول في بداية الفترة (للفترة السابقة)، وبالتالي تمثل المستحقات الاختيارية الفرق بين المستحقات

موازنة مستهدفة أو لضمان الحصول على معدل معين من المكافآت ويمكن القيام بذلك من خلال: إما من خلال تعجيل الإيرادات مثل تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي استلمت فيها مع أنها تخص أكثر من فترة مالية، أو من خلال تأجيل المصروفات مثل القيام برسمة المصاريف التي تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من الفترات المالية القادمة أو العمل على إدراج المصاريف غير المتكررة من ضمن بنود المصاريف العادية.

5. اختيار التوقيت الملائم لتطبيق سياسة محاسبية معينة والتلاعب في التغيرات المحاسبية الاختيارية واستغلال المرونة في تطبيق المقاييس: مثل تغيير سياسة تقدير تكلفة المخزون مثلاً من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً.

نماذج قياس إدارة الأرباح:

ترتبط إدارة الأرباح بالمستحقات المحاسبية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه المحاسبة والممثل بتطبيق مبدأ الاستحقاق، حيث يمثل الربح الذي ينتج عن الاستحقاق المحاسبي بالفرق بين صافي الربح التشغيلي وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الذي يطلق عليه المستحقات الكلية (Total Accruals)، وتتكون المستحقات

الكلية والمستحقات غير الاختيارية المقدرة.
2. نموذج (DeAngelo, 1986): وحسب هذا النموذج يتم احتساب المستحقات الاختيارية عن طريق إيجاد الفرق بين المستحقات الكلية للسنة الحالية والمستحقات الكلية للسنة السابقة لها.

3. نموذج (Jones, 1991): ويقوم هذا النموذج على استخدام الانحدار في قياس المستحقات الاختيارية، وجاء لتخفيف حدة الافتراضات في كل من نموذج Healy وDeAngelo والتي تفترض ثبات واستقرار المستحقات الاختيارية عبر الزمن، ويفترض هذا النموذج التحكم في تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على المستحقات غير الاختيارية من خلال تضمين النموذج حجم الأصول الثابتة والتغير في الإيرادات.

4. نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model, 1995): قام (Dechow, et al., 1995) بتطوير نموذج (Jones, 1991) لتجنب أي تأثير ينجم عن التلاعب في الإيرادات التي تؤدي الى تقديرات متحيزة في احتساب المستحقات غير الاختيارية، ويقوم نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model) على الافتراضات التالية:

1. إن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن عملية إدارة الأرباح،

حيث يكون من السهل على الإدارة التلاعب بالاعتراف بالمبيعات الآجلة مقارنة بالمبيعات النقدية.
2. إدخال حجم التغير في حسابات المدينون كعامل ضابط لمستوى المستحقات غير الاختيارية بعد أن يتم خصمها من حجم التغير في إيرادات الشركة.
3. التغير في الممتلكات والمعدات يمثل عاملاً ضابطاً لمستوى اهتلاك الأصول.

نتائج إدارة الأرباح:

على الرغم من إدراك المدراء أن إدارة الأرباح قد تحقق منافع في الأجل القصير إلا أنها تساهم بوجود مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، ومن أبرز هذه المشاكل (علي، 2016):

1. تخفيض قيمة المنشأة: فالعديد من القرارات التي تتخذها الشركة للتأثير على الأرباح قصيرة الأجل ستؤدي إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل.
2. تلاشي المعايير الأخلاقية: فإدارة الأرباح قد لا تمثل انتهاكاً واضحاً للمعايير المحاسبية إلا أنها تبقى ضمن الممارسات المشكوك فيها من ناحية أخلاقية.

3. إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية عن الإدارة العليا: وبذلك تبقى الأخطاء بدون معالجة والمشكلات بدون حلول لفترات طويلة.

3. نموذج (Jones, 1991): ويقوم هذا النموذج على استخدام الانحدار في قياس المستحقات الاختيارية، وجاء لتخفيف حدة الافتراضات في كل من نموذج Healy وDeAngelo والتي تفترض ثبات واستقرار المستحقات الاختيارية عبر الزمن، ويفترض هذا النموذج التحكم في تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على المستحقات غير الاختيارية من خلال تضمين النموذج حجم الأصول الثابتة والتغير في الإيرادات.

4. نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model, 1995): قام (Dechow, et al., 1995) بتطوير نموذج (Jones, 1991) لتجنب أي تأثير ينجم عن التلاعب في الإيرادات التي تؤدي الى تقديرات متحيزة في احتساب المستحقات غير الاختيارية، ويقوم نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model) على الافتراضات التالية:

1. إن كل التغيرات في المبيعات الآجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن عملية إدارة الأرباح،

حيث يكون من السهل على الإدارة التلاعب بالاعتراف بالمبيعات الآجلة مقارنة بالمبيعات النقدية.
2. إدخال حجم التغير في حسابات المدينون كعامل ضابط لمستوى المستحقات غير الاختيارية بعد أن يتم خصمها من حجم التغير في إيرادات الشركة.
3. التغير في الممتلكات والمعدات يمثل عاملاً ضابطاً لمستوى اهتلاك الأصول.

نتائج إدارة الأرباح:

على الرغم من إدراك المدراء أن إدارة الأرباح قد تحقق منافع في الأجل القصير إلا أنها تساهم بوجود مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، ومن أبرز هذه المشاكل (علي، 2016):

1. تخفيض قيمة المنشأة: فالعديد من القرارات التي تتخذها الشركة للتأثير على الأرباح قصيرة الأجل ستؤدي إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل.
2. تلاشي المعايير الأخلاقية: فإدارة الأرباح قد لا تمثل انتهاكاً واضحاً للمعايير المحاسبية إلا أنها تبقى ضمن الممارسات المشكوك فيها من ناحية أخلاقية.

4. **العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:** ومن أمثلتها العقوبات التي قامت بفرضها بورصة الأوراق المالية الأمريكية على الشركات التي تقوم بإدارة أرباحها والطلب من الشركات إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها.

الدراسات السابقة:

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بأبعادها المختلفة وفي بيئات مختلفة ومعرفة أهدافها والنتائج التي توصلت إليها لمقارنتها مع النتائج التي سوف يتم التوصل إليها، وبحث الاختلافات وأوجه الشبه بينهما وتوظيف ما جاءت به تلك الدراسات لبلوغ أهداف البحث حيثما كان ذلك ممكناً، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Whelan, 2004) إلى البحث في العلاقة بين إدارة الأرباح وتقييم الشركات من خلال تقييم أثر إدارة الأرباح على القيمة الحقيقية للأرباح والقيمة الدفترية، قامت الباحثة بالتحقق من إدارة الأرباح من خلال مجموع المستحقات الاختيارية، والمستحقات الاختيارية طويلة وقصيرة الأجل باستخدام نموذج جونز المعدل، وتكونت عينة الدراسة من (807) شركة مدرجة في سوق أستراليا للأوراق

المالية. استخدمت الباحثة تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، وبينت النتائج أن إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية الكلية ليس لها أي تأثير على القيمة الدفترية، بينما إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية طويلة وقصيرة الأجل تقلل من أهمية الأرباح ودون تأثير على القيمة الدفترية.

بينما هدفت دراسة (القثامي، 2010) إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة يتم تداول أسهمها في سوق المال السعودي وتمثل قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة، واعتمدت الدراسة لقياس الأرباح على تقدير الاستحقاق الاختياري لعينة الدراسة باستخدام نموذج جونز المعدل، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار لمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح، وأكدت نتائج الدراسة ممارسة الشركات السعودية (الصناعية والخدمية والشركات ذات الربحية) لإدارة الأرباح وأنها تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، في حين أن الشركات الزراعية تمارس الاستحقاق

الاختياري بشكل موجب، كذلك بينت النتائج وجود تأثير لكل من المديونية والربحية على ممارسة إدارة الأرباح، وعدم وجود أثر لكل من حجم الشركة ونوع القطاع على إدارة الأرباح.

وهدف دراسة (الأشقر، 2010) إلى التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتكونت عينة الدراسة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (23) شركة للفترة (2005-2009)، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة التطبيقية على أنموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، وتبين أيضا وجود علاقة بين (صافي الربح التشغيلي، التدفق النقدي من العملية التشغيلية، والتغير في إيرادات الشركة) مع عوائد الأسهم، في حين لم يتبين وجود علاقة بين التغير في حسابات تحت التحصيل وإجمالي الأصول مع عوائد الأسهم.

وهدف دراسة (Tabassum, et al., 2013) إلى البحث في أثر إدارة الأرباح على الأداء المالي للشركات، وتكونت عينة الدراسة من (119) شركة صناعية مدرجة

في بورصة كراتشي خلال الفترة (-2004 2011)، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقامت الدراسة بقياس إدارة الأرباح من خلال (المصاريف الاختيارية غير العادية، وتكلفة الإنتاج غير العادية، والتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية)، وتم قياس الأداء المالي من خلال (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد)، بالإضافة إلى حجم الشركة والنمو في المبيعات كمتغيرات ضابطة، بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إدارة الأرباح تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للشركات، وأن الشركات التي أظهرت ممارسة لإدارة الأرباح لم تكن قادرة على تحسين ثروة الملاك.

وقام (Gill, et al., 2013) بدراسة لاختبار ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثيرها على الأداء ومدى فائدتها للإدارة في الشركات الهندية، وما إذا كان لإدارة الأرباح تأثير على قيمة الشركة، واعتمدت الدراسة على الإحصاءات الوصفية وتحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (250) شركة مساهمة مدرجة في بورصة مومباي لفترة (4) سنوات من (2009-2012)، وبينت النتائج إلى أن الزيادة في ممارسة إدارة الأرباح يزيد من

الأثر السلبي على معدل العائد على الأصول في الأعوام التالية، وأن السوق بشكل عام يدرك دوافع الشركات لممارسة إدارة الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والقيمة السوقية لهذه الشركات.

وهدفت دراسة (اللوذي، 2013) إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتأثيرها على سعر السهم لهذه الشركات، بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات مثل حجم الشركة ونسبة المديونية على أسعار الأسهم، وتكونت عينة الدراسة من (28) شركة للفترة (2008-2011)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأنموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، وأشارت النتائج إلى أن (53.5%) من الشركات الصناعية تمارس إدارة الأرباح، كذلك بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وأسعار الأسهم لدى الشركات الصناعية في الأردن.

وهدفت دراسة (الشعار وآخرون، 2015)، إلى التعرف على دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وتكونت عينة الدراسة من (115) شركة منها (53) شركة خدمية و(62) شركة

صناعية مدرجة في بورصة عمان التي توفر عنها تقارير مالية لسنة 2013، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام اختبار الفروقات وتحليل الانحدار والتحليل الهرمي التفاعلي لاختبار فرضيات الدراسة، وكان من أبرز نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وأن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي والربحية يزيد من الأثر الإيجابي على قيمة الشركة، في حين أن التفاعل بين مستوى الإفصاح غير المالي والمديونية لا يؤثر على قيمة الشركة.

وهدفت دراسة (أبو ريشة، وآخرون، 2015) إلى اختبار مدى الاعتماد على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة ممثلة بالمستحقات الاختيارية كوسيلة لممارسة إدارة الأرباح، ودراسة العلاقة بين المستحقات الاختيارية والعوامل المؤثرة عليها من خلال المؤشرات المالية الداخلية والخارجية، وتكونت عينة الدراسة من (59) شركة صناعية مساهمة عامة خلال الفترة (2006-2012)، اعتمدت الدراسة على القيمة الحقيقية للمستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل، وبينت النتائج وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية على استخدام

الشركات الصناعية الأردنية المستحقات الاختيارية لإدارة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من نصيب السهم من الأرباح والقيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية والعائد على حقوق المساهمين وحجم الشركة، ووجود علاقة ارتباط عكسية بين التدفقات النقدية التشغيلية وعدد الأسهم المتداولة.

وسعت دراسة (التل، 2015) إلى بيان أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، حيث تكونت عينة الدراسة من كافة الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية المسجلة في بورصة عمان والبالغ عددها (8) شركات خلال الفترة (2011-2013)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الانحدار المتعدد والبسيط لاختبار الفرضيات، وبينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح مجتمعة (التدفق النقدي من العملية التشغيلية، التغير في إيرادات الشركة، والتغير في الحسابات تحت التحصيل) على الأسعار السوقية خلال مختلف سنوات الدراسة.

وهدف دراسة (Abbadi, et al., 2016)

إلى الكشف عن أثر جودة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتكونت عينة الدراسة من (121) شركة صناعية وخدمية مساهمة عامة أردنية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009-2013)، واشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل بالإضافة إلى حجم الشركة والمديونية ومعدل العائد على الأصول ونمو المبيعات كمغيرات ضابطة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحوكمة الجيدة تؤثر بشكل عكسي على إدارة الأرباح، وبينت النتائج أن الشركات الكبيرة التي لديها معدل عائد على الأصول بنسبة عالية تعتبر أقل ميلاً لممارسة إدارة الأرباح، وأن الشركات التي تستخدم الرفع المالي يكون لديها احتمالية أكبر لممارسة إدارة الأرباح.

وهدف دراسة (Subanidja, et al., 2016) إلى تحليل العلاقة بين إدارة الأرباح وآليات الحوكمة في قيمة الشركة، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من (39) شركة صناعية مدرجة في بورصة أندونيسيا للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن

إدارة الأرباح تؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة، وأن آليات الحوكمة (مثل الملكية المؤسسية وجودة التدقيق) تؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة، كذلك بينت النتائج وجود أثر سلبي وغير مهم إحصائياً لحجم الشركة على قيمة الشركة.

وهدف دراسة (Yorke, et al., 2016)

إلى دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح (باستخدام نموذج جونز المعدل) وتجنب الضرائب، بالإضافة إلى تحليل الآثار المترتبة على إدارة الأرباح وتجنب الضرائب على قيمة الشركة، وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة (باستثناء الشركات المالية) والبالغ عددها (34) شركة مدرجة في بورصة غينيا على مدى فترة (10) سنوات من (2003-2012)، وبينت النتائج انتشار نشاطات ممارسة إدارة الأرباح، وأن المديرين في هذه الشركات يقومون باستخدام تقنيات التجنب الضريبي للقيام بإدارة الأرباح، وبينت النتائج أيضاً، بأنه وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لوسائل التجنب الضريبي على قيمة الشركة، إلا أن ذلك لا يعتبر كافياً لتعويض الأثر السلبي الناتج عن إدارة الأرباح على قيمة الشركة.

وهدف دراسة (أبو جبة والذنيبات،

2017) إلى التعرف على أثر الربحية في إدارة

الأرباح من خلال قياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في إدارة الأرباح ممثلاً بالمستحقات الاختيارية، وتكونت عينة الدراسة من (40) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي والتي لها تداول مستمر في الفترة ما بين (2009-2013)، واستخدم الباحثان المنهج القياسي الكمي في تحليل القوائم المالية لقياس الربحية وأنموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للمتغيرات المستقلة (نسبة هامش الربح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم) في إدارة الأرباح، كذلك بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى عدم وجود أثر للمتغيرات الضابطة (نسبة المديونية وحجم الشركة) على العلاقة بين الربحية وإدارة الأرباح.

وهدف دراسة (نور والعوادة، 2017) لاختبار ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح ومدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، وتكونت عينة الدراسة من (20)

الوصفية وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وكان من أبرز نتائج الدراسة وجود أثر معنوي وسلي لإدارة الأرباح على خصائص الشركات بالإضافة إلى عدم وجود أثر معنوي لإدارة الأرباح على العلاقة بين خصائص الشركة وقيمتها السوقية باستثناء ما يخص متغير الربحية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحث أن العديد من الدراسات قد تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح ومواضيع عدة مثل الربحية، وجودة الأرباح، والأسعار السوقية للأسهم، وحوكمة الشركات، كما أن هناك بعض الدراسات قد قامت بالربط بين إدارة الأرباح وقيمة الشركة مثل دراسة (Yorke, et al., 2016) ودراسة (Gill, et al., 2013) لكن في بيئات أخرى غير البيئة الأردنية، وبالتالي تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث إنها تعتبر من الدراسات القليلة في البيئة الأردنية- على حدود علم الباحث وإطلاعه- التي تتناول أثر إدارة الأرباح على قيمة الشركة في الأردن وبالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

شركة صناعية مساهمة عامة أردنية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2005-2012)، واشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة الأرباح بالإضافة إلى حجم الشركة والمديونية ومعدل العائد على الأصول كمتغيرات ضابطة، وأظهرت نتائج الدراسة ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح، ووجود أثر سالب ومهم إحصائياً لإدارة الأرباح على جودة الأرباح، وبينت النتائج أيضاً وجود أثر موجب ومهم إحصائياً لنسبة المديونية على جودة الأرباح بينما لم تجد الدراسة أي أثر لكل من حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول على جودة الأرباح.

وهدفت دراسة (بقيلة وعكور، 2018) إلى التعرف على أثر خصائص الشركات وإدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركات الخدمية والصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية الخاصة بهذه الشركات خلال الفترة من (2011-2016) بحيث تكونت عينة الدراسة من (131) شركة تتمثل في (70) شركة صناعية (61) شركة خدمية. استخدمت الدراسة أنموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح واعتمدت الدراسة على البيانات الزمنية المقطعية واستخدمت المقاييس

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (63) شركة لغاية 31/12/2017، أما عينة الدراسة فقد بلغت (34) شركة خلال الفترة (2012-2016)، تمثل ما نسبته (54%) من مجتمع الدراسة الكلي، وقد بلغ عدد المشاهدات الإجمالية (170) مشاهدة، وتم اختيار العينة بشرط أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان، وأن تكون مستمرة في مزاولة أعمالها، وأن لا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة، وأن تتوفر عنها جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية. وقد تم الحصول على البيانات المالية السنوية الخاصة بتلك الشركات بالاعتماد على المعلومات والنسب المالية التي يتم احتسابها بشكل سنوي والمنشورة على موقع بورصة عمان (www.ase.com.jo).

نموذج الدراسة:

من خلال الاطلاع على المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة التي استهدفت

دراسة أثر إدارة الأرباح على قيمة الشركة بما في ذلك دراسة (Whelan, 2004) و (Tabassum, et al., 2013) و (Gill, et al., 2013) و (Yorke, et al., 2016)، وفي ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، تم تطوير النموذج القياسي للدراسة الحالية، بحيث يمكن صياغة نموذج الدراسة والذي يوضح العلاقة بين إدارة الأرباح وقيمة الشركة كما يلي:

$$Firm Value = f(EM, ROA, Size + \varepsilon) \dots (1)$$

حيث إن: (Firm Value) يشير إلى قيمة الشركة الذي تم قياسه من خلال: القيمة السوقية (Market Value)، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market Value to Book Value)

أما (EM) فيشير إلى إدارة الأرباح، و (ROA) فيشير إلى معدل العائد على الأصول، و (Size) إلى حجم الشركة، أما (ε) فتمثل معامل الخطأ المعياري.

ومن خلال النموذج السابق يمكن صياغة نموذجين فرعيين للدراسة وذلك كما يأتي:

$$MV_{it} = \alpha + \beta_1 EM_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 Size_{it} + \varepsilon_{it} \dots (1.1)$$

$$MV/BV_{it} = \alpha + \beta_1 EM_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 Size_{it} + \varepsilon_{it} \dots (1.2)$$

حيث إن:

MV_{it} هي القيمة السوقية للشركة (i) خلال فترة (t).

MV/BV_{it} هي القيمة السوقية للقيمة الدفترية للشركة (i) خلال فترة (t).

EM_{it} هي مقياس إدارة الأرباح للشركة (i) خلال فترة (t).

أما باقي المتغيرات المستقلة فهي متغيرات ضابطة، بحيث إن ROA_{it} هو معدل العائد على الأصول للشركة (i) خلال فترة (t)، و $Size_{it}$ هو حجم الشركة (i) خلال فترة (t).

قياس متغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

قيمة الشركة الذي تم قياسه من خلال: القيمة السوقية (Market Value)، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market value to Book Value)

1. القيمة السوقية (Market Value):

وتمثل القيمة السوقية السعر الذي يستعد المستثمر لدفعه ثمناً لأصول الشركة، التي تمثل أسعار أسهم الشركة المتداولة بشكل فعلي في نهاية السنة، ويتم قياس القيمة السوقية من خلال ضرب سعر الإغلاق للسهم في نهاية السنة بعدد الأسهم المتداولة (Cohen, et al., 2008)، وتم استخدام هذا

الأسلوب في دراسة (زلوم، 2013)، ولإزالة أثر التباين في عينة الدراسة المتعلقة بالقيمة السوقية للأسهم الذي ينشأ عند وجود فروق كبيرة بين أرقام مشاهدات المتغيرات وعدم تطابق توزيعاتها الاحتمالية فقد تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي، حيث إن استخدام هذا الأسلوب يزيل من احتمال حدوث مشكلة تعدد التباينات، وفي حال عدم وجود المشكلة أساساً، فإن هذه الطريقة لا ينتج عنها أي خطأ في القياس (الشعار وآخرون، 2015).

2. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Market Value to Book Value):

وتعتبر هذه القيمة مقياس لمدى كفاءة أداء الشركة في السوق المالي، ويتم قياسها من خلال قسمة سعر الإغلاق للسهم في نهاية السنة على القيمة الدفترية للسهم، حيث تمثل القيمة الدفترية للسهم حقوق المساهمين مقسومة على عدد الأسهم المكتتب بها (زلوم، 2013؛ بورصة عمان، 2018)، وبينت دراسة (Salteh, et al., 2012)، أن الشركات التي تتوقع فرص نمو تحاول الوصول إلى مستويات النمو المتوقعة من خلال ممارسة إدارة الأرباح حتى تقوم بجذب انتباه المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية لشراء أسهمها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الأسهم وبالتالي زيادة أسعارها.

المتغيرات المستقلة:

1. إدارة الأرباح (Earning Management: EM):

لتحديد فيما إذا كانت الشركة تمارس إدارة الأرباح أم لا، اعتمدت الدراسة على نموذج (Jones, 1991) الذي تم تعديله من قبل (Dechow, et al., 1995)، حيث يعتبر هذا النموذج من أفضل النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح على أساس احتساب المستحقات الاختيارية، كما أشارت العديد من الدراسات مثل (Krishnan et al., 2008; Jean, et al., 2004).

ووفق نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model) يتم القيام بالخطوات التالية (Dechow, et al., 1995):
1. قياس المستحقات الكلية (Total Accruals) (TACC) المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACCI,t = ONI_{i,t} - OCI_{i,t}$$

حيث إن:

(i) $TACCI,t$ = المستحقات الكلية للشركة خلال فترة (t)
(i) $ONI_{i,t}$ = صافي الربح التشغيلي للشركة خلال فترة (t)

$OCI_{i,t}$ = التدفق النقدي من العملية التشغيلية للشركة (i) خلال فترة (t)

2. تقدير معالم النموذج $a1, a2, a3$ الذي يتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC i, t) من خلال معادلة الانحدار التالية لعينة الدراسة لكل سنة على حده.

$$TACCI,t / Ai, t-1 = a1(1/Ai,t-1) + a2 (\Delta REVI,t - \Delta RECI,t) / Ai,t-1 + a3 PPEi,t / Ai,t-1 + ei,t$$

حيث إن:

$TACCI,t$ = المستحقات الكلية للشركة (i) خلال فترة (t)
(i) $\Delta REVI,t$ = التغير في إيرادات الشركة خلال فترة (t)
(i) $\Delta RECI,t$ = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة (i) خلال فترة (t)
 $PPEi,t$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال فترة (t)
 $Ai,t-1$ = إجمالي أصول الشركة (i) خلال فترة (t-1)
 ei,t = الخطأ العشوائي.

3. تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC i, t) (Non Discretionary Accruals) لكل شركة من شركات العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:

أن الزيادة في ممارسة إدارة الأرباح يزيد من الأثر السلبي على معدل العائد على الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والقيمة السوقية لهذه الشركات. وتم استخدام هذا الأسلوب في دراسات سابقة منها (Gill, et al., 2013؛ الشعار، وآخرون، 2015؛ نور، والعواودة، 2017).

3. حجم الشركة (Size):

تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، بهدف إزالة أثر تباين عينة الدراسة المتعلقة بحجم الشركة ويهدف هذا المتغير إلى قياس أثر الاختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على قيمة الشركة، حيث بينت دراسة (Kim, et al., 2003)، أن الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم على حد سواء تقوم بممارسة إدارة الأرباح مع وجود تباين في الدور الذي يلعبه حجم الشركة في إدارة الأرباح. وتم استخدام هذا الأسلوب في دراسات سابقة منها (أبو ريشة، وآخرون، 2015؛ نور، والعواودة، 2017).

نتائج التحليل الإحصائي:

1. نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

يعرض هذا الجزء نتائج الإحصاء الوصفي الخاص بمتغيرات الدراسة، ويبين

$$NDACC_{i,t} = \frac{1}{A_{i,t-1}} + \frac{2}{A_{i,t-1} + \frac{(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})}{PPE_{i,t}}}$$

4. احتساب المستحقات الاختيارية (DACCi, t) (Discretionary Accruals) لكل شركة والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة التالية:

$$DACCi, t = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

وقد تم استخدام المستحقات الاختيارية بقيمتها الحقيقية (Absolute Value) لأن المستحقات الاختيارية سواء أكانت موجبة أو سالبة فإنها تعتبر مؤشراً لممارسة إدارة الأرباح (Abbadi, et al., 2016).

2. معدل العائد على الأصول (Return on Assets: ROA)

يمثل هذا المتغير قدرة الشركة ومدى كفاءتها في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويقاس قدرة كل دينار من الأصول على تحقيق نسبة من الأرباح الصافية (النعمي وآخرون، 2007)، ويتم قياسه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول (Gibson, 1995). ويهدف هذا المتغير إلى قياس أثر الاختلاف في الربحية على قيمة الشركة.

حيث بينت دراسة (Gill, et al., 2013)،

الجدول رقم (1) تلك النتائج:

جدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للفترة (2012-2016)					
Maximum	Minimum	Std. Deviation	Mean	N	متغيرات الدراسة
0.96	0.00	0.244	0.2392	170	إدارة الأرباح (EM)
19.08	-22.09	6.792	1.887		معدل العائد على الأصول (ROA)
9.25	6.16	0.658	7.469		حجم الشركة Size / (Log Assets)
7.95	3.95	0.953	6.172		القيمة السوقية MV / (Log Market Value)
2.56	0.17	0.536	1.006		القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (MV/BV)

الحسابي لحجم الشركة ممثلة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة بلغ (7.469) بانحراف معياري (0.658)، وبلغت القيمة الدنيا لحجم الشركة خلال فترة الدراسة (6.16) بينما سجلت أكبر قيمة خلال فترة الدراسة (9.25)، وتشير هذه القيم إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في أحجام الشركات الصناعية الأردنية.

ويشير الجدول رقم (1) إلى أن المتوسط الحسابي للقيمة السوقية ممثلة باللوغاريتم الطبيعي خلال فترة الدراسة قد بلغ (6.172) بانحراف معياري (0.953)، وبلغت القيمة الدنيا للقيمة السوقية خلال فترة الدراسة (3.95) بينما سجلت أكبر قيمة خلال فترة الدراسة (7.95) وتشير هذه القيم إلى التفاوت في قوة هذه الشركات في السوق.

وفي السياق نفسه يشير الجدول رقم (1) إلى أن المتوسط الحسابي للقيمة السوقية

يشير الجدول رقم (1) إلى أن المتوسط الحسابي لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة قد بلغ (0.2392) بانحراف معياري (0.244) وهذا يدل على أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح، وبلغت القيمة الدنيا لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة (0.00) بينما سجلت أكبر قيمة خلال فترة الدراسة (0.96).

ويشير الجدول رقم (1) إلى أن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة قد بلغ (1.887) بانحراف معياري (6.792)، وبلغت القيمة الدنيا للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة (-22.09) بينما سجلت أكبر قيمة خلال فترة الدراسة (19.08)، حيث تشير هذه القيم إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في ربحية الشركات الصناعية الأردنية حيث إن بعض هذه الشركات تحقق أرباحاً بينما تحقق شركات أخرى خسائر.

ويوضح الجدول رقم (1) أن المتوسط

إلى القيمة الدفترية خلال فترة الدراسة قد بلغ (1.006) بانحراف معياري (0.536)، وبلغت القيمة الدنيا للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية خلال فترة الدراسة (0.17) بينما سجلت أكبر قيمة خلال فترة الدراسة (2.56) وتشير هذه القيم إلى التفاوت في كفاءة أداء هذه الشركات في السوق.

2. نتائج تحليل الانحدار.

تم في البداية إجراء بعض الاختبارات، للتأكد من ضمان ملائمة البيانات للافتراضات المتعلقة بتحليل الانحدار، حيث تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF) واختبار التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ

(Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10)، وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.10) (Field, 2009)، ويهدف التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وبالتالي عدم وجود مشاكل إحصائية من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، تم التأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Distribution Normal) من خلال احتساب معامل الالتواء (Skewness) مع مراعاة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1)، ويوضح الجدول رقم (2) نتائج تلك الاختبارات:

جدول (2) نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء			
Skewness	Tolerance	VIF	المتغيرات المستقلة
-0.376	0.908	1.102	إدارة الأرباح EM
-0.702	0.932	1.073	معدل العائد على الأصول ROA
1.001	0.923	1.083	حجم الشركة Size
Skewness	Tolerance	VIF	المتغيرات التابعة
-0.528	-	-	القيمة السوقية MV
-0.829	-	-	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية MV/BV

يشير الجدول رقم (2) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن (10) وتتراوح بين (1.0102-1.083)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance)

تراوحت بين (0.908-0.932)، وهي أكبر من (0.10)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن

البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب
معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت
جميع القيم أقل من (1).
و(4) تلك النتائج:

وفيما يلي نتائج تحليل الانحدار

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية					
النموذج الأول: $MV_{it} = \alpha + \beta_1 EM_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 Size_{it} + \varepsilon_{it}$					
0.565	معامل الارتباط المتعدد (R)				
0.319	معامل التحديد (R^2)				
0.299	معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)				
15.328	F المحسوبة				
0.000*	مستوى دلالة F (Sig.)				
1.978	Durbin- Watson				
مستوى دلالة t (Sig.)	t المحسوبة	Beta	Std. Error	B	المتغيرات المستقلة
0.918	0.104		0.937	0.097	Constant
0.935	-0.082	-0.007	0.243	-0.020	إدارة الأرباح
0.063	-1.880	-0.162	0.012	-0.023	معدل العائد على الأصول
0.000*	6.524	0.566	0.126	0.819	حجم الشركة

* ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

كما ويشير معامل الارتباط المتعدد (R) والبالغ (0.656) إلى قوة العلاقة أو الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتعكس عدم وجود ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة. وأظهرت نتيجة اختبار (Durbin- Watson) لبيان الارتباط الذاتي (Auto-Correlation) أن قيمة (D-W) تبلغ (1.978)، وذلك يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات النموذج (Gujarati, 2004). ويتضح من الجدول رقم (3) ومن

يوضح الجدول رقم (3) أن قيمة (F) المحسوبة للنموذج قد بلغت (15.328) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن نموذج الانحدار الأول يتمتع بملاءمة عالية، وباستقراء النتائج الواردة في الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) هو (0.319)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (31.9%) من التباين الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية والبالغة (68.1%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

خلال متابعة معاملات (Beta) واختبار (t)، أن حجم الشركة كان له أثر ذو دلالة إحصائية على القيمة السوقية للشركة، حيث بلغت قيمة (Beta) (0.566)، وقيمة (t) المحسوبة (6.524)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن حجم الشركة يؤثر على القيمة السوقية للشركة، وهذا يتفق مع دراسة (اللوذي، 2013) التي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الأسهم وحجم الشركة، بينما يتعارض مع دراسة (Subanidja, et al., 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر سلبي وغير مهم إحصائياً لحجم الشركة على قيمة الشركة.

ويتضح من الجدول رقم (3)، بأنه لم يتبين أي أثر لـ (إدارة الأرباح، ومعدل العائد على الأصول) على القيمة السوقية للشركة حيث بلغت قيم (Beta) (-0.007) و(-0.162) على التوالي، وقيم (t) المحسوبة (-0.082) و(-1.880) على التوالي، وبدلالة إحصائية أكبر من (0.05). مما يدل على أن إدارة الأرباح ومعدل العائد على الأصول لا تؤثر على القيمة السوقية للشركة، وهذا يتفق مع دراسة (التل، 2015) التي بينت عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، بينما تعارضت النتائج مع دراسة (Subanidja, et al., 2016) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي لإدارة الأرباح على قيمة الشركة، ودراسة (اللوذي، 2013)

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

النموذج الثاني: $MV/BV_{it} = \alpha + \beta_1 EM_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 Size_{it} + \varepsilon_{it}$					
0.540	معامل الارتباط المتعدد (R)				
0.292	معامل التحديد (R^2)				
0.270	معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)				
13.458	F المحسوبة				
0.000*	مستوى دلالة F (Sig.)				
1.873	Durbin- Watson				
المتغيرات المستقلة	B	Std. Error	Beta	t المحسوبة	مستوى دلالة t (Sig.)
Constant	-0.161	0.538		-0.300	0.765
إدارة الأرباح	-0.026	0.140	-0.017	-0.189	0.851
معدل العائد على الأصول	0.038	0.007	0.483	5.490	0.000*
حجم الشركة	0.147	0.072	0.180	2.034	0.045*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

والتي بينت وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية الأردنية، ودراسة (Gill, et al., 2013)، التي بينت أن الزيادة في ممارسة إدارة الأرباح يزيد من الأثر السلبي على معدل العائد على الأصول في الأعوام التالية، وأن السوق بشكل عام يدرك دوافع الشركات لممارسة إدارة الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والقيمة السوقية لهذه الشركات.

يوضح الجدول رقم (4) أن قيمة (F) المحسوبة للنموذج قد بلغت (13.458) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني أن نموذج الانحدار الثاني يتمتع بملاءمة عالية، وباستقراء النتائج الواردة في الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2) هو (0.292) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (29.2%) من التباين الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية والبالغة (70.8%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

كما ويشير معامل الارتباط المتعدد (R) والبالغ (0.540) إلى قوة العلاقة أو الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتعكس عدم وجود ارتباط تام بين

المتغيرات المستقلة. وأظهرت نتيجة اختبار (Durbin- Watson) لبيان الارتباط الذاتي (Auto-Correlation) أن قيمة (D-W) تبلغ (1.873)، وذلك يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لمتغيرات النموذج (Gujarati, 2004).

ويتضح من الجدول رقم (4) ومن خلال متابعة معاملات (Beta) واختبار (t)، لـ (حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول) كان له أثر ذو دلالة إحصائية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة، حيث بلغت قيم (Beta) (0.483) و (0.180) على التوالي، وقيم (t) المحسوبة (5.490) و (2.034) على التوالي، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول يؤثر على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة، وهذا يتفق مع دراسة (Gill, et al., 2013)، التي بينت وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول والقيمة السوقية، ودراسة (اللوذي، 2013) التي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار الأسهم وحجم الشركة، ودراسة (الشعار، وآخرون، 2015) والتي بينت أن التفاعل

بين مستوى الإفصاح غير المالي والربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول يزيد من الأثر الإيجابي على قيمة الشركة، بينما تعارضت النتائج مع دراسة (Subanidja, et al., 2016)، التي أشارت إلى وجود أثر سلبي وغير مهم إحصائياً لحجم الشركة على قيمة الشركة.

ويتضح من الجدول رقم (4)، بأنه لم يتبين أي أثر لإدارة الأرباح على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية حيث بلغت قيم (Beta) (-0.017)، وقيم (t) المحسوبة (-0.189)، وبدلالة إحصائية أكبر من (0.05). مما يدل على أن إدارة الأرباح لا تؤثر على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة، وهذا يتفق مع دراسة (Whelan, 2004) التي بينت أن إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية الكلية ليس لها أي تأثير على القيمة الدفترية للشركات الأسترالية، وأن إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية طويلة وقصيرة الأجل تقلل من أهمية الأرباح ودون تأثير على القيمة الدفترية، بينما تعارضت النتائج مع دراسة (أبو ريشة، وآخرون، 2015) التي أشارت إلى أنه توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والمستحقات

الاختيارية باعتبارها وسيلة لإدارة الأرباح.
النتائج والتوصيات:
النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على قيمة الشركة. واشتملت الدراسة على نموذجين، يقوم النموذج الأول على قياس أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بينما يقوم النموذج الثاني بقياس أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

وبناءً على ما تم من تحليل للبيانات، من خلال الإحصاءات الوصفية ونتائج تحليل الانحدار، يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1. بينت نتائج الدراسة قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان بممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة من عام (2012-2016).
2. وفيما يتعلق بالنموذج الأول بينت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن النموذج الأول يفسر ما نسبته (31.9%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (القيمة

1. بناءً على النتائج التي أظهرت ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح، فإن الدراسة توصي بضرورة تحذير الشركات التي تقوم بممارسة إدارة الأرباح لما يترتب عليها من تضليل وتحريف بالقوائم المالية قد تلحق أضراراً بأصحاب المصالح في الشركة وبالتالي التأثير على قيمة الشركة.
 2. ضرورة العمل على تعزيز منظومة القيم والقواعد السلوكية والالتزام بالقانون ومبادئ الحاکمية المؤسسية ومبادئ المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية، والعمل على حث الشركات الصناعية للحد من ممارسة إدارة الأرباح وبيان آثارها السلبية لما لها من أثر في خلق بيئة اقتصادية واستثمارية آمنة، من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني وجلب المزيد من الاستثمارات وإضفاء المزيد من الثقة ما بين الأطراف المهمة وإدارات الشركات.
 3. إجراء المزيد من الدراسات على غرار الدراسة الحالية تشمل قطاعات اقتصادية أخرى.
 4. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية على غرار الدراسة الحالية حول متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة الحالية، والتوسع
- السوقية). أما النسبة المتبقية والبالغة (68.1%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.
- أن حجم الشركة كان له أثر ذو دلالة إحصائية على القيمة السوقية للشركة.
- لم يتبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ (إدارة الأرباح، ومعدل العائد على الأصول) على القيمة السوقية للشركة.
3. وفيما يتعلق بالنموذج الثاني، فقد أظهرت النتائج:
- أن النموذج الثاني يفسر ما نسبته (29.2%) من التباين الحاصل في المتغير التابع (القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية). أما النسبة المتبقية والبالغة (70.8%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ (حجم الشركة، ومعدل العائد على الأصول) على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة- بينما لم يتبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يأتي:

رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.

بقيلة، بسام خليل، وعكور، سامر محمد، (2018)، أثر خصائص الشركة وإدارة الأرباح على القيمة السوقية: دليل في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 26، العدد 2، ص 235-265.

التل، هبه عمر محمد، (2015)، أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الداعور، جبر إبراهيم، (2013)، أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الحد من إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 21، العدد 2، ص 101-161.

رياض، سامح محمد رضا، (2012)، "دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، *المجلة العربية للمحاسبة*،

في دراسة أسباب ودوافع الشركات للقيام بممارسة إدارة الأرباح وأثرها على قيمة الشركة.

المراجع العربية:

أبو جبة، محمد عوني عيد، والذنيبات، علي عبدالقادر، (2017)، أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 13، العدد 2، ص 259-280.

أبو ريشه، خالد عريج، وحيدات، محمد محمود، والعيسى، محمد سليم، (2015)، العوامل المؤثرة على تسويات الاستحقاق الخاضعة لسيطرة الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 11، العدد 3، ص 727-744.

أبو عجيلة، عماد محمد، ومحمدان، علام محمد، (2010)، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، المجلد 17، العدد 2، ص 277-319.

الأشقر، هاني محمد، (2010)، "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة،

- المجلد 15، العدد 1، ص ص 51-8.
- زлум، نضال عمر، (2013)، الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 21، العدد 2، ص ص 163-187.
- الشعار، إسحق، وزلوم، نضال، وخطاب، شادي، (2015)، "دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 11، العدد 3، ص ص 685-703.
- صيام، وليد زكريا، (2009)، "مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلافة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 5، العدد 2، ص ص 160-181.
- علي، رجب مصطفى رجب، (2016)، "علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية - غزة.
- القثامي، فواز بن سفير، (2010)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية.
- كيموش، بلال، وبوسنة، حمزة، (2016)، "إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الاختيارية: دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر"، *دراسات، العلوم الإدارية*، المجلد 43، ملحق 1، ص ص 495-509.
- اللوزي، خالد محمد، (2013)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- النعمي، عدنان تايه، والخرشه، ياسين كاسب، (2007)، "أساسيات في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- نور، عبد الناصر إبراهيم، والعواودة، حنان، (2017)، "إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"، *المجلة الأردنية في إدارة*

Polices in Agencies With Moral Hazard and Renegotiation, *Journal of Accountin Research*, Volume 40, No. 4, P. 1071-1090. □

Cohen, D.A, A., Dey, and T.Z., Lys, (2008), Real and Accrual-based Earning Management in the Pre and Post-Sarbanes Oxley Periods, *The Accounting Review*, Vol.83, No.2. P. 757-787.

DeAngelo, L., (1986), Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management buyouts of Public Stockholders, *The Accounting Review*, Vol.61, No.3, P. 400-420.

Dechow, M., Saloan, G., and Sweeny, P., (1995), Detecting Earning Management, *The Accounting Review*, Vol.70, No.2. P. 193-225.

Field, Andy, (2009), *"Discovering Statistics Using Spss"*, 3rd edition, SAGE Publications Ltd, London.

Gibson, Charles, H., (1995), *"Financial Statement Analysis Using Financial accounting Information"*, 6th edition, South- Western College Publishing.

Gill, Amarjit, and Biger, Nahum, and Mand, Harvinder, and Mathur, Neil, (2013), Earning Management, Firm Performance, and the Value of Indian Manufacturing Firms, *International Research Journal of Finance and Economics*, Issue (116), November, p.120-132.

Gujarati, D., (2004), *Basic Econometrics*.

الأعمال، المجلد 13، العدد 2، ص 161-179.

الهندي، طارق، (2015)، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.

الموقع الرسمي لبورصة عمان، (2018)، متاح على الرابط: www.ase.com.jo

الموقع الرسمي لمركز إيداع الأوراق المالية، (2018)، متاح على الرابط:

<http://www.sdc.com.jo>

وزارة الصناعة والتجارة والتموين، التقرير السنوي 2016، المملكة الأردنية الهاشمية.

المراجع الأجنبية:

Abbadi, Sinan S., Hijazi, Qutaiba F., and Al-Rahahleh, Ayat S., (2016), Corporate Governance Quality and Earning Management: Evidence from Jordan, *Australasian Accounting- Business and Finance Journal*, Volume 10, Issue. 2, P. 54-75.

Belkaoui, Ahmad, (2004), *Accounting Theory*, 5th ed., Thomson Learning, London.

Christensen, P., Demski, J., and Frimor, H., (2002), *Accounting*

- Volume 1, No. 11, P. 73-76.
- Lo, K., (2008), Earning Management and Earning Quality, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.45, No.1. P. 350-357.
- McNichols, Maureen and Wilson, G. Peter, (1988), Studies on Management's Ability and Incentives to Affect the Timing and Magnitude of Accounting Accruals, **Journal of Accounting Research**, Vol. 26, pp. 1-31.
- Salteh, H. M., Valipour, H., & Zarenji, S.,(2012), Investigating the Relationship between Earning Management and Weighted Average Cost of Capital (WACC), **Business and Management Review**, Vol.1, No.12. P. 28-38.
- Scott, W.S., (2003), **Financial Accounting Theory**, 3rd ed., Prentice-Hall, Toronto.
- Subanidja, Steph, Rajasa, Aiaz, and Suharto, Eduardus, and Atmanto, Jalu Dwi, (2016), The Determinants of Firm Value: The Role of Earning Management and Good Corporate Governance, **Corporate Ownership & Control**, Volume 13, Issue. 4, P. 609-615.
- Tabassum, Naila, Kaleem, Ahmad, and Nazir, Mian Sajid, (2013), Impact of Real Earning Management on Subsequent Financial Performance, **Middle-East Journal of Scientific Research**, Volume 17, No. 4, p. 551-560.
- 4th ed., McGraw-Hill., New York, USA.
- Healy, P., (1985), The Effect of Bonus Scheme on Accounting Decisions, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.7, P. 85-107.
- Healy, P.M, and Wahlen, J., (1999), A Review of the Earning Management Literature and its Implication for Standard Setting, **Accounting Horizons**, Vol.13, No.4. P.159-173.
- Jean, B., Marrakchi, C. S., and Lucic, C., (2004), The Effect of Audit Committee Expertise on Aggressive Earning Management, **A Journal of Practise and Theory**, Vol.23, No.2. P. 18-33.
- Jones, J., (1991), Earning Management During Import Relief Investigations, **Journal of Accounting Research**, Vol.29, No.2. P. 193-225. □
- Kim, Y., Liu, C., and Rhaa, S., (2003), The Relation of Earning Management to Firm Size, **Working Paper**, University of Hawaii.
- Krishnan, G., Jones, K., & Melendez, K., (2008), Do Models of Discretionary Accrual Detect Actual Cases of Fraudulent and Restated Earnings? An Empirical Evaluation, **Contemporary Accounting Research**, Vol.25, No.2. P. 499-531.
- Laux, J. A, (2003), Earnings Management: Friend or Foe?, **Journal of Business & Economics Research**,

Whelan, Catherine, (2004), The Impact of Earnings Management on the Value- relevance of Earnings and Book Value: A Comparison of Short- term and Long- term Discretionary Accruals, **Ph.D Thesis**, Bond University, Australia.

Yorke, Sally M., Amidu, Mohammad, and Agyemin- Boateng, Cletus, (2016), The Effects of Earnings Management and Corporate Tax Avoidance on Firm Value, **Int. J. Management Practice**, Volume 9, No. 2, p.112-131.

Zalloum, N., Abu Zerr, A., and Al-Farah, A., (2013), Degree of Disclosure and Conservation in the Annual Financial Statements in Service and Industrial Public Shareholding Companies Listed in Amman Stock Exchange, **European Journal of Business and Management**, Volume 5, No.25, P.27-39.

مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية

للمصارف العاملة في الأردن

الباحثة حنان عبدالسلام العبادي *

تاريخ وصول البحث: 2019/1/26م تاريخ قبول البحث: 2019/3/12م

ملخص

تأتي هذه الدراسة لبيان مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن؛ حيث تضمنت هذه الدراسة بالإضافة إلى الإطار النظري استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي بلغت 290 مستجيباً: شملت موظفين وعملاء المصارف العاملة في الأردن، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقام الباحث بتحليل بيانات الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المحوسب SPSS، بهدف قياس مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الاقتصاد الرقمي يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات المصرفية، وحصول العملاء على العديد من الخدمات المصرفية باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة كالهاتف المحمول، والتي أدت إلى زيادة في أرباح المصارف. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، أهمها: أنه على المصارف العاملة في الأردن قيد الدراسة مواكبة التقنيات الرقمية الحديثة والأمن المتبعة بخصائص الحماية الذاتية من الاختراق والقرصنة بشكل دائم ومستمر والاهتمام بتحديثها، وضرورة تبنيها سياسات تسويق إلكتروني مبتكرة لإعلام العملاء بأحدث الحلول المصرفية الرقمية المتعلقة بالخدمات المصرفية فور توافرها. كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التقنيات الرقمية، الميزة التنافسية، القطاع المصرفي، جودة الخدمات المصرفية.

The Contribution of the Digital Economy in Achieving Competitive Advantage in Banks Operating in Jordan

Abstract

This study includes the contribution of the digital economy to the competitive advantage of the banks operating in Jordan to demonstrate

* مدرس، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية / كلية السلط للعلوم الإنسانية.

the contribution of the digital economy to the competitive advantage of banks operating in Jordan. The study included a questionnaire distributed to a sample of 290 respondents. To measure the contribution of the digital economy to the competitive advantage of the banks, the data of the questionnaire were analyzed by using the SPSS program. The study showed that the use of the digital economy is a competitive advantage for banks operating in Jordan through improving the quality of banking services and customers' access to many banking services using modern digital technologies such as mobile phones, which led to an increase in the profits of banks. Several conclusions and recommendations were revealed by the study, the most important of which is that the banks under study operating in Jordan should keep abreast of the modern and safe digital technologies with the characteristics of self-protection from hacking and piracy permanently and continuously, concern to update them, and the need to adopt innovative electronic marketing policies to inform customers of the latest digital banking solutions related to banking services as soon as they become available.

Keywords: Digital economy, Digital technologies, Competitive advantage, Banking sector, Quality of banking services

1.1 المقدمة

المعلومات والاتصالات، وتساعد على ظهور شكل جديد من التنمية الاقتصادية العالمية المتأصلة في مفهوم الاقتصاد الرقمي المتعامل مع ترتيب وتنفيذ المعاملات باستخدام تقنيات الرقمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يعدّ الاقتصاد الرقمي داعماً للأعمال الإلكترونية، في ظل ما يطلبه مجتمع المعلومات الحالي من مقتضيات تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يعد بدوره

يحتل الأردن موقعاً جغرافياً يفرض عليه الكثير من التحديات الاقتصادية والسياسية. وتزداد هذه التحديات في ظل ما تعانيه الدول العربية حوله، وفي ضوء ذلك، وعلى آثار العولمة، شرع الأردن كغيره من بلدان المنطقة في إجراء إصلاحات هيكلية للتغلب على الركود الاقتصادي، وتزايد البطالة، وتنامي الفقر، مع إدراك أهمية ثورة المعرفة إذ توفر فرصاً جديدة للنمو ناتجة عن وجود تقنيات

لأفراد المجتمع سلعا وخدمات مصرفية ذات جودة خدماتية عالية، إضافة إلى كونه من أكثر القطاعات الاقتصادية استخداما للأنظمة الرقمية بوصفه أكثرها استجابة للتطورات التكنولوجية.

كما تنبع أهمية الدراسة من كونها أولى الدراسات - حسب علم الباحثة - التي تتناول مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن؛ بهدف تعزيز وتسهيل الضوء على البنوك التي كان لها السبق في إدراك أهمية الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية لها، وتحفيز البنوك الأخرى للسعي قدما وتحقيق الأفضل واللاحق بركب المتميزين لما يشكله هذا القطاع من أهمية للاقتصاد الأردني.

1.3 مشكلة الدراسة:

إن التعامل بالاقتصاد الرقمي من قبل المصارف يعتبر تعاملاً خطراً بحاجة إلى وسائل أمان وحماية جراء تنفيذ المعاملات باستخدام التقنيات الرقمية، والتي برزت ضمن المتطلبات الحديثة والتطور التكنولوجي الهائل وعلى أثر العولمة وانفتاح الأسواق وضرورة تقديم الخدمات المصرفية المتطورة للعملاء، والتي لها دور كبير في خلق التميز والمساهمة فيه، فقد أصبحت ضرورة لعمل المصارف وأحد أهم مرتكزاتها الأساسية لتحقيق

شرطاً أساسياً لزيادة القدرة التنافسية للأعمال التجارية وللحفاظ على وجودها في السوق، وقد بدأت القطاعات الاقتصادية بإدخال التقنيات الجديدة في أنظمتها كافة، وفي مقدمتها: القطاع المصرفي، فلا شك أن التقنيات الرقمية الجديدة تغير الصناعة المصرفية. وتتسابق المصارف للاستفادة من فرص السوق المتاحة من خلال التحول الرقمي لسعيها الجاد نحو الإبداع والابتكار، وتبني التقنيات الجديدة لتغيير وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء هادفة إلى تحقيق ميزة تنافسية لمصرفها.

وجاءت هذه الدراسة لإبراز مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.

1.2 أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة في كونها تجمع بين أهم ركائز النمو الاقتصادي الجديد المتمثل بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتقنيات الرقمية المتصلة به، وما تخلقه من فرص للتفوق والإبداع والابتكار. ويعدّ القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الأردني والمحرك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية فيه، ومن أكبر القطاعات الخدمية وأكثرها مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ لأنه يقدم

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وتحقيق ذلك يتم من خلال:

1- بيان مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.

2- التعرف إلى مدى مساهمة استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.

3- التعرف إلى مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن مما يعني تحقيق ميزة تنافسية لها.

4- التعرف إلى مدى مساهمة وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها.

1.5 فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بالفرضية العدمية الرئيسة التالية:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن. ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات

السبق التنافسي. ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة المتمثلة في معرفة ما هي حاجة المصارف العاملة في الأردن بمختلف مستوياتها الإدارية والمتعاملين معها في إدراك أهمية التقنيات الرقمية في تحقيق ميزة تنافسية لمصارفهم؟

واستناداً إلى ما ذكر أعلاه، يمكن طرح مشكلة الدراسة الرئيسة من خلال السؤال التالي: ما هو مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن؟

كما ترمي الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن؟

2- هل يساهم استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء إلى تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن؟

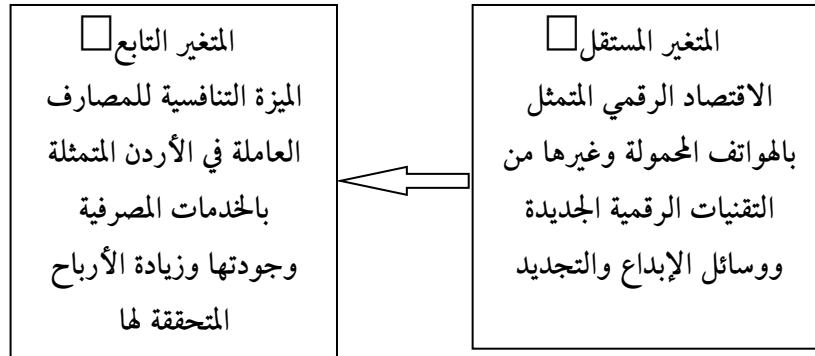
3- هل يساهم الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن ويحقق ميزة تنافسية لها؟

4- هل تساهم وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها؟

- الفرعية التالية:
- الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.
- الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.
- الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن مما يعني تحقيق ميزة تنافسية لها.
- الفرضية الرابعة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها.
- الفرضية الخامسة:** لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين العملاء والموظفين نحو فرضيات الدراسة السابقة.

نموذج الدراسة شكل رقم (1)

1.6 نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث.

2. الإطار النظري:

2.1 الاقتصاد الرقمي:

أهمية الاقتصاد الرقمي:

تكاليف المعاملات، كما أن اعتماد التكنولوجيات الرقمية في اقتصاديات الدول النامية مكن شركاتها من الحصول على خدمات متطورة بأسعار تنافسية، مما يتيح المجال أمامها للوصول إلى الأسواق العالمية

يوفر الاقتصاد الرقمي فرصاً تنافسية كبيرة، إضافة إلى تعزيز الإنتاجية وتخفيض

على تقديم خدمات عامة أكثر وأفضل، وبالتالي تحقيق نتائج أفضل عامةً.

مفهوم الاقتصاد الرقمي:

إن العمود الفقري للاقتصاد الرقمي هو: الاتصال عبر الإنترنت وتكنولوجيا الهواتف المحمولة، وإنترنت الأشياء (IoT)، والحوسبة السحابية، وخدمات الويب، والشبكات الذكية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبيانات الكبيرة، والشبكات اللاسلكية، وغيرها من التقنيات الرقمية الجديدة المنوطة بجمع وتخزين وتحليل وتبادل المعلومات رقمياً. وبالتالي تشكل الاقتصاد الرقمي لغير المفاهيم التقليدية حول كيفية هيكلية الشركات وتفاعلها وكيفية حصول المستهلكين على الخدمات والمعلومات، فيؤدي إلى ظهور نماذج جديدة من الأعمال القائمة على الإنترنت، مثل: الأعمال الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية... الخ. واستناداً إلى ما ذكر أعلاه يُنظر للاقتصاد الرقمي بأنه الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية والمعاملات التجارية والتفاعلات المهنية التي تمكّنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبإيجاز هو الاقتصاد القائم على التقنيات الرقمية (Hretcanu, 2015; Rouse, 2017; د.ت. Deloitte).

التي كانت في السابق حكراً على الشركات الكبرى التابعة للاقتصاديات المتقدمة (Arbache, 2018). ويعتبر الاقتصاد الرقمي المحرك الأكثر أهمية للابتكار والقدرة التنافسية والنمو، الحامل في طياته إمكانات هائلة لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمصارف وغيرها من المؤسسات والشركات الاقتصادية. فإن الاتجاهات الرقمية سابقة الذكر ليست مجرد ابتكار تكنولوجي بل هي في حد ذاتها محفز للابتكار في نماذج الأعمال التجارية والشبكات التجارية ونقل المعرفة وصولاً إلى الأسواق دولية (Digital Birmingham, 2016). فقد أدت التكنولوجيات المالية إلى ظهور طرق جديدة لتقديم الخدمات المالية لا سيما في تسهيل الدفع والإقراض وتعزيز الاندماج المالي، علاوة على ذلك أدى انتشار التكنولوجيات إلى تحسين كفاءة نظام المدفوعات وأصبح من السهل تتبع المؤشرات المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية، وأصبحت الأنشطة الاقتصادية المالية أكثر مرونة وذكاءً (Asian [ADB Institute], 2018) وكذلك (Development Bank Institute) وأصبح هناك نطاق واسع من السلع والخدمات المتاحة أمام المستهلكين وبأسعار تنافسية، وساعد الاقتصاد الرقمي الحكومات

متطلبات الاقتصاد الرقمي:

يعدّ الاقتصاد الرقمي كشرط ضروري لارتفاع النمو الاقتصادي للدول النامية، ويعتمد على وجود البنية التحتية للإنترنت كعنصر ملموس لهذه الظاهرة، وعلى قدرات وعادات المجتمع كمكون غير ملموس؛ لذلك يجب النظر للاقتصاد الرقمي كظاهرة متعددة المتغيرات تتطلب من الحكومات تخفيف القيود على القدرات، وتحسين المهارات والاستثمارات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة البنية التحتية الرقمية، وعقد الاتفاقيات لتشجيع تبني ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى الأسواق، وإعداد الأطر القانونية الناظمة لذلك (Arbache, 2018, Adam & Michal, 2017).

واقع الاقتصاد الرقمي في الأردن:

يشكّل توفر أجندة اقتصادية خاصة بالاقتصاد الرقم أداة رئيسة لتوجيه الدول ووضعها على المسار الصحيح لنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وقد أدرك الأردن أهمية إطلاق مثل هذه الأجندة، فأصدر خطة عمل للاقتصاد الرقمي REACH 2025 في عام 2016 مستنداً إلى نقاط القوة والفرص لديه، لجعل البلد يندمج في الاقتصاد الرقمي العالمي. إنها رؤية هادفة

لبناء اقتصاد رقمي يدعمه الناس والقطاعات والشركات لرفع الإنتاجية وضمان النمو والازدهار، وخلق وجهة تجارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية والشركات الدولية يسعى الأردن من خلالها إلى الابتعاد عن رؤية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقطاع معزول عن الاقتصاد، وتبسيط التحول الاقتصادي نحو الرقمنة عبر الاقتصاد الأردني بأكمله، ومنح الأردن مواءمة عالمية وأهمية في سلاسل القيمة العالمية وزيادة القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية. هذا وتشتمل العناصر الأساسية للخطة على: التخصص الذكي، والابتكار في القطاع العام، ونمو مهارات الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ودعم القدرات والمواهب وتوفير بيئة تمكين الأعمال، وإنشاء البنية التحتية للاقتصاد الرقمي الذكي. وتهدف REACH 2025 إلى تسريع نمو إضافي سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%-4% بحلول عام 2025، وتحقيق نمو بنسبة 25%-30% في إيرادات القطاعات الرقمية بحلول عام 2025، وخلق ما يصل إلى 150 ألف فرصة عمل بحلول عام 2025، وإنشاء ما يصل إلى 7000 شركة جديدة في الاقتصاد الرقمي بحلول عام 2025. وأخيراً فيما يتعلق بتطوير القطاع المالي الذي تعد المصارف إحدى أهم

والأرباح من جهة أخرى (بعلي، 2016).

مفهوم الميزة التنافسية:

والجدير بالذكر أن مفهوم الميزة التنافسية يختلف باختلاف القطاع والبيئة- محاور الدراسة- لذلك ليس لها مفهوم ثابت ومتفق عليه، ويعرف Porter الميزة التنافسية، فيقول: "إن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصيل الشركة إلى ابتداء طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الابتداء ميدانياً، وبمعنى مختصر إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع" (في الشرفا، 2008)، وعليه؛ ينصرف معنى مفهومها إلى الكيفية التي تستطيع بها الشركة تمييز نفسها من خلال ما تحققه من التميز على أقرانها ومنافسيها (الحبابي، 2010). وفي ظل تداعيات الاقتصاد الرقمي وثورة المعلومات أصبح ينظر أيضاً إليها على أنها خليط من الموارد الأولية وتكنولوجيا المعلومات والعامل البشري المتمثل في المهارة لتصبح الشركات قادرة على الأقل المحافظة على حصتها في السوق (بعلي، 2016).

مصادر الميزة التنافسية:

تتمثل مصادر الميزة التنافسية بالكفاءة المتعلقة باكتساب الشركة ميزة تنافسية للتكلفة الأقل، والجودة التي تعطي الشركة القدرة

مكوناته فإن الخطة تؤكد أن الأردن يمتلك القدرة على أن يصبح مركزاً إقليمياً لما يعرف بتكنولوجيا تمويل (FINTECH)، وأن يكون في طليعة المقدمين لحلول تكنولوجيا تمويل (FINTECH)، وتحويل مجالات الصناعة المصرفية مثل الخدمات المصرفية للأفراد (Retail Banking)، والاستثمار (Investing)،

إقراض الأقران (Peer-to-peer Lending)

(Ministry of Information and Communications Technology, and Information and Communications Technology Association of Jordan, 2016)

2.2 الميزة التنافسية:

أهمية الميزة التنافسية:

فرضت مظاهر الاقتصاد الرقمي على الشركات عامةً والمصرفية خاصةً، إغارة أهمية كبيرة للمزايا التنافسية وضرورة تحديثها، وأصبحت الأساس لكل من لديه الرغبة في الاستمرار والبقاء في عالم الأعمال الحالي القائم في ظل المستجدات العالمية على التميز والتفوق؛ حيث تعد الميزة التنافسية بمثابة السلاح لمواجهة تحديات السوق والمنافسين، ومعيّاراً مهماً في تقييم النجاح لشركات، ومؤشراً على ارتفاع الحصة السوقية لشركة مقارنة بمنافسيها مما يمثل رضا وولاء لها من العملاء يخفف عنها هجمات المنافسين من جهة وزيادة حجم المبيعات

المبيعات، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية، واستراتيجيات التسويق، وأيضاً جودة الخدمات الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، وعملية تطوير المنتجات الإبداعية استجابة لطلبات العملاء؛ فهي لا تخرج عن هدف تحقيق تقديم منتجات وخدمات مصرفية تلي احتياجات العملاء أعلى مما يحققه المنافسون، وتميز جودة الخدمات والمنتجات وأسعارها عن المنافسين (Kasasbeh, Harada, and Noor, 2017)، (النور أحمد، 2016).

أهمية الميزة التنافسية للقطاع المصرفي:

يعد الاحتفاظ بالعملاء من خلال تقديم الخدمات والاهتمام بجودتها أمراً مهماً في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف؛ لأنها تتفاعل باستمرار مع عملائها. علاوة على ذلك فإن خلق ميزة تنافسية ضرورية لهم لما تحقيقه لهم من مزايا تتمثل بالحصول على أرباح مرتفعة، وتطبيق أسعار تنافسية منخفضة، والحصول على حصة سوقية أكبر، وتحقيق النمو والبقاء لأطول فترة ممكنة. فالمنافسة والاستدامة وابتكار خدمات جديدة وتلبية التغيرات المستمرة في احتياجات العملاء وطلباتهم جعلت المصارف تسعى إلى تطوير استراتيجيات تساعد في الحفاظ على عملائها وجذب عملاء جدد، فكثير من هذه الاستراتيجيات

على التميز والتحكم في أسعار منتجاتها وإمكانية رفعها وبالتالي زيادة أرباحها؛ فالإبداع الذي يمثل الأساس البنائي للميزة التنافسية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد من المناهج الرئيسة التي تمكن الشركة من تحقيق وتطوير الميزة التنافسية - باعتبارها مورداً استراتيجياً- تؤدي دوراً كبيراً من خلال التأثير على القوى التنافسية وخلق الاستراتيجيات والأساليب الجديدة لتأدية نشاطاتها وتطوير منتجاتها الحالية وبالتالي، تعزز الكفاءة والجودة والقدرة على الابتكار لدى الشركة، وامتلاك الشركة للمعرفة المتميزة والمستمرة بشكل أفضل من منافسيها، فلا بد حينئذ أن يحقق لها ميزة تنافسية دائمة، وأخيراً الاستجابة لحاجات العملاء وهي استغلال الإمكانيات لتحسين القيمة للخدمات التي تقدمها الشركة بحيث يدركها العميل (بشير، 2012؛ جاب الله، 2014؛ سليمان، 2013).

الميزة التنافسية للقطاع المصرفي:

تتحقق الميزة التنافسية للقطاع المصرفي من المنظور المالي من خلال الأرباح السنوية المتحققة مقاسة من خلال عائد حقوق الملكية أو العائد على الأصول؛ ومن المنظور غير المالي هي تطوير الخدمات المصرفية، ونمو

اعتمدت على التكنولوجيات المالية. (النور، أحمد، 2016) (Roozbahani, Hojjati, and Azad, 2015).

3. الدراسات السابقة وميزة الدراسة:

3.1 الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت الميزة التنافسية للقطاعات الاقتصادية على وجه العموم وللقطاع المصرفي على وجه الخصوص، وكذلك تلك التي تناولت إدارة المعرفة والميزة التنافسية. وهناك دراسات ذهبت إلى الأساس في الاقتصاد الرقمي، وهي: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطتها بالميزة التنافسية. في حين تناولت دراسات أخرى الاقتصاد المعرفي والميزة التنافسية وقلة منها بحثت في الاقتصاد الرقمي وربطته بأداء القطاع المصرفي عامة وليس بالميزة التنافسية. وفي ما يلي بعض هذه الدراسات العربية والأجنبية:

- دراسة (حسن، 2018) بعنوان: **أثر تطبيق الاقتصاد الرقمي على أداء المصارف السودانية: دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني في الفترة 2016-2003.**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الاقتصاد الرقمي في توسيع منافذ الخدمات بالمصارف السودانية، وكذلك توضيح الدور الذي يلعبه في زيادة الأرباح

بالمصارف السودانية. وكانت دراسة حالة لبنك أمدرمان الوطني في الفترة 2003-2016، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الأسلوبي للتوصل إلى النتائج التي كان من أبرزها: أن الاقتصاد الرقمي ساعد في توسيع منافذ الخدمات بالمصارف السودانية، وأدى أيضاً إلى زيادة حجم العمليات والمعاملات داخل المصارف السودانية، وبالتالي جذب أكبر عدد من العملاء. أضف إلى ذلك أن الخدمات التقنية في بنك أمدرمان الوطني تمتاز بالانتشار الواسع مما يؤكد دور البنك في نشر ثقافة الوعي المصرفي. أوصت الدراسة بتعزيز دور الاقتصاد الرقمي بغرض التوسع في منافذ الخدمات بالمصارف السودانية، وضرورة الولوج لعالم الاقتصاد الرقمي وذلك بهدف زيادة حجم العمليات والمعلومات داخل المصارف السودانية، مع ضرورة التحول من الحقة التقليدية إلى الحقة الرقمية في القطاع المصرفي؛ وذلك لزيادة الأرباح بالمصارف ومن ثم تلبية احتياجات العملاء.

- دراسة (Adam & Michał, 2017) بعنوان:

"Digital Economy in Visegrad Countries. Multiple- criteria Decision Analysis at Regional Level in The Years 2012 and 2015".

"A Systematic Literature Review" (العوامل المؤثرة في الميزة التنافسية في القطاع المصرفي: مراجعة منهجية للأدب)

تناولت الدراسة الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصرفية للتنمية الوطنية والتي تعتبر عاملاً محفزاً في تطوير وتنفيذ مجموعات من الأطر للميزة التنافسية لهذا القطاع، وقد استخدمت الدراسة مراجعة الأدبيات المنهجية (SLR) كأسلوب بحثي. يتكون SLR من بروتوكول المراجعة الذي يحدد الموضوع المراد بحثه والطريقة المخصصة في إجراء المراجعة، وقد أشارت الدراسة إلى الإستراتيجية الرئيسة للكشف عن مراجعة الأدبيات ذات الصلة وكيفية الحصول على المعلومات من الدراسة الأولية، وهي: التخطيط للمراجعة، وإجراء المراجعة والإبلاغ عن المراجعة التي تعدّ مراحل أخرى من طريقة SLR. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الخدمة و/أو الإدارة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وصياغة الاستراتيجيات، الإبداع والابتكار والتسويق الإلكتروني، من بين أمور أخرى، عوامل تؤثر في الميزة التنافسية للقطاع المصرفي؛ كما أنه يمكن تصور الميزة التنافسية باستخدام أبعاد مالية و/أو غير مالية قابلة للقياس واختبارها في الدراسات التجريبية المستقبلية.

(الاقتصاد الرقمي في الدول Visegrad. تحليل مقاييس المعايير المتعددة على المستوى الإقليمي في عامي 2012 و2015).

يعد الاقتصاد الرقمي أداة داعمة للتنمية المستدامة ويزيد من عملية التقارب على المستوى الإقليمي، وفي هذا السياق فإن البحوث المقارنة للتنمية القائمة على الاقتصاد الرقمي على المستويين الوطني والإقليمي تحتل أهمية علمية عالية في وقتنا الحالي؛ لذلك هدفت الدراسة إلى تقييم ومقارنة مستوى التنمية للاقتصاد الرقمي في بلدان Visegrad على المستوى الإقليمي. وقد تم تعريف الاقتصاد الرقمي كظاهرة متعددة المعايير. استخدمت الدراسة منهجية TOPSIS مع تطبيق مقياس المسافة العام GDM، وأظهر تحليل الدراسة تقدماً سريعاً نسبياً في بناء الاقتصاد الرقمي على المستوى الإقليمي في بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا. من ناحية أخرى، لوحظ وجود تباينات كبيرة بين المناطق الأخرى التي تم تحليلها، خاصة في المناطق البولندية.

– دراسة (Kasasbeh, Harada, and Noor, 2017) بعنوان:

"Factors Influencing Competitive Advantage in Banking Sector :

- دراسة (عبيد، 2017) بعنوان: **تأثير أبعاد إدارة المعرفة في الميزة التنافسية في البنوك.**

تناولت الدراسة معرفة تأثير أبعاد إدارة المعرفة في الميزة التنافسية في البنوك العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر موظفيها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها 240 موظفاً، أظهرت النتائج وجود مؤشرات على توافر إدارة المعرفة والميزة التنافسية في البنوك، وتبين وجود تأثير لإدارة المعرفة في إكساب ميزة تنافسية للبنوك، وأوصت الدراسة بضرورة أن تدرك البنوك الفلسطينية أهمية إدارة المعرفة كمصدر رئيس من مصادر الميزة التنافسية الحديثة، والسعي نحو توظيفها؛ لتحقيق ميزة تنافسية بدرجة أكبر.

- دراسة (Al-Hawamdeh, 2017) بعنوان: "Knowledge Management Practices and Their Impact on Creating Value in Jordanian Commercial Banks".

(ممارسات إدارة المعرفة وتأثيرها على خلق قيمة في البنوك التجارية الأردنية).

تناولت الدراسة موضوع التحقق من تأثير استخدام إدارة المعرفة وتطبيقها على خلق قيمة للبنوك التجارية في الأردن. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

والاستبانة كأداة للدراسة، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية يتكون أفرادها من: مديري البنوك، ورؤساء الأقسام، والموظفين، وقد تم اختيار أربعة بنوك تجارية، هي: بنك الإسكان، وبنك الأردن، والبنك العربي، وبنك الاستثمار. تم تحليل (107) استبيانات من (150) تمثل (71.33%). توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها: أن هناك تأثيراً كبيراً لاستخدام إدارة المعرفة على خلق قيمة في البنوك التجارية في الأردن. أوصت الدراسة بأنه يجب على البنوك التجارية أن تدفع المزيد من الاهتمام بتطبيق إدارة المعرفة من أجل تحقيقها القيمة المضافة، والحاجة إلى مشاركة المعرفة مع الموظفين لتحسين العلاقات مع الإدارة وتحفيزهم ليشعروا بالولاء للبنك، إضافة إلى ذلك ستساهم إدارة المعرفة في إنشاء فرصة أفضل لتحسين أداء البنوك ورفع إنتاجيتها.

- دراسة (بعلي، 2016) بعنوان: **"دور تكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة المعرفة في خلق ميزة تنافسية، دراسة حالة: عينة من البنوك العاملة في ولاية عنابة".**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور تكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة

خطة عامة حول الوصول والاستخدام ودرجة انتشار المعرفة. وبناءً على ذلك ومع مراعاة الجوانب الأخرى، أوجزت الدراسة العلاقات الهيكلية بين "الاقتصاد الجديد" والاقتصاد الرقمي". وأخيراً قدمت الدراسة الأنواع الرئيسة من الأعمال الموجودة في الاقتصاد الرقمي.

- دراسة (دحدوح، 2014) بعنوان: "اندماج الاقتصاد الرقمي في البنوك الجزائرية دراسة ميدانية في المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية".

تناولت الدراسة توضيح الدور الفعال الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في الرفع من نوعية الخدمات المصرفية، والوسائل التي تطبقها البنوك لتحسين الخدمة المصرفية، وكانت دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه بالرغم أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى القطاع المصرفي الجزائري إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب بعد، وأن تكنولوجيا المعلومات في الجزائر ما زالت متأخرة في استخدام البنوك الإلكترونية. ومن هذا المنطلق أوصت الدراسة بأنه يجب

المعرفة في خلق ميزة تنافسية. استخدمت الدراسة الاستبانة التي وجهت لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية عنابة، ووزعت على 92 موظفًا فيها بهدف التعرف إلى وجهة نظرهم بخصوص مساهمة التكنولوجيا في نجاح عمليات إدارة المعرفة (التوليد والتخزين والتوزيع والتطبيق) والدور الكبير الذي تلعبه في خلق التميز للمؤسسات. وتم التوصل إلى نتائج عدة، أهمها: وجود تأثير إيجابي لتكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة المعرفة في خلق ميزة تنافسية للبنك؛ في ظل هذه نتيجة أوصت الدراسة بضرورة توفير الأجهزة والبرمجيات اللازمة لتسهيل العمليات، وزيادة الوعي عند الأفراد العاملين بأهمية العمل الجماعي عبر الشبكة الداخلية والاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي المساندة لاتخاذ القرار وتحقيق التميز.

- دراسة (Hretcanu, 2015) بعنوان: "Current Trends in the Knowledge Economy" (الاتجاهات الحالية في اقتصاد المعرفة).

تناولت الدراسة مناقشة مختلف جوانب الاقتصاد الحالي المعروف باسم اقتصاد المعرفة. كما راجعت الدراسة مؤشرين من مؤشرات الاقتصاد الجديد؛ لأنهما يقدمان

على الدولة الجزائرية أن تسعى إلى وضع الأسس والقوانين التي توطر استخدام الاقتصاد الرقمي، وذلك لضمان السير الحسن لهذا النوع من الاقتصاد، والحقا بركب الدول المتقدمة ليكون الهدف هو تسهيل التعاملات المالية والرفع من مستوى الاقتصاد الوطني.

- دراسة (Bourini, Khawaldeh, and AL-Qudah, 2013) بعنوان:

"The Role of Knowledge Management in Banks Sector (Analytical Study- Jordan)"

(دور إدارة المعرفة في قطاع البنوك دراسة تحليلية- الأردن).

تناولت الدراسة مدى أنشطة إدارة المعرفة التي تمارسها البنوك الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية، وإدارة المعرفة هي القدرة على ربط المعلومات المنظمة وغير المنظمة مع القواعد المتغيرة التي يطبقها الناس عليها. إنها ليست تقنية، ولكنها حل استراتيجي يطبق تقنيات المعلومات. خلصت الدراسة إلى أن: قطاع البنوك كان ناجحاً في تأسيس مفهومه الخاص بإدارة المعرفة، حيث أظهرت النتائج أن أنشطة إدارة المعرفة كانت عالية في الغالب، كانت هناك علاقة إحصائية إيجابية بين إستراتيجية

إدارة المعرفة ودرجة ممارسة أنشطة المعرفة. لم يرد أي تأثير على التركيبة السكانية (الجنس والعمر والتأهيل وسنوات الخبرة والقسم) على ممارسة درجة من أنشطة إدارة المعرفة في البنوك الأردنية. أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتعليم، والخبرة، ومتغيرات مستوى الإدارة في دور إدارة المعرفة على مستوى الدلالة $\alpha < 0.05$ في جميع الأنشطة. أوصت الدراسة بضرورة إعطاء مفهوم إدارة المعرفة المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين لأهميتها في ميزة دعم المنظمات. وبضرورة أن تتجه المنظمات نهج البنوك الأردنية في مفهوم إدارة المعرفة من خلال ممارسة الأنشطة المتعلقة بهذا المفهوم، وكذلك من الضروري عقد دورات تدريبية للموظفين في البنوك الأردنية للتعرف إلى مفهوم إدارة المعرفة ومبادئها، وأهميتها، لفهم دورهم بشكل أفضل في إدارة المعرفة في جميع الأنشطة.

3.2 ميزة الدراسة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها الدراسة الوحيدة حسب علم الباحثة التي تناولت دور مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف

واتجاهات عينة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام: تكون القسم الأول منها في خطاب وجه إلى المستجيبين، تضمن هدف الدراسة وعنوانها، أما القسم الثاني فقد تضمن المعلومات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة، مثل: الجنس والعمر والمؤهل العلمي والخبرة العملية. أما القسم الثالث فقد تكون من تسعة عشرة فقرة مثلت فرضيات الدراسة، تم تصميمها حسب مقياس ليكرت، حيث طلب من المستجيب اختيار الجواب الذي يراه مناسباً، وكانت خيارات الإجابة كما يلي:

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

4.2.2 مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع هذه الدراسة في جميع المصارف العاملة في الأردن، والبالغ عددها حسب إحصائيات البنك المركزي 25 مصرفاً، منها: 21 مصرفاً تقليدياً و4 مصارف إسلامية (البنك المركزي، 2017)، أما عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية بلغت 290 مستجيباً، من موظفين وعملاء المصارف، حيث تم توزيع 300 استبانة، عاد منها 290 استبانة خضعت للتحليل. ويمكن وصف عينة الدراسة بالجدول التالي:

العاملة في الأردن، حيث لم يتوفر سوى دراسات عن الأردن- وبحدود علم الباحثة - تناولت إدارة المعرفة وتطبيقاتها على البنوك وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وكذلك تعدّ إضافة إلى حقول البحث العلمي ذات الأهمية العلمية والعملية العالية في وقتنا الحالي، وهي: الاقتصاد الرقمي، والميزة التنافسية.

4. منهجية الدراسة وبياناتها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

4.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم من خلاله جمع البيانات والمعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة كما هي على أرض الواقع، ومن ثم تحليلها وتفسيرها وذلك باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

4.2.1 مصادر جمع البيانات:

تمثلت مصادر جمع البيانات المتعلقة بالدراسة موضع البحث بما يلي:

١- المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب والدوريات العلمية والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٢- المصادر الأولية: تمثلت في استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بآراء

جدول رقم (1) وصف عينة الدراسة

الإجمالي		نوع المستجيب				الوصف	
		عميل بنك		موظف بنك			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
53.79%	156	50.34%	73	57.24%	83	ذكر	الجنس
46.21%	134	49.66%	72	42.76%	62	انثى	
100.00%	290	100.00%	145	100.00%	145	المجموع	
7.93%	23	10.34%	15	5.52%	8	أقل من 25 سنة	العمر
46.90%	136	40.00%	58	53.79%	78	من 25 سنة حتى 35 سنة	
31.72%	92	29.66%	43	33.79%	49	من 36 سنة حتى 45 سنة	
13.45%	39	20.00%	29	6.90%	10	46 سنة فأكثر	
100.00%	290	100.00%	145	100.00%	145	المجموع	
4.48%	13	7.59%	11	1.38%	2	ثانوية عامة	المؤهل العلمي
8.62%	25	13.79%	20	3.45%	5	دبلوم	
57.93%	168	44.83%	65	71.03%	103	بكالوريوس	
19.31%	56	16.55%	24	22.07%	32	ماجستير	
9.31%	27	16.55%	24	2.07%	3	دكتوراه	
0.34%	1	0.69%	1	0.00%	0	غير ذلك	
100.00%	290	100.00%	145	100.00%	145	المجموع	
11.72%	34	15.17%	22	8.28%	12	أقل من 3 سنوات	الخبرة في العمل أو التعامل المصرفي
24.83%	72	19.31%	28	30.34%	44	من 3 سنوات - 7 سنوات	
37.59%	109	33.79%	49	41.38%	60	من 8 سنوات - 15 سنة	
25.86%	75	31.72%	46	20.00%	29	16 سنة فأكثر	
100.00%	290	100.00%	145	100.00%	145	المجموع	

الموظفين أو لفئة العملاء.

ويظهر الجدول السابق أن عينة الدراسة

4.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم استخدام الأساليب الإحصائية

كانت ممثلة لكل من الجنسين ومختلف الأعمار ومختلف المؤهلات العلمية ومختلف فئات الخبرات العملية، سواء كان ذلك لفئة

التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات القائمة على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يتضمن التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري وحسب برنامج التحليل الإحصائي المحوسب SPSS، علماً بأنه تم استخدام هذه الأساليب عند ثقة 95% ونسبة خطأ 5%:

استخدمت الباحثة اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجيبين. حيث بلغت الاستبانة ككل 86.6% وتعدّ هذه النسبة ممتازة مقارنة مع النسبة المقبولة إحصائياً، وهي: 60%. كما يبين الجدول رقم (2) معاملات كرونباخ ألفا لجميع فرضيات الدراسة.

1. اختبار ثبات أداة القياس (المصدقية)

(Reliability Analysis).

جدول رقم (2) قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

المحور	معامل الثبات (α)
مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن	93.5%
مدى مساهمة استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.	80.9%
مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن مما يعني تحقيق ميزة تنافسية لها.	81.3%
مدى مساهمة وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها.	86.5%
الاستبانة ككل (مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن)	86.6%

2. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov).

(Smirnov).

التحليل الإحصائي اللازم للبيانات تبين أنها تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت Z المعنوية للفرضيات كافة أكبر من مستوى الدلالة 5%، كما يبين الجدول التالي:

يبين اختبار التوزيع الطبيعي مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وبعد إجراء

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الرئيسية
المعنوية Z	2.111	2.305	2.429	2.367	1.436

3. اختبار قوة النموذج:

يشير إلى عدم وجود تداخل بين فرضيات

الدراسة، وفيما يلي طريقة احتساب VIF لبيانات الدراسة:

$$VIF = \frac{1}{1 - R^2} = \frac{1}{1 - (0.715)^2} = 2.046$$

حيث تمثل R أعلى قوة ارتباط بين الفرضيات وردت ضمن مصفوفة الارتباط، ويبين الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة المختلفة:

يتم استخدام اختبار قوة النموذج للتأكد من عدم وجود تداخل بين فرضيات الدراسة، وذلك من خلال إعداد مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة (Correlation Matrix)، وبعدها يحسب معامل التضخم VIF (Variance Inflationary Factor) حسب معادلة إحصائية خاصة مذكورة تالياً، والذي بلغ لهذه الدراسة 2.046؛ أي أقل من 5، مما

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الأولى	1	.645**	.610**	.642**
الثانية	.645**	1	.606**	.715**
الثالثة	.610**	.606**	1	.678**
الرابعة	.642**	.715**	.678**	1

** الارتباط ذو دلالة عند مستوى 0.01 (على الطرفين).

4. اختبار الفرضيات:

كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، ورفضها إذا كانت أكبر.

2- المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analysis) والذي يتضمن التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول أو رفض فقرات الفرضية.

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية لاختبار فرضيات الدراسة:

1- اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية (دلالة) 5%، وحسب قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية إذا

٣- اختبار تحليل التباين Analysis of Variance لبيان فيما إذا كان هنالك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين فئتي الموظفين والعملاء نحو فرضيات الدراسة. وقد تم التوصل إلى ما يلي:

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
47.241	1.986	.000	رفض	4.312	0.473

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، كما أن الوسط الحسابي للفرضية أكبر من (3)، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من (1). وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر المستجيبين.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
45.218	1.986	.000	رفض	4.337	0.504

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة، ويظهر الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي:

جدول رقم (7) الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يوفر الاقتصاد الرقمي الخدمات المصرفية في أي مكان في الأردن للمصرف المطبق به، مما يجعله مميزاً عن المصارف الأخرى.	4.43	609.
2	يقدم الاقتصاد الرقمي الخدمات المصرفية في أي وقت في اليوم، وفي غير أوقات الدوام الرسمي، مما يحقق للمصرف الذي يتبناه ميزة تنافسية.	4.39	637.
3	يساعد الاقتصاد الرقمي على تقديم الخدمات المصرفية بسرعة، مما يجعل المصرف مميزاً عن المصارف المنافسة.	4.35	606.
4	يزيد الاقتصاد الرقمي من دقة الخدمات المصرفية المقدمة، مما يساهم في تحقيق الميزة التنافسية للمصرف.	4.26	695.
5	يقدم المصرف الخدمات المصرفية بشكل آلي كامل دون الحاجة إلى الوثائق والأوراق، يحقق للمصرف ميزة تنافسية.	4.25	781.
الفرضية الأولى: مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما يحقق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.			
		4.337	0.504

والاتصالات الأساس في الاقتصاد الرقمي تساعد في تحسين جودة الخدمات المصرفية بما يتوافق ورغبات العملاء، وتساهم في مواجهة التغيرات المحتملة في نوعية هذه الخدمات. الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وكانت النتائج كما يلي:

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من (3)، وهو أعلى وسط حسابي لفقرة: "يوفر الاقتصاد الرقمي الخدمات المصرفية في أي مكان في الأردن للمصرف المطبق به، مما يجعله مميزاً عن المصارف الأخرى"، حيث بلغ (4.43)، كما بلغ الانحراف المعياري لكل الفقرات أقل من (1). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشرفا، 2008) في أن تكنولوجيا المعلومات

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
45.563	1.986	.000	رفض	4.402	0.524

بلغت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة، وبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي:

جدول رقم (9) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	يعمل استخدام الهاتف المحمول على توفير معلومات محدثة باستمرار للعميل تتعلق بأرصده وعملياته وفي أي وقت.	4.43	0.653
8	يساعد استخدام الهاتف المحمول في العمليات المصرفية في عمليات الدفع.	4.42	0.630
6	إن استخدام الهاتف المحمول يساعد على تحسين الرقابة على الموارد المالية للعميل، مما يجعل المصرف مميّزاً للعميل.	4.41	0.696
7	إن استخدام الهاتف المحمول يساهم في تحقيق أهداف العميل المالية، مما يحقق له ميزة تنافسية.	4.34	0.638
	الفرضية الثانية: مدى مساهمة استخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن.	4.402	0.524

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو جميع فقرات الفرضية الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من (3)، كان أعلاها الوسط الحسابي لفقرة: "يعمل استخدام الهاتف المحمول على توفير معلومات محدثة باستمرار للعميل تتعلق بأرصده وعملياته وفي أي وقت"، والبالغ (4.43)، كما بلغ

الانحراف المعياري لها جميعاً أقل من 1. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بشير، 2012) في أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادر على إعطاء المؤسسة طرقاً جديدة تساعدها في توليد أعمال جديدة ومتعددة، وبالتالي يحدث التغير في الطبيعة التنافسية والمتمثلة بتكنولوجيا الهواتف المحمولة وفقاً لهذه الدراسة.

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
30.305	1.986	.000	رفض	4.137	0.639

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن مما يعني تحقيق ميزة تنافسية لها، ويظهر الجدول (10) نتائج الاختبار:

بما أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن مما يعني تحقيق ميزة تنافسية لها. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي:

جدول رقم (11) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	يعمل تبني الاقتصاد الرقمي من قبل المصرف على زيادة الحصة السوقية له، وزيادة أرباحه، وتمييزه بين المصارف الأخرى.	4.19	.751
12	يعمل تبني الاقتصاد الرقمي من قبل المصرف على تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة، مما يحسن من أرباحه.	4.14	.754
13	يساهم تبني الاقتصاد الرقمي من قبل المصرف في تحسين المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالربحية، مما يحقق له ميزة تنافسية.	4.12	.782
11	إن تبني الاقتصاد الرقمي من قبل المصرف يزيد إيرادات ذلك المصرف، ويحقق له ميزة تنافسية.	4.10	.742
	الفرضية الثالثة: مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة أرباح المصارف العاملة في الأردن مما يعني تحقيق ميزة تنافسية لها.	4.137	0.639

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية لجميع فقرات الفرضية الثالثة حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من (3)، حيث بلغ أعلى وسط حسابي لفقرة: "يعمل تبني الاقتصاد الرقمي من قبل المصرف على زيادة الحصة السوقية له، وزيادة أرباحه، وتمييزه بين المصارف الأخرى"، حيث بلغ (4.19)، كما بلغ الانحراف المعياري لكل الفقرات أقل من (1). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسن،

2018) في أن الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى زيادة حجم الأرباح في المصارف، حيث يلاحظ أن هناك زيادة في إيرادات وأرباح المصرف ثنائياً التطور المستمر في استخدام التكنولوجيا الرقمية بالمصرف. الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها، وبعد إجراء التحليل، كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
43.480	1.986	.000	رفض	4.372	0.538

أشارت النتائج إلى أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة؛ أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمدى مساهمة وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها، وبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي:

جدول رقم (13) الفقرات المتعلقة بالفرضية الرابعة

رقم الفقرة	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
14	إن قيام المصرف بتوفير وسائل دفع إلكترونية يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف.	4.49	.672
15	إن قيام المصرف بإرسال إشعارات وتنبيهات مخصصة حسب الطلب للعميل يساهم في تميز المصرف.	4.43	.620
19	إن توفير المصرف لأنواع البطاقات الائتمانية المختلفة التي تلبي حاجات ورغبات العملاء المختلفة، يحقق له ميزة تنافسية.	4.40	.715
18	إن توفير المصرف برامج مبتكرة يعزز الخدمات المقدمة من قبل الفروع وأجهزة الصراف الآلي ويساهم في تحقيق ميزة تنافسية.	4.39	.658
17	إن توفير المصرف برامج اعتماد مصرفية مبسطة يحقق للمصرف ميزة تنافسية.	4.26	.730
16	إن توفير إمكانية فتح الحساب بشكل إلكتروني يساعد في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف.	4.25	.763
	الفرضية الرابعة: مدى مساهمة وسائل الابتكار والتجديد التي تقدمها المصارف العاملة في الأردن لعملائها في تحقيق ميزة تنافسية لها.	4.372	0.538

التنافسية الدالة على مقدرة المصارف على تطوير معاملاتها المصرفية من حيث توفير بنية تحتية للاتصالات وتوفير قواعد بيانات شاملة والسعي إلى إزالة القيود وإعادة الهيكلة التي تساعد في مواكبة التطور والتغيير في البيئة المالية والمصرفية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين العملاء والموظفين نحو فرضيات الدراسة السابقة، وكانت النتائج كما يلي:

وقد تم اختبار هذه الفرضية حسب اختبار تحليل التباين ANOVA، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في جدول رقم (14):

يظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من (3)، كان أعلاها الوسط الحسابي لفقرة: "إن قيام المصرف بتوفير وسائل دفع إلكترونية يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمصرف"، والبالغ (4.49)، كما بلغ الانحراف المعياري لها جميعاً أقل من 1.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشرفا، 2008) في أنه يوجد علاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساس في الاقتصاد الرقمي والإبداع والتطور كأحد مجالات الميزة

جدول رقم (14) اختبار الفرضية الخامسة

الفرضية	النوع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ANOVA تحليل التباين		
				مجموع المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
الأولى	موظف	4.41	0.53	1.463	5.867	.016
	عميل	4.27	0.47	71.834		
	المجموع	4.34	0.50	73.298		
الثانية	موظف	4.50	0.50	2.608	9.790	.002
	عميل	4.31	0.53	76.716		
	المجموع	4.40	0.52	79.324		
الثالثة	موظف	4.27	0.65	4.785	12.173	.001
	عميل	4.01	0.60	113.204		
	المجموع	4.14	0.64	117.989		
الرابعة	موظف	4.50	0.48	4.721	17.257	.000
	عميل	4.24	0.56	78.781		
	المجموع	4.37	0.54	83.502		
الرئيسية	موظف	4.42	0.48	3.226	15.126	.000
	عميل	4.21	0.44	61.427		
	المجموع	4.31	0.47	64.653		

يُظهر الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئة الموظفين والعملاء نحو أي من فرضيات الدراسة.

5. النتائج:

بعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم لبيانات الدراسة حسب البرنامج الإحصائي المحوسب SPSS، تم التوصل إلى أن الاقتصاد الرقمي يساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وإن دراستي هذه خلصت إلى النتيجة العامة الإيجابية للاقتصاد الرقمي وعلاقته بالمصارف العاملة في الأردن واتفقت مع دراسة (حسن، 2018) واختلفت مع دراسة (دحدوح، 2014)، وإلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الاقتصاد الرقمي على تحسين جودة تقديم الخدمات المصرفية للمصارف العاملة في الأردن، وتحقيق ميزة تنافسية، وذلك من خلال توفير الخدمات المصرفية في أي مكان وفي الأردن، وتقديم الخدمات المصرفية في أي وقت في اليوم، وفي غير أوقات الدوام الرسمي، وتقديم الخدمات المصرفية بسرعة، وزيادة دقة تقديمها، وتقديم المصرف خدماته بشكل آلي كامل دون الحاجة إلى الوثائق والأوراق.

وترى الباحثة أنه وفي ظل تداعيات القرن الواحد والعشرين، فإن الحاجة ماسة إلى توفير خدمات مصرفية بصفات مستحدثة تلبي احتياجات العملاء في هذا العصر الجديد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات الرقمية، مما سينعكس إيجابياً على جودة الخدمات المقدمة لهم من قبل المصرف وكسب رضاهم وولائهم، الأمر الذي سيحسن من حصته السوقية وأرباحه المتحققة.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الهواتف المحمولة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وتحقيق ميزة تنافسية للمصرف في الأردن، وذلك يتمثل بأن استخدام الهاتف المحمول يساعد على تحسين الرقابة على الموارد المالية للعميل، ويساهم في تحقيق أهداف العميل المالية، وتسهيل عمليات الدفع، وتوفير معلومات محدثة باستمرار فيما يتعلق بأرصدة وعمليات العميل وفي أي وقت. وترى الباحثة أن تكنولوجيا الهواتف المحمولة من التقنيات الرقمية القائمة عليها الاقتصاد الرقمي الأكثر شيوعاً واستخداماً في عصرنا الحالي، والتي يمكنها أن تمكن المصرف من تقديم خدمات مصرفية متميزة تمتلك خصائص فريدة تجذب العملاء إليه.

أن يقدم وسائل وخدمات جديدة تلبي التغيرات المستمرة في طلبات واحتياجات العملاء، وبالتالي يستطيع المصرف أن يحافظ على عملائه بل ويتعدى ذلك ويجذب عملاء جدد.

6- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين العملاء والموظفين نحو فرضيات الدراسة.

6. التوصيات:

اعتماداً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1- على المصارف العاملة في الأردن قيد الدراسة مواكبة التقنيات الرقمية الحديثة والأمنة المتمثلة بخصائص الحماية الذاتية من الاختراق والقرصنة بشكل دائم ومستمر، والاهتمام بتحديثها، وذلك من خلال وضع إستراتيجية تعتمد على هذه التقنيات الرقمية المتعلقة بالخدمات والأعمال المصرفية في إطار الإستراتيجية العامة للمصرف ومتابعتها وتقييمها بما يحقق المنافسة والاستدامة والابتكار وخلق الميزة التنافسية.

2- ضرورة تبني المصارف العاملة في الأردن قيد الدراسة سياسات تسويق إلكتروني مبتكرة لإعلام العملاء بأحدث الحلول المصرفية الرقمية المتعلقة بالخدمات المصرفية فور وجودها، من أجل فتح قنوات التواصل

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الاقتصاد الرقمي على زيادة أرباح المصرف في الأردن، وتحقيق ميزة تنافسية، ويتحقق ذلك من خلال زيادة الحصة السوقية للمصرف، وزيادة إيراداته، وتخفيض تكاليف الخدمات المقدمة، وتحسين المؤشرات والنسب المالية المتعلقة بالربحية.

وترى الباحثة أن استخدام التقنيات الرقمية سوف يعزز الكفاءة والجودة لدى المصرف، وبالتالي ستقل التكلفة، وستزيد القدرة على التميز وتطبيق أسعار تنافسية، وفي المحصلة زيادة الأرباح.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوسائل الابتكار والتجديد التي يقدمها المصرف لعملائه، وتحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، وذلك من خلال توفير وسائل دفع إلكترونية، وإرسال إشعارات وتنبيهات مخصصة حسب طلب العميل، وتوفير إمكانية فتح الحساب بشكل إلكتروني، وتوفير برامج اعتماد مصرفية مبسطة وبرامج مبتكرة تعزز الخدمات المقدمة من قبل الفروع وأجهزة الصراف الآلي، وتوفير أنواع البطاقات الائتمانية المختلفة التي تلبي حاجات ورغبات العملاء المختلفة.

وترى الباحثة أن الابتكار والتجديد من خلال استخدام تقنيات الرقمية المناسبة يمكن

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- بشير، عامر. (2012) دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر (رسالة دكتوراه). جامعة الجزائر، الجزائر، 313 صفحة، ص189، ص190. تاريخ الاطلاع 19 تشرين أول 2018، متاح من: <https://drive.google.com/file/d/0B9x5L29xpeaaNGZINnM2cC1FLUE/view>
- بعلي، حمزة. (2016) دور تكنولوجيا المعلومات المساندة لإدارة المعرفة في خلق ميزة تنافسية دراسة حالة: عينة من البنوك العاملة في ولاية عنابة (رسالة دكتوراه). جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 263 صفحة، ص95، ص97، ص99. تاريخ الاطلاع 19 تشرين أول 2018، متاح من: http://thesis.univ-biskra.dz/2352/1/Gest_d5_2016.pdf
- البنك المركزي الأردني. (2017). التقرير السنوي. تاريخ الاطلاع: 19 كانون أول 2018، الموقع: <http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/5c395f60-ea7f-4da5-8897-d046f33b75f4.pdf>
- الحبابي، خالد. (2010، 12 يوليو) الميزة التنافسية. تاريخ الاطلاع: 9 تشرين ثاني

المباشر بين المصارف وبين العملاء، لرفع مستوى رضا المتعاملين، وخلق جو من الثقة والتفاعلية في علاقات المصارف مع العملاء والوصول إلى قطاع عريض من العملاء عبر أحدث الوسائل الإلكترونية.

3- ترسيخاً لمبدأ التعامل بالاقتصاد الرقمي لدى المصارف العاملة في الأردن فلا بد من رفع درجة وعي الأفراد العاملين لدى المصارف العاملة في الاردن بأهمية الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزه تنافسية للمصرف، وعقد ورشات تدريب للعاملين لاكتساب المهارات الضرورية في استخدام التقنيات الرقمية الحديثة المتعلقة بالخدمات والأعمال المصرفية.

4- على الحكومة الأردنية تطوير البنى التحتية الرقمية بما يشجع ويسهل تبني المصارف العاملة في الاردن للتقنيات الرقمية وتحويلها إلى الخدمات والأعمال المصرفية الإلكترونية.

5- إجراء دراسات مستقبلية تتعلق بالبحث في دور مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية دراسة حالة مصرف في الأردن أو دراسة مقارنة لبنكين في الأردن أو لقطاعات أخرى غير المصارف، مثل: القطاع الصحي، أو قطاع النقل أو قطاع التعليم وغيرها من القطاعات في الأردن.

الجزائر، 239 صفحة. تاريخ الاطلاع 18

تشرين أول 2018، متاح من:

<http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/handle/123456789/1374>

- سليمان، منيرة. (2013) دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية مؤسسة قارورات الغاز- باتنه- (رسالة ماجستير). جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 117 صفحة، ص47. تاريخ الاطلاع 18 تشرين أول 2018، متاح من:

<https://kantakji.com/media/175937/>

- الشرفا، سلوى. (2008) دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 201 صفحة، ص68. تاريخ الاطلاع 20 تشرين أول 2018 متاح من:

<https://library.iugaza.edu.ps/thesis/83351.pdf>

- عبيد، شاهر. (2017). تأثير أبعاد إدارة المعرفة في الميزة التنافسية في البنوك [النسخة الإلكترونية]. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، ع 31(10)، 1746-1782 صفحة، تاريخ الاطلاع 20 تشرين أول 2018.

2018، الموقع: المحاسب الأول:

<https://www.almohasb1.com/2010/07/competitive-advantage.html>

- جاب الله، بشرى. (2014). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على اكتساب ميزة تنافسية دراسة حالة مؤسسة موبيليس فرع ورقلة (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 42 صفحة، ص9، ص10. تاريخ الاطلاع 18 تشرين أول 2018، متاح من: <https://library.iugaza.edu.ps/thesis/83351.pdf>

- حسن، وليد. (2018) أثر تطبيق الاقتصاد الرقمي على أداء المصارف السودانية "دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني في الفترة 2003-2016" (رسالة ماجستير). جامعة النيلين، السودان، 91 صفحة. تاريخ الاطلاع 20 تشرين أول 2018، متاح من:

<http://repository.neelain.edu.sd:8080/xmlui/handle/123456789/11605?show=full>

- دحدوح، إيمان. (2014) اندماج الاقتصاد الرقمي في البنوك الجزائرية دراسة ميدانية في المجمع الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - أم البواقي - (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،

Can It Transform Asia? Retrieved October 25, 2018, from: <https://www.adb.org/news/events/understanding-digital-economy-what-it-and-how-can-it-transform-asia>.

Bourini, Faisal, Khawaldeh, Khaldoon, & Al-Qudah, Shaker.(2013). The Role of Knowledge Management in Banks Sector (Analytical Study-Jordan). Interdisciplinary journal of contemporary research in business, 5 (3), 53-77, Retrieved October 21, 2018.

Deloitte. (د.ت). What is digital economy? Unicorns, transformation and the internet of things. Retrieved October 21, 2018, from: <https://www2.deloitte.com/mt/en/pages/technology/articles/mt-what-is-digital-economy.html>

Digital Birmingham. (2016, September). The importance of the digital economy. Retrieved October 26, 2018, from: <http://digitalbirmingham.co.uk/blog/2016/09/07/the-importance-of-the-digital-economy>

Al - Hawamdeh, Tharwat .(2017). Knowledge Management Practices & Their Impact on Creating Value in Jordanian Commercial Banks. European Journal of Business and Social Sciences, 6 (9), 77-94, Retrieved November, 5, 2018.

Hretcanu, Ciprian. (2015). Current Trends in the Knowledge

- النور أحمد، حسن. (2015). إدارة المعرفة ودورها في اكتساب المزايا التنافسية في القطاع المصرفي دراسة حالة المصارف التجارية السودانية (رسالة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص 129، ص 132. تاريخ الاطلاع 20 تشرين أول 2018 متاح من:

<http://repository.sustech.edu/handle/123456789/13770?show=full>

المراجع باللغة الإنجليزية:

Adam, Balcerzak P., & Michał, Pietrzak Bernard .(2017). Digital Economy in Visegrad Countries. Multiple-criteria Decision Analysis at Regional Level in The Years 2012 and 2015 [Electronic Version]. Journal of Competitiveness, 9 (2), 5-18,p8, Retrieved October 21, 2018.

Arbache, Jorge. (2018, June). Seizing the benefits of the digital economy for development. Retrieved October 23, 2018, from: The International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD)(<https://www.ictsd.org/opinion/seizing-the-benefits-of-the-digital-economy-for-development>).

The Asian Development Bank Institute (ADB Institute). (2018, February). Understanding the Digital Economy: What Is It and How

Economy. Ecoforum, 4 (2 (7)), 170-175, p.172, Retrieved October 26, 2018.

Kasasbeh, Emad, Harada, Yoshifumi, & Noor Idris. (2017). Factors Influencing Competitive Advantage in Banking Sector: A Systematic Literature Review. Research Journal of Business Management, 11 (2), 67-73, p. 69, Retrieved November, 10, 2018, from: <https://scialert.net/fulltextmobile/?doi=rjbm.2017.67.73>

Ministry of Information and Communications Technology, & Information and Communications Technology Association of Jordan. (2016, November). Executive Summary- Reach 2025 From Vision to Action. Retrieved November, 11, 2018, from: <http://www.reach2025.net/>

Roobahani, Fatemeh, Hojjati, Sanaz, & Azad, Reihaneh. (2015). The Role of E-Payment Tools and E-Banking in Customer Satisfaction Case Study: Pasargad Bank E-Payment Company [Electronic Version]. Int. J. Advanced Networking and Applications, 7(2), 2640-2649, p2641, Retrieved November, 5, 2018.

Rouse, Margaret. (2017, September). digital economy. Retrieved October 24, 2018, from: Search CIO <https://searchcio.techtarget.com/definition/digital-economy>.

أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني للفترة من

2004-2016

د. حنان أحمد القضاة* و د. خولة قاصد عبده**

تاريخ وصول البحث: 2019/11/26م تاريخ قبول البحث: 2019/7/16م

ملخص

هدفت الدراسة لبيان أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار فرضياتها باستخدام أساليب إحصائية منها تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المراجعة المحلية والدولية للأمر بالشراء وبين النمو الاقتصادي كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين مشاركة الحرفيين والنمو الاقتصادي.

لذا أوصت الدراسة بضرورة التركيز على الصيغ الاستثمارية الإسلامية الأخرى غير المراجعة للأمر بالشراء من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتوسع في عمل الصيرفة الإسلامية.

The Impact of Credit in Islamic Banks on Jordanian Economic Growth for period 2004 - 2016

Abstract

The aim of this study is to investigate the effect of credit in Islamic banks on Jordanian economic growth. In order to achieve the objectives of the study, its hypotheses have been tested by using statistical methods, including simple linear regression analysis. The study revealed a positive relationship between the local Murabaha of the order to buy and the international Murabaha of the order to buy and the economic growth. The study also found a positive effect between the participation of craftsmen and the economic growth. Therefore, the study recommended the necessity to focus on other non-profitable Islamic investment formulas for ordering purchases in order to increase economic growth and expand the work of Islamic banking.

* أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والإدارية، كلية عجلون الجامعية.

** أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

الإطار العام للبحث:

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي الأردني تجربة متميزة مقارنة مع تجربة دول العالم بشكل عام، وتجربة المصارف الإسلامية في الدول العربية بشكل خاص، ويتميز القطاع المصرفي الأردني الإسلامي بأنه في حالة تطور كمي ونوعي مستمر سواء أكان ذلك على مستوى تنوع المؤسسات العاملة، أم تنوع الأعمال والخدمات التي تقدمها المصارف، كما تتنوع أيضا الأساليب التكنولوجية المطبقة في العمليات المصرفية، ونوعية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء (أبو عبيد، 2003)، كما أن تنوع الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف الإسلامية أسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، من خلال ما تقدمه هذه المصارف من صيغ استثمارية متنوعة كالمراجحة والمضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ، وبالتالي تحقيق قدر كبير من النمو في القطاعات التي يسعى المستثمرون إلى تأسيسها.

وعليه فإن هذه الدراسة تحاول أن تتطرق إلى مصادر التمويل وإبراز دور الائتمان المصرفي الإسلامي وإظهار أثر ذلك الائتمان في المصارف الإسلامية في النمو

الاقتصادي، وأيضاً إبراز أهمية الجهاز المصرفي، وتقدير أثر الاستثمارات المصرفية الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي.

ونتيجة الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية، شهدت الصيرفة الإسلامية في الأردن تطورات وتحديات كبيرة خلال الربع الأخير من القرن العشرين تواكبت مع التطورات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الأردن، وأهم هذه التحديات هي زيادة المنافسة بين المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، الأمر الذي يدفعها باستمرار لتحسين خدماتها المصرفية الإسلامية لضمان المحافظة على حصتها السوقية المالية والسعي لكسب حصة جديدة بما يعظم ربحيته (موسوي، 2011).

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من أهمية النمو الاقتصادي، وما يترتب عليه من تغير في مستوى معيشة الأفراد، فمعرفة أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني يعطي فرصة لمحاولة زيادة مقدار النمو الاقتصادي الأردني من خلال التحكم بحجم الائتمان المصرفي الإسلامي. وقد جاء هذا البحث بهدف التعرف

الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
وقد تفرعت الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم المراجعة المحلية للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم المراجعة الدولية للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم مشاركة الحرفيين في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو

على أثر الائتمان المصرفي في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

1- هل يوجد أثر للائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني؟
وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يوجد أثر لقيمة ذمم المراجعة المحلية للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني؟

- هل يوجد أثر لقيمة ذمم المراجعة الدولية للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني؟

- هل يوجد أثر لقيمة ذمم مشاركة الحرفيين في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني؟

- هل يوجد أثر لقيمة ذمم الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني؟

فرضيات البحث:

البحث عبارة عن فرضية رئيسية أساسية تفرع منها أربع فرضيات فرعية، كالتالي:

الفرضية الرئيسية للبحث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان في المصارف

الدراسة، بينما تم الاعتماد على البيانات المالية المتوفرة لكل من البنك العربي الإسلامي، والبنك الإسلامي.

حدود زمانية ومكانية:

تم استبعاد جميع البنوك غير الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2004 إلى 2016.

الدراسات السابقة:

تمتاز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات ذات العلاقة بأنها تناولت أثر الائتمان المصرفي الإسلامي بشكل خاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، وسنستعرض بعض هذه الدراسات:

1- "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين" (مقداد وحلس، 2005). هدفت هذه الدراسة لبيان أثر البنوك الإسلامية على التمويل الاستثماري الفلسطيني، وتحديد حجم ما تستثمره هذه البنوك داخل وخارج فلسطين وأيضاً من أهم أهداف الدراسة التعرف على أسباب ضعف تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع طويلة الأجل وفي التنمية، البحث عن الوسائل التي يمكن استخدامها لحث تلك البنوك إلى العودة للقيام بدورها وهو المساهمة في تمويل التنمية

الاقتصادي الأردني وذلك من خلال ما يلي:
1- بيان أثر ذمم المراجعة المحلية للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني.

2- بيان أثر ذمم المراجعة الدولية للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني.

3- بيان أثر ذمم مشاركة المهنيين في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني.

4- بيان أثر ذمم الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية وبين النمو الاقتصادي الأردني.

أهمية البحث:

تعتبر دراسة الصيرفة الإسلامية من المواضيع الحديثة في القطاع المصرفي الأردني، وذلك من خلال دراسة أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني للفترة من 2004-2016.

محددات الدراسة:

يعمل داخل المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الدراسة أربعة بنوك إسلامية، تم استبعاد مصرفين من الدراسة (مصرف الراجحي ومصرف الصفاة) لذلك لعدم توفر بيانات مالية لهذه المصارف خلال فترة

عن طريق الاستثمار المباشر أو المشاركة في المشاريع طويلة الأجل، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للبيانات وقد تم ذلك من خلال المقابلات مع مدراء البنوك ومن جهة أخرى استبانة توزع على العملاء للتعرف على مدى ثقة العملاء على التعامل مع البنوك الإسلامية واستخدامها كمصدر من مصادر التمويل لديهم، أوضحت الدراسة من الناحية النظرية أثر دور البنوك الإسلامية في التمويل التنموي، أما النتائج العملية بينت عدم قدرة البنوك الإسلامية في فلسطين على تمويل المشاريع التنموية، على الرغم من نجاح البنوك الإسلامية في تجميع نسبة كبيرة من مدخرات العملاء، وكان من أهم توصيات تلك الدراسة، تركيز اهتمام البنوك الإسلامية على صيغ التمويل الإسلامية الأخرى غير المراجعة مثل المضاربة والمشاركة لما لها من دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- العلاقة بين التبعة المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن (الحمداني والبطاينة 2012). تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة المنافسة وتحديد نوع السوق المصرفي، وكذلك قياس تأثير العوامل المالية والغير مالية على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، وقياس أثر الائتمان الخاص على

النمو الاقتصادي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار الخطي المتعدد، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن السوق المصرفي الأردني يتسم بخصائص سوق المنافسة الاحتكارية، وجد أن حصة القطاع المصرفي من القيمة المضافة، وحصة الناتج المحلي الاجمالي من الائتمان الخاص تؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي، فيما وجد أنه يرتبط سلباً مع مؤشرات التبعة المالية والمنافسة والتركيز المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع عملية الاندماج بين البنوك الأردنية خاصة الصغرى منها، وتقديم المزيد من الحوافز المالية والاستثمارية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي.

3- أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية (عبر عبدالهادي العتيبي، نشوى مصطفى محمد). تتميز هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين الائتمان المصرفي والتجارة الخارجية، وكان هدف الدراسة تحليل أثر الائتمان المصرفي على التجارة الخارجية في السعودية خلال الفترة (1988-2013)، وتعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي

من خلال صياغة معادلة الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بصيغة المربعات الصغرى. وبناء عليه تم التوصل إلى أن الائتمان المصرفي يؤثر طردياً على تجارة السعودية الخارجية.

الإطار النظري:

أولاً: الائتمان المصرفي.

1- تعريف الائتمان.

يعرف الائتمان بأنه عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر مقابل وعد بالدفع في المستقبل (المعجم الوسيط، 1983)، ويعني ذلك مبادلة قيمة نقود حاضرة بقيمة نقود آجلة ويكون المبلغ المسدد في موعد الاستحقاق المستقبلي أكبر من المبلغ الآني، وهو مفهوم القيمة الزمنية للنقود.

أما في الاقتصاد فمعنى الائتمان هو القدرة على الإقراض، وبصيغة أخرى هو قياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل (الجرزاوي، النعيمي، 2010)، وقد قام العديد من الباحثين بتقديم عدة تعريفات لمفهوم الائتمان، فقد عرفه (روس Rose) بأنه "القروض التي تمنح للأفراد لتمويل

مشترياتهم من السلع (كالسيارات ومستلزمات المنزل والمنازل المتنقلة) والخدمات (كغطية نفقات العملاء الشخصية)، ويقدم الائتمان إما بشكل مباشر بصورة قروض مالية أو بصورة غير مباشرة من خلال منح العميل سقف ائتماني للبطاقة الائتمانية (Rose, 2002). كما عرف كل من (قدوري، أبو أحمد، 2005) الائتمان هو قابلية الفرد (سواء كان عادياً أو اعتبارياً) للقدرة للحصول على النقد حالياً أو حقاً فيه مقابل تأجيل الدفع إلى المستقبل، أما الائتمان كما عرفه القانون الأردني هو "مبلغ من المال يدفع من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك" (الجريدة الرسمية، 2000).

2- الائتمان في المصارف التقليدية.

يطلق على الائتمان في المصارف التقليدية اسم التسهيلات الائتمانية، ويمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها حسب نوع التسهيلات المقدمة إلى نوعان: التسهيلات الائتمانية المباشرة: هي التسهيلات الائتمانية التي تقدم للعملاء وتبويب ضمن بند الموجودات في الميزانية العمومية، ومثال عليها أنواع القروض

المتعددة والسلف وخصم الكمبيالات والحسابات الجارية مدينة، والنوع الثاني: تسهيلات ائتمانية غير مباشرة: هي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتمثل الالتزامات العرضية ومن أمثلتها الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (Koch, 1995).

3- الائتمان في المصارف الإسلامية.

الائتمان في المصارف الإسلامية يختلف من حيث المفهوم عن الائتمان في المصارف التقليدية، التي تعتمد على تبادل النقد مقابل النقد بقيمة أكبر متفق عليها، وهو عين الربا، أما المصارف الإسلامية فتمنح الائتمان معتمدة على تبادل النقد مقابل السلع أو الخدمات وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية المتعددة.

وقد عرف القانون الأردني الأعمال المصرفية الإسلامية: بأنها الأعمال القائمة على عدم وجود الفوائد على الودائع والخدمات المصرفية الأخرى وفي مجال التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية" (قانون البنوك الأردني، 2000).

ويظهر في جانب الموجودات في ميزانية المصارف الإسلامية صيغ تمويل الائتمان المتنوعة، وتقسم إلى (التقرير السنوي، البنك العربي الإسلامي الدولي، 2010):

ذمم مشاركات: وتسمى في بعض القوائم المالية التمويلات، وتشتمل على المضاربة والمشاركة بأنواعها.

ذمم البيوع: وتتضمن المراجعة بنوعيتها وصيغ الاستصناع والبيع الآجل والسلم.

إجارة متبعية بالتمليك (الموجودات): وهي الموجودات الثابتة التي يمتلكها المصرف (عقارات ومعدات وسيارات) ويقوم بتأجيرها للعملاء.

ثانياً: النمو الاقتصادي.

تعمل البنوك التقليدية والإسلامية ضمن بيئة اقتصادية تعتمد على الطلب المتنامي على التمويل المصرفي في حالات الرواج والكساد، وهذا بدوره ينعكس على ربحية البنوك (الأمين، 2002).

وكغيرها من المنشآت فإن البنوك التقليدية والإسلامية تحقق أرباحاً عالية في حالات الرواج الاقتصادي، وفي حالات الكساد الاقتصادي فإن أرباح هذه البنوك تتراجع، لذا فإن البنوك تستفيد من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (Demirguc- Kunt and v. Maksimovic 1996).

1- تعريف النمو الاقتصادي.

للمنمو الاقتصادي عدة تعريف لبعض منها: تعريف كوهن: "هو الزيادة النسبية في الناتج

المحلي الإجمالي، يقاس بالأسعار الثابتة" (cohn, 1979).
التلوث البيئي، والقضاء على الثروات الطبيعية.

أما (كافي، 2014) فقد عرف النمو الاقتصادي: "إنه الزيادة الفعلية في نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال مدة محددة".

تودارو عرفه بأنه: "قدرة الأفراد على عرض الخدمات والسلع للجمهور بشكل دائم ومتزايد ليواكب التطور المؤسسي والتكنولوجي" (التل، 1991).

وقد أضاف (رمضان، 2001) التعريف التالي: أن النمو الاقتصادي هو تراكم الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي خلال فترات، ويوضح النمو الاقتصادي استغلال الطاقة الإنتاجية، من خلال التغيرات الكمية لهذه الطاقة.

2- أعباء النمو الاقتصادي (كافي، 2014).

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في تحمل بعض الأعباء، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، ويتبع ذلك زيادة في الاستثمار التعليمي.

ثانياً: إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء يؤدي إلى زيادة في

ثالثاً: كلما زاد معدل الاقتصادي، زاد التقدم المادي وأدى إلى التأثير على الجوانب الأخلاقية والنفسية في المجتمع سلباً.

3- قياس النمو الاقتصادي (داود وآخرون، 2005).

يستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي، ويمكن استخدامه في التخلص من مشكلة التضخم، كما يمكن احتساب معدل النمو الاقتصادي في القانون الآتي: (الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي للسنة الثانية- الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي للسنة الأولى)/ الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي للسنة الأولى).

التحليل الإحصائي:

سوف يتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة، وتحديد نموذج ملائم لاختبار بيانات الدراسة، وثم اختبار الفرضيات.

أولاً: جداول الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة.

تم استخدام البيانات المالية النصف سنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني ومعدل الناتج المحلي خلال الفترة (2004-2016).

جدول (1): الإحصاء الوصفي للبيانات نصف السنوية لمتغيرات الدراسة للفترة (2004-2016) (المبالغ بمليين الدنانير)

المقياس	المراجعة المحلية للأمر بالشراء	المراجعة الدولية للأمر بالشراء	مشاركة الحرفيين	الإجارة المنتهية بالتملك	الناتج المحلي
الوسط الحسابي	309.00	77.14	7.09	73.61	2060.56
الانحراف المعياري	289.90	7.13	6.99	8.18	432.12
القيمة القصوى	1009.64	255.91	19.70	272.46	2675.00
القيمة الدنيا	29.65	3.21	0.02	0.00	1423.60

يعرض الجدول (1) وصفاً لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

1- بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي الأردني نصف السنوي للفترة (2004-2016) ما قيمته (2060.56) مليون ديناراً أردنياً، أما الانحراف المعياري (432.12) مليون ديناراً أردنياً، وكانت أعلى قيمة (2675.00) مليون ديناراً أردنياً، أما أقل قيمة فكانت (1423.60) مليون ديناراً أردنياً.

2- بلغ معدل قيم المراجعة المحلية للأمر بالشراء نصف السنوية للفترة (2004-2016) ما قيمته (309.00) مليون ديناراً أردنياً، أما الانحراف المعياري (283.90) مليون ديناراً أردنياً، وكانت أعلى قيمة (1009.64) مليون ديناراً أردنياً، أما أقل قيمة فكانت (29.65) مليون ديناراً أردنياً.

3- بلغ معدل قيم المراجعة الدولية للأمر بالشراء نصف السنوية للفترة (2004-2016) ما قيمته (77.14) مليون ديناراً أردنياً، أما الانحراف المعياري (7.13) مليون ديناراً أردنياً،

وكانت أعلى قيمة (255.91) مليون ديناراً أردنياً، أما أقل قيمة فكانت (3.21) مليون ديناراً أردنياً.

4- بلغ معدل قيم مشاركة الحرفيين نصف السنوية للفترة (2004-2016) ما قيمته (7.09) مليون ديناراً أردنياً، أما الانحراف المعياري (6.99) مليون ديناراً أردنياً، وكانت أعلى قيمة (19.70) مليون ديناراً أردنياً، أما أقل قيمة فكانت (0.02) مليون ديناراً أردنياً.

5- بلغ معدل قيم الإجارة المنتهية بالتملك نصف السنوية للفترة (2004-2016) ما قيمته (73.61) مليون ديناراً أردنياً، أما الانحراف المعياري (8.18) مليون ديناراً أردنياً، وكانت أعلى قيمة (272.46) مليون ديناراً أردنياً، أما أقل قيمة فكانت (0.00) مليون ديناراً أردنياً.

ثانياً: ملائمة النموذج إحصائياً.

قامت الباحثتان باختبار الفرضيات من خلال استخدام النماذج الإحصائية المناسبة وإيجاد النسب المالية الخاصة بالبيانات النصف

أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني للفترة من حنان القضاة وخولة عبده

سنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة، وإيجاد معدل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2004-2016).

عرض الأدوات الإحصائية:

1- قامت الباحثتان بعمل اختبارات أولية لصحة البيانات المستخدمة في الدراسة للتأكد من أن هذه البيانات صالحة لاختبار الفرضيات، وتم عمل Multicollinearity and Autocorelation من خلال اختبار

دلالة معامل الارتباط بين المتغيرات، واختبار داربن- واتسون.

2- تم استخدام معادلة خط الانحدار البسيط ومعادلة خط الانحدار المتعدد، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد.

يحدد هذا الاختبار وجود ارتباط شبه تام خطي بين متغيرين أو أكثر، وذلك لتضخيم معامل التحديد وقد ظهرت النتائج كالتالي:

جدول (2): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
المراجعة المحلية للأمر بالشراء	3.694
المراجعة الدولية للأمر بالشراء	2.771
مشاركة الحرفيين	4.211
الإجارة المنتهية بالتملك	3.775

يوضح الجدول رقم (2) قيمة معامل التضخم التباين وقد بلغ مجموعها أكبر من 1 وأقل من عشرة، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات.

وقد تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل لتأكيد عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	المراجعة المحلية للأمر بالشراء	المراجعة الدولية للأمر بالشراء	مشاركة الحرفيين	الإجارة المنتهية بالتملك
المراجعة المحلية للأمر بالشراء	1.000			
المراجعة الدولية للأمر بالشراء	-0.192**	1.000		
مشاركة الحرفيين	0.706**	-0.382**	1.000	
الإجارة المنتهية بالتملك	0.652**	0.353*	0.270	1.000

** عند مستوى دالة 0.01

* عند مستوى دالة 0.05

الانحدار، وقد تم عمل اختبار ديرين-واتسون وكانت النتيجة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات كما يظهر في الجدول رقم (4).

اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات الفرعية من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط، أما الفرضية الرئيسية فقد تم اختبارها بمعادلة خط الانحدار المتعدد، وتم الوصول إلى النتائج التالية:

ويوضح الجدول رقم (3) أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة كأعلى قيمة هي (0.706) بين (المراجعة المحلية للآمر بالشراء) و(مشاركة الحرفيين)، وهذا يظهر عدم وجود الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرين، وكانت أقل من (0.80)، لذا فإن العينة لا تتضمن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

اختبار الارتباط الذاتي.

يجب أن تخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، وهو شرط من شروط

جدول (4) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	DI	du	النتيجة
الفرعية الأولى	1.782	1.503	1.585	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرعية الثانية	1.699	1.503	1.585	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرعية الثالثة	1.703	1.503	1.585	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرعية الرابعة	1.800	1.503	1.585	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية الرئيسية	1.765	1.421	1.674	لا يوجد ارتباط ذاتي

مستوى دلالة (Sig F=0.000) أي أقل من 0.05، أما معامل الارتباط ($r=0.570$) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2=0.325$) ويدل ذلك على أن 2.5% من التباين في

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يظهر من الجدول رقم (5) أن أثر المراجعة المحلية للآمر بالشراء على النمو الاقتصادي الأردني، وجود أثر ذو دلالة إحصائية، وكانت F المحسوبة تساوي (21.618)، عند

جدول رقم (5) * نتائج الاختبار لأثر قيمة ذمم المراجعة المحلية للآمر بالشراء على النمو الاقتصادي الأردني

المتغير التابع	R	معامل الارتباط	R ²	F	Sig F	معاملات الانحدار	البيان	β	الخطأ المعياري	t-statistics	Sig t
النمو الاقتصادي الأردني GDP	0.570	معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	0.000	21.618	المراجعة المحلية	8.26E-07	1.78E-07	4.650	0.000

* تبين أن التأثير ذو مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

مستوى دلالة (Sig F=0.000) أي أقل من 0.05، أما معامل الارتباط ($r=0.509$) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2=0.259$) ويدل ذلك على أن 25.9% من التباين في (النمو الاقتصادي الأردني) يمكن توضيح ذلك التباين في (المراجعة الدولية للآمر بالشراء)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبلغ معامل الانحدار ($\beta=3.05E-06$) مما يعني أن الأثر معنويًا، وكانت قيمة t تساوي (4.010) عند مستوى دلالة (Sig=0.000)، لذا فإننا نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل الفرضية العدمية وهي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم المراجعة الدولية للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

(النمو الاقتصادي الأردني) يمكن توضيح ذلك التباين في (المراجعة المحلية للآمر بالشراء)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبلغ معامل الانحدار ($\beta=8.26E-07$) مما يعني أن الأثر معنويًا، وكانت قيمة t تساوي (4.650) عند مستوى دلالة (Sig=0.000)، لذا فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل الفرضية العدمية وهي: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم المراجعة المحلية للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يوضح الجدول رقم (6) أن أثر المراجعة الدولية للآمر بالشراء على النمو الاقتصادي الأردني، وجود أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (16.080)، عند

جدول رقم (6)* نتائج الاختبار لأثر قيمة ذمم المراجعة الدولية للأمر بالشراء على النمو الاقتصادي الأردني									
معاملات الانحدار					Sig F	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t	t-statistics	الخطأ المعياري	β	البيان					
0.000	4.010	7.60E-07	3.05E-06	المراجعة الدولية	0.000	16.080	0.259	0.509	النمو الاقتصادي الأردني GDP

* تبين أن التأثير ذو مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

وجود أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (0.473)، عند مستوى دلالة (Sig F=0.000) أي أكبر من 0.05، أما

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يوضح الجدول رقم (7) أن أثر مشاركة الحرفيين على النمو الاقتصادي الأردني،

أثر الائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني للفترة من حنان القضاة وخولة عبده

معامل الارتباط ($r=0.100$) وهذا يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2=0.010$) ويدل ذلك على أن 1% من التباين في (النمو الاقتصادي الأردني) يمكن توضيح ذلك التباين في (مشاركة الحرفيين)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

يعني أن الأثر الكلي معنوياً، وكانت قيمة t تساوي (0.878) عند مستوى دلالة (Sig=0.495)، لذا فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة، وهي: "لا يوجد أثر لقيمة مشاركة الحرفيين في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)".

وبلغ معامل الانحدار ($\beta=6.16E-06$) مما

جدول رقم (7) * نتائج اختبار أثر قيمة ذمم مشاركة الحرفيين على النمو الاقتصادي الأردني

المتغير التابع	R	R ²	F	Sig F	معاملات الانحدار			
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	البيان	β	الخطأ المعياري	t-statistics	Sig t	
النمو الاقتصادي الأردني GDP	0.100	0.010	0.473	0.495	6.16E-06	8.96E-06	0.878	0.495

* تبين أن التأثير ذو مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يوضح الجدول رقم (8) أن أثر الإجارة المنتهية بالتملك على النمو الاقتصادي الأردني، وجود أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت F المحسوبة هي (134.232)، عند مستوى دلالة ($\text{Sig } F=0.000$) أي أقل من 0.05، أما معامل الارتباط ($r=0.865$) وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2=0.749$) ويدل ذلك على أن 74.9% من التباين

جدول رقم (8) * نتائج اختبار أثر قيمة ذمم الإجارة المنتهية بالتملك على النمو الاقتصادي الأردني

المتغير التابع	R	R ²	F	Sig F	معاملات الانحدار			
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	البيان	β	الخطأ المعياري	t-statistics	Sig t	
النمو الاقتصادي الأردني GDP	0.865	0.749	134.232	0.000	4.45E-06	3.84E-07	11.586	0.000

* تبين أن التأثير ذو مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

في (النمو الاقتصادي الأردني) يمكن توضيح ذلك التباين في (الإجارة المنتهية بالتمليك)، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبلغ معامل الانحدار ($\beta=4.45E-06$) مما يعني أن الأثر معنوياً، وكانت قيمة t تساوي (11.586) عند مستوى دلالة (Sig=0.000)، ($\alpha \leq 0.05$).

لذا فإننا نرفض الفرضية الفرعية الرابعة، ونقبل العدمية التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيمة ذمم الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

جدول رقم (9) * نتائج اختبار أثر قيمة الائتمان الكلي على النمو الاقتصادي الأردني

المتغير التابع	R	معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	F المحسوبة	SigF	معاملات الانحدار			
						البيان	β	الخطأ المعياري	t-statistics
النمو الاقتصادي الأردني GDP	0.930	0.865	66.976	0.000	0.000	المراجعة المحلية	1.10E-06	2.29E-07	4.797
						المراجعة الدولية	2.00E-06	4.45E-07	4.483
						مشاركة الحرفيين	-2.72E-05	6.98E-06	-3.900
						الإجارة المنتهية بالتمليك	1.93E-06	5.68E-07	3.401

* تبين أن التأثير ذو مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار الفرضية الرئيسية:

يظهر الجدول رقم (9) أن أثر مجموع التمويلات (المراجعة المحلية والدولية للأمر بالشراء ومشاركة الحرفيين، والإجارة المنتهية بالتمليك) على النمو الاقتصادي الأردني وهو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (66.976)، وعند مستوى دلالة (Sig F=0.000) وهو أقل من 0.05، وقد بلغ معامل الارتباط ($r=0.930$) ويدل ذلك على وجود علاقة بين المتغيرات مجتمعة، وقد بلغت قيمة معامل التحديد ($r^2=0.865$) وهي تشير إلى أن 86.5% من التباين في (النمو الاقتصادي الأردني) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبلغ معامل الانحدار ($\beta=1.10E-06$) أي أن الأثر الكلي للمراجعة المحلية للأمر بالشراء على النمو الاقتصادي الأردني، ذو أثر معنوي إيجابي، وبلغت قيمة t (4.797) وعند مستوى دلالة (Sig=0.000)، أما معامل الانحدار ($\beta=2.00E-06$) وهذا يدل على أن الأثر الكلي للمراجعة الدولية للأمر بالشراء أثر معنوي إيجابي، وبلغت قيمة t (4.483) وعند مستوى دلالة (Sig=0.000)، وبلغ

وزيادة الاستهلاك المحلي، يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2- أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الدولية للأمر بالشراء والنمو الاقتصادي وهذا دليل على أن تمويل الاستثمارات الدولية عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعتبر الاستثمارات جزء من تكوينه، وهو مؤشر على عدم تأثير المصارف الإسلامية الأردنية خلال فترة الدراسة بالآزمات العالمية المالية والتقلبات الاقتصادية المتتالية.

3- تبين من النتائج الإحصائية السابقة وجود أثر إيجابي ولكن ضعيف بين مشاركة الحرفيين والنمو الاقتصادي، ويدل ذلك على عدم توسع المصارف الإسلامية في تمويلها لصغار الحرفيين لعدم وجود ملاءة وضمانات قوية لديهم، مما يبين الأثر الضعيف لهذه الصيغة على النمو الاقتصادي.

4- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإجارة المنتهية بالتملك وبين النمو الاقتصادي، ويعود ذلك لزيادة الطلب لدى الأفراد على تلك الصيغة لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، مما زاد من

معامل الانحدار ($\beta = -2.72E-05$) وهذا يدل على أن الأثر الكلي لمشاركة الحرفيين معنوي سلبي، وبلغت قيمة t (-3.900) عند مستوى دلالة ($Sig=0.000$)، بلغ معامل الانحدار ($\beta=1.93E-06$) وهذا يدل على أن الأثر الكلي لمشاركة الحرفيين معنوي إيجابي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.401) وبمستوى دلالة ($Sig=0.002$)، وعليه يتبين وجود أثر معنوي لجميع أشكال التمويلات على النمو الاقتصادي الأردني، وذلك عند دراسة أثر هذه الأشكال مجتمعة. وعليه نرفض الفرضية الرئيسية، ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان في المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

النتائج:

1- أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين المراجعة المحلية للأمر بالشراء والنمو الاقتصادي، وهذا دليل قوي لأقبال العملاء على صيغ إسلامية والتعامل مع المصارف الإسلامية الأردنية نتيجة لوجود الوازع الديني لديهم، وبالتالي زيادة حركة المبادلات التجارية المحلية من خلال التعامل مع صورة الصيغة،

موسوي، حيدر يونس (2011). المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص141.

مقداد، محمد إبراهيم، سالم عبدالله حلس (2005). "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، غزة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول.

الحمداني، شيرين، عبد الكريم البطاينة (2012). العلاقة بين التبعة المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 30.

المعجم الوسيط (1392هـ، 1983م). مجمع اللغة العربية، إحياء التراث. الجزء الأول، ص28.

الجزراوي، إبراهيم، نادية، النعيمي. تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية- تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي خلال الفترة 2005-2007 المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد،

الاستثمارات في القطاع العقاري الأردني بشكل ملحوظ في العقدين الماضيين، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

5- نتيجة الطلب المتزايد على التمويلات من البنوك الإسلامية، أدى ذلك إلى زيادة أرباح هذه البنوك، وبالتالي أدى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين التمويلات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

1- توصي الدراسة المصارف الإسلامية على ضرورة التوسع جغرافياً لتحقيق مزيد من الأرباح وذلك لانتعاش الاقتصاد الوطني، من خلال زيادة عدد فروع المصرف الواحد.

2- على المصارف الإسلامية التركيز على الصيغ الاستثمارية الإسلامية الأخرى، مثل المشاركة بأنواعها، المضاربة وغيرها، وذلك لتفعيل وجودها وزيادة قدرتها على مجابهة المنافسة مع المصارف التقليدية.

المراجع:

أبو عبيد، جمال أحمد (2003). القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، ص47.

publishing Company, U.S.A, P. 139, 1979.□

مصطفى يوسف، كافي (2014). **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص543.

التل، كامل رشيد (1991). **أثر التعليم على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص41.

Ramadan Imad, Z, 2001, "**Bank -Specific Determin - ates of Islamic Banks profit-ability: an Empirical study of the Jordan ian market**". Inter-national Journal of Academic Research, Vol. 3 .No. 6.□

داوود، حسام وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان الأردن، 2005.

عوض، عدنان (1994). **مناهج البحث العلمي**. (ط1)، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

العدد الثالث والثمانون، 2010، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ص5.

Peter S. Rose, **commercial Bank Management** 5th ed., 2002, New York,U.S.A. P. 602.

أبو حمد، رضا، فائق قدوري (2005). **إدارة المصارف د ط**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ص233.

الجريدة الرسمية، عدد 4448، تاريخ 1/8/2000، قانون البنوك الأردنية، رقم 28 لسنة 2000 المادة 2، عمان، الأردن.

Koch,Timothy (1995). **Bank Management** 6th Edition, The Dryden Press, Florida, USA, PP.630.□

قانون البنوك الأردني رقم 28، لسنة 2000. التقرير السنوي 2010 للبنك العربي الإسلامي الدولي.

الأمين، عبد الوهاب (2002). **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، ص371.

Demirgüç- Kunt A- and v. Maksimovic, (1996), **Stock Market Development and Financing choices of Firm**. The World Bank Economic Review, lo (2), PP. 34-369.□

Cohn, Elchanan. **The Eco-nomics of Education**. Univer-sity of South Carolina Ballinger

أثر مميزات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية

د. غسان عيسى العمري* و أ.د. نعمة عباس الخفاجي**

تاريخ وصول البحث: 2019/2/18م تاريخ قبول البحث: 2019/7/22م

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مميزات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية، تم اختيار (35) مديراً ونائب مدير يعملون في الإدارة الرئيسة وذلك بالمسح الشامل. تم تصميم استبانة لجمع البيانات واختبار صدقها وثباتها. واستخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج الآتية: وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها في نتائج تميز أداء بمكوناته في الملكية الأردنية. ووجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعاملين والموارد وللشركات على نتائج تميز أداء العاملين وعلى نتائج أداء المتعاملين في الملكية الأردنية.

وأوصت الدراسة بأبرز التوصيات الآتية: تعزيز المستوى المرتفع من معرفة المديرين في الملكية الأردنية بمميزات الأعمال من حيث (الشركات والموارد) وبالنتائج المتعلقة بـ (نتائج المتعاملين، المجتمع، العاملين) لانعكاسها الإيجابي على تميز الأداء والارتقاء بالمستوى المتوسط من معرفة المديرين بالملكية الأردنية بالنتائج الرئيسة للأداء من حيث الأداء المالي والبحث والتطوير والتعلم
كلمات مفتاحية: مميزات الأعمال، نتائج تميز الأداء، الملكية الأردنية.

The Impact of Business Enablers on the Results of Performance Excellence at the Royal Jordanian (RJ)

Abstract

The study aimed to analyze the impact of business enablers on the results of performance excellence at the RJ airlines. (35) Managers and deputy managers from the company's Head Office were selected through a comprehensive survey. A questionnaire was designed to collect data and

* أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.

** أستاذ، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الإسراء.

test its validity and reliability. The study used the analytical descriptive methodology and revealed the following conclusions:

There is a statistically significant impact at ($\alpha \leq 0.05$) of business enablers components on the results of the performance excellence at the RJ. And there is a statistically significant impact at ($\alpha \leq 0.05$) of (employees, resources and partnerships) on the results of employees' performance excellence and on the performance results of the customers at the RJ.

The study recommends the following main recommendations: Enhancing the high level of knowledge of the business enablers among the RJ directors in terms of (partnerships and resources); And the results related to (customers' results, community and employees) for its positive impact on performance excellence; and upgrading the average level of managers' knowledge of Royal Jordanian with the main results of performance. In terms of financial performance, research and development, and learning

Keywords: Business enablers, Results of performance excellence, Royal Jordanian.

المقدمة:

بحصولها على عضوية كاملة في تحالف ون وورلد منذ عام 2007 وقد حصلت على العديد من الجوائز العالمية والدولية والمحلية منها جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز 2007، وجائزتي شيفول للطيران التي تقيم الالتزام بالمواعيد عام 2009، وجائزة التميز بالشحن في نفس العام 2009، وجائزة أفضل شركة طيران في المنطقة العربية عام 2010، وجاءت مرتبتها ضمن أفضل عشرة شركات طيران عالمية في معيار السلامة الجوية لعام 2013 والتي جاء بينها شركة الخطوط الجوية الملكية

أنشئت الملكية الأردنية عام 1963 ضمن رؤية المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه. وقد جاء في خطابه حينها: "لكي تكون الناقل الوطني وسفيرا للنوايا الحسنة وجسراً نتبادل عبره الثقافة والحضارة والتجارة والتقنية الحديثة مع بقية العالم، ونوطد من خلاله صداقتنا به، وننشد به التواصل مع العالم أجمع". لم تقف الملكية الأردنية عند حد التوسع في الحجم فقط، بل رسخت سمعتها الطيبة

الأردنية (موقع الملكية الأردنية الإلكتروني
(www.rj.com).

وفي عام 2014 قدم مركز الملك عبدالله الثاني للتميز خدمة التقييم الذاتي لشركة الملكية الأردنية وفق معايير المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM وجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز في القطاع الخاص. (الموقع الإلكتروني لمركز الملك عبدالله الثاني للتميز
(www.kace.jo).

تتطلع الملكية الأردنية لكي تحقق رؤيتها الإستراتيجية بأن تكون شركة الطيران المفضلة لربط الأردن والمشرق بالعالم وتحرص على مجموعة من القيم التي تقتضي العمل الجاد للتميز ومنها: روح الفريق والموضوعية والاعتمادية والالتزام والاهتمام والثقة. لكي تحقق رسالتها. الموقع الإلكتروني للملكية الأردنية. (www.rj.com)

وعليه فقد تصدت الدراسة الحالية لتحليل أثر مميزات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية تفسيراً واستنتاجاً من خلال منهجيتها العلمية.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين حصول الملكية الأردنية على مرتبة متقدمة في تميز الأعمال لسنوات خلت وفي

رغبتها المستمرة في الحصول على تميز واضح في نتائج أداء أعمالهما. ويمكن إعادة صياغة المشكلة من خلال تساؤل رئيس وهو هل يمكن تحليل أثر مميزات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية للوقوف على نقاط قوتها وضعفها، هذا ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال التساؤلات الآتية التي تشكل عناصرها:

- 1- ما هو مستوى اهتمام المديرين بمميزات الأعمال في الملكية الأردنية؟
- 2- ما هو مستوى اهتمام المديرين في نتائج تميز أداء الأعمال في الملكية الأردنية؟
- 3- ما هو أثر مميزات الأعمال (القيادة، العاملين، الإستراتيجية والسياسة، الشراكات والموارد، والعمليات والمنتجات والخدمات) في نتائج تميز أداء (العاملين، المتعاملين، المجتمع، نتائج الأداء الرئيسة) التي تقدمها الملكية الأردنية؟
- 4- ما هو أثر مميزات الأعمال مجتمعة على نتائج تميز الأداء منفردة (العاملين، والمتعاملين، والمجتمع، ونتائج الأداء الرئيسة)؟

أهمية الدراسة:

وتقسم أهمية الدراسة إلى أهميتين: أهمية نظرية تبين المقصود بمميزات الأعمال ونتائج تميز الأداء والجودة ونماذجها المختلفة

- من حيث الأدب النظري، وإلى أهمية تطبيقية تتمثل في النقاط الآتية:
- 1- أنها تسلط الضوء على ما وصلت إليه الملكية الأردنية من مراحل متقدمة في تميز أداء الخدمات التي تقدمها.
 - 2- أنها تختبر إمكانات الأعمال في الملكية الأردنية للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل التحسين المستمر.
 - 3- أنها تختبر نتائج تميز أداء الأعمال في الملكية الأردنية للتعرف على فرصها المستقبلية والتحديات التي تواجهها.
 - 4- أنها تختبر أثر إمكانات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية مجتمعة ومنفردة.
 - 5- أنها تقدم مجموعة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات المبينة عليها لتقدمها لصانع القرار وللباحثين على أمل تحقيق الفائدة المرجوة.
- أهداف الدراسة:**
- تهدف الدراسة إلى تحليل استدامة تميز الأعمال في الملكية الأردنية، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:
- 1- قياس مستوى إمكانات الأعمال في الملكية الأردنية.
 - 2- قياس مستوى نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية.
 - 3- قياس أثر إمكانات الأعمال على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية.
 - 4- قياس أثر إمكانات الأعمال على نتائج تميز العاملين في الملكية الأردنية.
 - 5- قياس أثر إمكانات الأعمال على نتائج تميز أداء المتعاملين في الملكية الأردنية.
 - 6- قياس أثر إمكانات الأعمال على نتائج تميز أداء المجتمع في الملكية الأردنية.
 - 7- قياس أثر إمكانات الأعمال على نتائج تميز الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية.
- أنموذج الدراسة:**
- يوضح الشكل (1) نموذج إمكانات الأعمال ونتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية ويحتوي الأنموذج على المتغير المستقل ممثلاً بممكنات الأعمال ومكوناتها والمتغير التابع ممثلاً بنتائج تميز الأداء ومكوناتها:

الشكل (1) * أنموذج الدراسة



* الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على أنموذج التميز في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للقطاع الخاص، ص 7. (www.kaaps.jo)

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لممكنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز الأداء بمكوناته في الملكية الأردنية. وقد أنبثق عنها فرضيات الأثر الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لممكنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء العاملين في الملكية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى

معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لممكنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء المتعاملين في الملكية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لممكنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء المجتمع في الملكية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لممكنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية.

التعريفات الإجرائية:

ممكّنات الأعمال:

ممكّنات الأعمال هي مجموعة مكونات من (القيادة والعاملين والإستراتيجية والشراكات والموارد والعمليات والمنتجات والخدمات) والتي بموجبها تتمكن الملكية من اجتياز نموذج التميز المعتمد في جائزة الملك عبدالله الثاني لتمييز الأداء في القطاع الخاص وقد تم قياسها في الاستبانة من خلال العبارات (1-35).

نتائج تميز الأداء:

نتائج تميز الأداء هي مجموعة نتائج تتعلق بتمييز أداء نتائج (العاملين والمتعاملين والمجتمع ونتائج الأداء الرئيسة) التي تحصل عليها الملكية الأردنية نتيجة تقدمها لنيل جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للقطاع الخاص وقد تم قياسها في الاستبانة من خلال العبارات (36-53).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيّاً وتحليلياً متسقاً مع مشكلة الدراسة وغرضها ونموذجها. إذ تركّزت مهمة المنهج الوصفي في محاولة تحديد مستوى اهتمام المديرين بممكّنات الأعمال في الملكية الأردنية. والذي يمكن اشتقاقه من مستوى اهتمام المديرين

بالعاملين، والإستراتيجية، والشراكات والموارد والعمليات والمنتجات والخدمات والقيادة بصورة منفردة ومجمّعة. وتمتد المهمة إلى تشخيص التصور الأولي للمديرين بنتائج تميز الأداء بإطاره الكلي ومكوناته المؤلفة من نتائج العمليات والمنتجات والخدمات، ونتائج العاملين، ونتائج المتعاملين، ونتائج المجتمع ونتائج الأداء الرئيسة. فضلاً عن تقديم وصف مركز لخصائص المديرين وحدة التحليل.

بينما قدم المنهج التحليلي عرضاً أولياً لمعالجة إجابات المديرين باستخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لغرض اختبار أثر ممكّنات الأعمال على نتائج تميز الأداء بصورة كلية وجزئية. ويمتد التحليل هنا إلى مناقشة نتائج التحليل الإحصائية لغرض التثبت من مدى قبول فرضيات الدراسة ونموذجها قوة واستدلالاً وتعزيز المناقشة بإسناد فكري لما ذهبت إليه توجهات الدراسات السابقة اتفاقاً واختلافاً. وبذلك يمكن القول إن المنهجين متكاملين في العرض والتحليل والمناقشة والاستنتاج والإسناد فكرياً وتطبيقاً.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بـ (35) مدير ونائب

مدير يعملون في الملكية الأردنية في الإدارة المركزية وتم اختيارهم بالمسح الشامل نظراً لصغر العدد ووزعت أداة الدراسة عليهم جميعاً.

الإطار النظري:

مفهوم التميز:

ارتبط مفهوم التميز بقدرة الله سبحانه وتعالى وإرادته في خلق السماوات والأرض وما بينهما وما قبلهما وما بعدهما. الطبيعية وما وراء الطبيعة. والقوانين والآليات التي تساهم في تحقيق اللاتوازن باتجاه التوازن. قال تعالى: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190].

ولذلك خلق الله الإنسان كنموذج متميز عن باقي المخلوقات الملموسة وغير الملموسة. قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة: 7]. وطالب الإنسان بالتفكير بدءاً بنفسه. قوله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: 21]. وجاء في الحديث الشريف قول الرسول ﷺ: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه". (الدرر السنية: الموسوعة الحديثية: 1113).

كما دأب المفكرون من الروائيين

والفلاسفة والمؤرخين إلى ترجيح العقل، والروح، والعاطفة باعتبارها أحد مصادر تميز الإنسان بصورة منفردة وثنائية ومشاركة. وتروي قصص الحضارة أسرار التميز كل واحدة منها في بلاد العرب والمسلمين وباقي شعوب الأرض ودليل ذلك شواخص الآثار والتراث: مثل، الجنائن المعلقة، البتراء: أحد عجائب الدنيا، والأهرامات، وسور الصين العظيم، والقلاع الإسلامية الحصينة الراسية تاريخاً وشموخاً يحاكي روعة التصميم والبناء وجمال المنظر ودقة التصميم والإبداع التي حاكت إستراتيجية الحضارة ومستقبلها الماثل للعيان.

يؤدي السعي إلى الجودة وتتبع التميز في ممارسات الأعمال ومعايير الأداء إلى فوائد حقيقية للغاية حيث أصبحت تتجاوز الصلة بين الالتزام بإدارة الجودة الشاملة والنتائج النهائية أية شكوك، وقد أوضحت عدة دراسات حديثة متسقة أن هناك عدة أدلة تساند ذلك في قطاعات الصناعات المختلفة ومنها الخدمية.

بينما لا يعد أداء سوق الأسهم إلا مؤشراً واحداً للنجاح في الأعمال، يتبين أن استعمال أسلوب التميز في إدارة الأعمال يمكن أن يكون أكثر ربحية مالية، كما يمكن أن يؤدي إلى تزايد الإنتاجية، وتحقيق رضا

العاملين والمتعاملين (الزبائن)، وديمومة الميزة التنافسية.

يتاح لأي مؤسسة تطمح في أن تحقق مستوى عالمياً رفيعاً إمكانية تحديد الفجوات في الأداء وأن تتعلم أفضل الممارسات التي تستخدمها الشركات والمؤسسات العالمية الحائزة على جوائز الجودة الأوروبية وجائزة مالكوم بالدرج الوطنية للجودة في بريطانيا من خلال مقايضة الأداء المؤسسي الكلي من منظور كلي للأعمال أو أسلوب معايير محددة (القيادة، السياسة والإستراتيجية، إدارة العاملين، رضا العاملين، رضا الزبائن، الآثار على المجتمع، نتائج الأعمال). (زائيري وإيمارك، 2005).

حيث يتاح من خلال هذه المقايضة لأي مؤسسة الإجابة عن أسئلة منها: أي فجوات الأداء توجد مقابل المستوى الدولي؟ وأين توجد تحديداً هذه الفجوات؟ وما مدى هذه الفجوات؟ وذلك لبيان كيفية تجاوزها.

تقوم فكرة نموذج المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة لتمييز الأعمال على وضع إطار للتقييم الذاتي بحيث يضم مختلف جوانب نموذج نظام قياس الأداء، وهو عبارة عن مراجعة شاملة ومنهجية منتظمة لأنشطة المؤسسة ونتائجها بالقياس إلى

نموذج تميز الأعمال.

أوضح كل من (Goetsch and Davis, 2010) أنه يقود اتجاهات إدارة الجودة في القرن الحادي والعشرين أبرز التوجهات الآتية:

- 1- ازدياد المنافسة العالمية والتي تتطلب المنافسة والتميز المستمرين بين المؤسسات.
 - 2- زيادة توقعات الزبائن: إذ لم يعد يكفي المتعاملين بجودة منتج الشركات والمؤسسات فقط وإنما تعدى ذلك إلى تميز المنتج أو الخدمة وما تقوم به الشركة من مسؤولية مجتمعية تجاه مجتمعه.
 - 3- مواجهة الضغط الاقتصادي: في الوقت الذي يشهده السوق العالمي من منافسة عالية وتغيرات هائلة فإن المتعاملين يتطلعون إلى تخفيض كلف الخدمات مقابل زيادة جودتها وتميزها.
 - 4- مداخل جديدة للإدارة: فالشركات الناجحة في سوق العمل تعلمت دروساً في إدارة موازناتها وبنفس الوقت في قيادة العاملين فيها وأنها متلازمتان.
- كما أكدنا من جانب آخر على أن النجاح في سوق العمل العالمي الآن ومستقبلاً يتطلب من المؤسسة أن تعمل وفق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، وأن هذه المؤسسات والشركات لا بد من أن تتمتع

بالخصائص الآتية: تتميز إدارة الجودة بمجموعة من الخصائص منها: ازدياد قيمة الالتزام الكلي للزبائن، المستثمرين، والعاملين. تفهم إدارة المؤسسة أن القوى القائدة للسوق في موضوع الجودة هو ما يعرفه المتعاملون وليس ما تعرفه هي. الالتزام بقيادة العاملين على أساس التحسين المستمر والاتصال والتواصل. الاعتراف بأن النمو المتزايد يتطلب تحقيق أربعة أهداف بصورة مستمرة وهي: (رضا الزبائن، قيادة الكلفة، موارد بشرية فاعلة، التكامل مع المزودين). الالتزام بالتحسين الرئيسي من خلال المعرفة، والمهارات، وحل المشكلات، وفرق العمل.

ويرى الباحثان أن التميز التنظيمي كظاهرة إدارية تتسم بالحدثة فهي تحمل روح المعاصرة حتى أصبحت أداة مقارنة بين المنظمات التي تعمل ضمن قطاعات أعمال مختلفة فمثلاً منها قطاع (الصحة، والبنوك، والاتصالات، والصناعات الدوائية، والخدمات، والشركات الاستخراجية والإنشائية) فالتميز يشكل أحد المهام المحورية للإدارة العليا تصوراً وتصميماً وتطبيقاً وتقييماً وتدقيقاً ومراجعة. ويعني هذا أن حالة التميز كظاهرة مرتبطة بعمليات أعمال المنظمة

بمختلف مراحلها ومختلف نظمها التقليدية والإلكترونية والافتراضية خاصة الذكية منها.

واسترشاداً بلغة مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي، والرقمي، والإلكتروني والافتراضي الذي أصبح توجه يحكم حركة الأعمال بمنظوماتها الوطنية والإقليمية والدولية والعالمية. وهو ما أثار فضول الباحثين لإجراء هكذا مقارنة فكرية تحليلية قد تبدو محلية الانتماء ولكنها ذات ارتباط بالمعرفة والفكر العالمي الذي يبحث عن تميز أداء الأعمال.

بمعنى أن البحث عن تميز الأعمال يتطلب ضمناً من إدارات شركات الأعمال الاستفادة من معطيات وفرص العولمة مثل الانفتاح والحرية والشفافية وتبادل التجارب والخبرات والممارسات الفضلى وقصص النجاح ضمن منطق تقاسم ومشاركة المعرفة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

قاست دراسة (المعاني، 2008) أثر تمكين العاملين في تحقيق التميز للمؤسسات الأردنية المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز، حيث تناولت مستلزمات التمكين الهيكلي وعناصر التمكين النفسي للموظفين وتأثيرها على تحقيق التميز من

خلال الجودة. وقد تكون مجتمع الدراسة من 76 منظمة حكومية عاملة في القطاع العام شاركت في الجائزة لثلاث دورات متتالية وكانت عينة الدراسة من رؤساء الأقسام والموظفين في كل منظمة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج لعل أبرزها: توافر مستلزمات التمكين الهيكلي بدرجة متوسطة وإدراك العاملون لكونهم ممكنين بدرجة عالية، وبيئت تحقيق الجودة الشاملة بدرجة متوسطة. كما بينت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتوافر مستلزمات التمكين وتمكين العاملين النفسي في تحقيق التميز. وأوصت بضرورة إيلاء توفير مستلزمات التمكين الهيكلي درجة أعلى نظراً لأهميته في تحقيق التمكين النفسي الذي يؤثر في تحقيق التميز.

واقترح (Asif, et al., 2011) إضافة معايير للتنمية المستدامة في نماذج تميز الأعمال. إذ إن الشركات الناجحة هي من تساهم بفاعلية في التنمية المجتمعية من خلال الربط بين الجودة وإدارة الاستدامة نحو البيئة، ويظهر ذلك في حماية البيئة وفي الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وتحقيق رضا أصحاب المصالح.

وقدما (Zairi and Alsughayri, 2011) نماذج التميز من خلال التكيف

الاجتماعي والثقافي في دراسة تجريبية على عوامل النجاح الحرجة كنموذج مقترح في عدد من الشركات في أروبا، وذلك من خلال توفير رؤية إستراتيجية طويلة الأمد تتضمن مشاركة القيم والفهم، والنمط القيادي السائد، وتمكين العاملين، والوعي بمتطلبات المتعاملين، وتبني ثقافة الإبداع، وثقافة التعلم، والمرونة وفتح قنوات التواصل الفعال.

وبين (Rompuy, 2013) متطلبات الحصول على استدامة التميز وذلك من خلال توفير قيادة قوية وتوجه إستراتيجي واضح وتلبية الحاجة للتطوير والتحسين المستمر في العاملين والشركاء والعمليات لإضافة قيمة مضافة على المنتجات والخدمات التي تقدم للزبائن، وأنه لكي يتحقق الاستدامة في التميز لا بد من توافر ثمانية مفاهيم أساسية هي (إضافة قيمة للزبائن، وتكوين مستقبل مستدام، وتطوير الكفاءات التنظيمية، وجني ثمار الإبداع والابتكار، والقيادة الحاملة ذات الرؤية المتبصرة، والإدارة الرشيقة، والنجاح في إدارة المواهب، وإدامة النتائج لأصحاب المصالح).

وبيئت دراسة (غالب، 2015) حدود المنافسة بين الطيران الخليجي والأمريكي

وأن هناك حرب منافسة تجارية بين بعض شركات الطيران في دول الخليج (شركات طيران الإمارات والاتحاد القطرية) من جهة وشركات طيران أمريكية (دلتا وأمريكان ويوناييتد إيرلاينز)، ومعها بعض شركات الطيران الأوروبية من الجهة الأخرى. وأن شركات الطيران الخليجية ذات النمو المتصاعد استطاعت الحصول، وظلت تحصل، على دعم مادي كبير من حكوماتها يتجاوز الأربعين مليار دولار خلال العقد الماضي. وأنه لو لم تحصل شركات الطيران الخليجية على هذا الدعم القوي لما تمكنت من الوصول إلى الوضع الذي تحتله الآن.

هدفت دراسة (المخلافي، 2018) إلى بيان درجة تطبيق قيادة جامعة الملك خالد لمعايير إدارة التميز في ضوء النموذج الأوروبي EFQM من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتكونت عينة البحث من (350) عضو هيئة التدريس. تم جمع البيانات بواسطة استبيان تضمن (60) مؤشراً توزعت بين (9) معايير للتميز وأظهرت النتائج على مستوى النموذج الأوروبي للتميز بأن متوسط درجة تطبيق المعايير بجامعة الملك خالد بلغت (3.03) بدرجة متوسطة. وحققت المحك (6) معايير للتميز، بينما

أخفقت (3) معايير عن تحقيق الحد الأدنى للقبول بدرجة التطبيق، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في درجة التطبيق، تعزى لصالح التخصصات الإنسانية، وفروق في متغير الدرجة العلمية لصالح درجة أستاذ مشارك، وإلى عدم وجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة بالجامعة.

هدفت دراسة (González, et al., 2018) إلى بيان فيما إذا كانت الشركات التي تعتمد القيادة والإستراتيجية واقتراحات الموظفين التي يعتمد عليها نموذج التميز الأوروبي للجودة EFQM تعمل على تحسين الأداء التنظيمي. أجريت الدراسة على 200 شركة إسبانية متوسطة الحجم باستخدام منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية. وتوصلت الدراسة إلى تأثير القيادة والإستراتيجية على تحسين أداء العاملين. واوصت بمزيد من الدور الاستراتيجي والقيادي لما له من أثر فاعل في تحسين أداء الشركات.

عرض نتائج الدراسة:

1. نتائج الإحصاء الوصفي:

خصائص المديرين وحدة المعاينة:

تم اختبار خصائص المديرين وحدة المعاينة بالنسب المئوية والتكرارات على النحو الوارد في الجدول (1).

الجدول (1) خصائص المديرين وحدة المعاينة

متسلسل	المتغير	الفئات والمسميات	العدد	النسبة
1	النوع الاجتماعي	ذكر	19	54.3
		أنثى	16	45.7
		المجموع	35	100
2	العمر	أكثر من 20-29	2	5.7
		أكثر من 29-39	15	42.9
		أكثر من 39-49	8	22.9
		أكثر من 49-59	9	25.7
		أكثر من 59 سنة	1	2.9
		المجموع	35	100
		ثانوية	0	0
		دبلوم	4	11.4
3	المؤهل العلمي	بكالوريوس	22	62.22
		دبلوم عالي	1	2.9
		ماجستير	8	22.9
		دكتوراه	0	0
		المجموع	35	100
		1-5	10	28.6
		أكثر من 5-10	4	11.4
4	مدة العمل في الشركة الحالي	أكثر من 10-15	5	14.3
		أكثر من 15-20	6	17.1
		أكثر من 20	10	28.6
		المجموع	35	100
		1-5	21	60.0
		أكثر من 5-10	8	22.9
		أكثر من 10-15	4	11.4
5	عدد سنوات تولي الموقع الإداري الحالي	أكثر من 15-20	1	2.9
		أكثر من 20	1	2.9
		المجموع	35	100
		1-5	21	60.0
		أكثر من 5-10	8	22.9
		أكثر من 10-15	4	11.4
		أكثر من 15-20	1	2.9
6	الموقع الإداري	مدير	30	85.7
		نائب	5	14.3
		المجموع	35	100
		المجموع	35	100

ويمكن تبويب خصائص المديرين ضمن مجموعتين من الخصائص كما يوضحها الجدول (1) أعلاه وهما:

1. الخصائص الشخصية:

توزع المديرين وفق خاصية النوع الاجتماعي إلى فئتين، كان تكرار الذكور منهم (19) بما يعادل (54.3%) بينما بلغ تكرار الإناث منهم (16) بما يعادل (45.7%). وتؤشر هذه النتيجة على وجود تقارب في تمثيل النوع الاجتماعي رغم ترجيح نسبة الذكور منهم.

أما توزيع المديرين وفق خاصية العمر فكانت متباينة إذ احتلت الفئة العمرية للمديرين من (أكثر من 39-29) المرتبة الأولى بنسبة قدرها (42.9%)، وتقارب المديرين في الفئتين (أكثر من 49-39) و(أكثر من 59-49) من حيث النسب. واحتلت باقي الفئات العمرية للمديرين مرتبة محدودة. وتعطي هذه النتائج مؤشراً على تنوع الفئات العمرية التي ينتمي إليها المديرين وهو ما يكسب الشركة قوة واستدامة في أعمالها وخدماتها.

أما تبويب المديرين وفق خاصية المؤهل العلمي، فقد احتل المديرين من حملة مؤهل البكالوريوس المرتبة الأولى. ثم مؤهل الماجستير المرتبة الثانية. تلاها مؤهل

دبلوم كلية المجتمع ثم مؤهل الدبلوم العالي. وقد خلت العينة من حملة مؤهل الدكتوراه. يوفر هذا التنوع في المؤهلات تنوعاً بأحد موارد المعرفة الفنية والتقنية في الشركة وهو ما يمثل عنصر قوة ودعم لقدراتها وإمكاناتها لاستثمار المميزات وتحقيق نتائج الأعمال المتوقعة التي أكسبتها حالة التميز وطنياً ودولياً.

2- الخصائص الوظيفية:

وقد تجسدت في خبرة المديرين بالشركة بصورة عامة، وخبرة المديرين في الموقع الإداري الحالي بصورة خاصة، وفي الموقع الوظيفي للمديرين. إذ أظهرت نتائج مدة عمل المديرين في الشركة الحالية وجود تقارب بين الفئتين الأولى والأخيرة في نسبة تمثيل المديرين (28.6%) إذ سجلت حالة ارتفاع في الخبرة العامة من جهة وفي محدوديتها من جهة أخرى. وحصلت الفئات الرابعة والثالثة والثانية على مراتب متدرجة. تؤشر هذه النتائج على جمع المديرين ونوابهم بين حالتي الإثراء المعرفي والتوسع المعرفي وهو ما ينسجم مع نطاق مهامهم الوظيفية وعمقها كونهم يعملون في شركة تتسم بالعراقة وطنياً ودولياً. ويشكل ذلك مقدمة أولية لفهم مميزات

الأعمال والنتائج والتعامل معها بلغة التميز في قطاع أعمال الطيران.

وتركزت خبرة المديرين الخاصة في الفئة الأولى بنسبة (60%) تلتها باقي الفئات بصورة متدرجة ومتتابعة. وتدل هذه النتائج على محدودية الخبرة الخاصة مقارنة بالخبرة العامة وهو أمر طبيعي يؤثر على عقلانية قرارات الترقية وسلامة بناء المسار الوظيفي للمديرين. وهو مؤشر صحة للشركة ضمن لها حالة التميز في قطاع أعمال الطيران وعزز قدرتها على استدامة أعمالها وتفوقها في نتائجها واستخدام عقلاني لممكناتها في بيئة الأعمال الدولية.

$$5-1/3 = 1.33$$

1. من 1- أقل من 2.33
2. من 2.33- أقل من 3.66
3. من 3.66 - 5

مستوى منخفض
مستوى متوسط
مستوى مرتفع

أما الموقع الإداري فيلاحظ أن النسبة الأعلى هي من المديرين إذ بلغت (85.7%) تلتها نسبة نوابهم إذ بلغت (14.3%) وهو ما ينسجم مع غرض الدراسة ومجتمعها، وأن الجهة المستهدفة من المديرين قد استجابت مشكورة في تعبئة الاستبانة على الرغم من مشاغلها الوظيفية.

2. مستوى اهتمام المديرين بممكنات الأعمال:

بداية وبغرض التوصل إلى المستويات الثلاثة لا بد من تحويل مقياس ليكرت الخماسي إلى ثلاثة مستويات إحصائية من خلال استخدام المعادلة الآتية:

وعليه تكون المستويات على النحو الآتي:

بمتوسط حسابي مقداره (3.67) وهو أعلى من المتوسط العام. بينما احتلت المميزات الأخرى مستوى متوسط برتب متدرجة من القيادة إذ تساوت مع المتوسط العام لها (3.48)، أما العاملون، والإستراتيجية، والعمليات والمنتجات والخدمات فقد جاءت بمتوسطات حسابية بين (3.36-3.46) أقل من الوسط الحسابي العام لممكنات الأعمال.

وللإجابة عن السؤال الأول للدراسة فقد تم استخدام التحليل الوصفي بقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممكنات الأعمال على النحو الآتي:

تشكل ممكنات الأعمال المتغير المستقل في نموذج الدراسة. إذ تظهر قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري المبينة في الجدول (2) أدناه أن مستوى اهتمام المديرين بالشراكات والموارد كان مرتفعاً

الجدول (2) مستوى اهتمام المديرين بالمكنات. ن=35

الممكنات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
الشراكات والموارد	3.67	.854	1	مرتفع
القيادة	3.48	.792	2	متوسط
العاملون	3.46	.711	3	متوسط
الإستراتيجية	3.44	.923	4	متوسط
العمليات والمنتجات والخدمات	3.36	.757	5	متوسط
الوسط العام	3.48			

انحرافات معيارية موضحة في الجدول (3) أن مستوى معرفة المديرين بنتائج المجتمع، والمتعاملين، والعاملين كان مرتفعاً (3.81، 3.75، 3.75). وهي أعلى من الوسط الحسابي العام لنتائج تميز الأداء. بينما سجلت المعرفة بالنتائج الرئيسة مستوى متوسط (3.59) وهو أقل من الوسط الحسابي العام لنتائج تميز الأداء.

تدل هذه النتائج بصورة ضمنية على هيمنة فكرة الكفاءة على سلوك المديرين بخاصة إذا ما تمت المقارنة بين إجمالي النتائج وإجمالي المكنات. حيث يلاحظ أن قيم الوسط الحسابي سجلت أسبقية على ما أحرزته المكنات من مستوى. فضلاً عن تقارب مستوى معرفة المديرين بأبعاد النتائج إذ يؤثر هو الآخر على وجود اهتمام متوازن بين المنفعة الاجتماعية، ومصالح المتعاملين، ومصالح العاملين جنباً إلى جنب بالمعرفة بالنتائج الرئيسة ويقع ذلك ضمن إيمان

تؤشر هذه القيم أن مكنات الأعمال تأخذ مساحة من تفكير المديرين وإبداعهم ومبادراتهم في قيادة الشركة وتقتضي خصوصية أعمال الطيران المدني وشدة المنافسة في سوق خدمات الشركة الدولي والإقليمي والمحلي الحاجة إلى أن يُعطي المديرين جلّ اهتمامهم لتهيئة مكنات الأعمال لغرض دعم مكانتها وقدراتها التنافسية بما يضمن قوتها وقدرتها على تميز خدماتها وسمعتها والتزامها حاضراً ومستقبلاً.

3. مستوى معرفة المديرين بنتائج تميز الأداء:

وللإجابة عن السؤال الثاني للدراسة فقد تم استخدام التحليل الوصفي بقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لنتائج تميز الأداء على النحو الآتي:

تشكل نتائج تميز الأداء المتغير التابع في أنموذج الدراسة تفكيكاً وتركيباً. وتظهر قيم الأوساط الحسابية وما يقابلها من

الجدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية				
قيم z	نتائج الأفراد	نتائج الزبائن	نتائج المجتمع	النتائج الرئيسة
1.331	0.680	0.995	1.134	1.331
0.058	0.745	0.276	0.153	0.058
3.59	3.75	3.75	3.81	3.59
المتوسطات الحسابية				

يتضح من الجدول (4) أن قيم z للمتغيرات الفرعية للمتغير التابع وهو نتائج تميز الأداء أنها تراوحت بين (0.680-1.331) وهي جميعها أقل من (5) وأن قيم sig المقابلة لها تراوحت بين (0.058-0.745) وهي جميعها أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) وبالتالي فإن البيانات تكون موزعة توزيعاً طبيعياً.

اختبار ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha والجدول (5) يوضح النتائج. أما ثبات أداة الدراسة فيظهر الجدول (5) اتساقها الداخلي حيث تشير نتائج قبول قيم معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha أنها عالية إذ تراوحت بين (78.1% -97.9%) لكل الفقرات وهي قيم مرتفعة ومقبولة إحصائياً لغايات ثبات أداة الدراسة إذ تشير الدراسات الإحصائية والمتعلقة

الجدول (3) مستوى معرفة المديرين بنتائج تميز الأداء. ن=35				
النتائج	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
نتائج المجتمع	3.81	0.832	1	مرتفع
نتائج المتعاملين	3.75	0.712	2	مرتفع
نتائج العاملين	3.75	0.881	3	مرتفع
النتائج الرئيسة	3.59	0.861	4	متوسط
الوسط العام	3.725			

المديرين بشمولية النتائج والسعي لتكاملها وهو ما يعزز نوعية الخدمات ويضمن استدامتها وتميزها.

4. اختبار الفرضيات:

قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة لا بد من عرض نتائج صدق وثبات أداة الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي.

الصدق الظاهري: تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص وبعد الأخذ بالتعديلات المطلوبة تم توزيعها على وحدة المعاينة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع باستخدام اختبار (سيمر نوف كولوموجوروف) One- Sample Kolmogorov- Smirnov- test والجدول (4) يوضح النتائج:

الجدول (5) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة/ معامل كرونباخ ألفا

مميزات الأعمال	عدد الفقرات	ألفا	نتائج الأداء المتميز	عدد الفقرات	ألفا
القيادة	9	.9140	نتائج العاملين	4	.9163
العاملون	10	.8714	نتائج المتعاملين	4	.9168
الإستراتيجية	10	.9661	نتائج المجتمع	4	.9457
الموارد والشراكة	6	.9453	نتائج الأداء الرئيسة	7	.9495
العمليات والمنتجات والخدمات	9	.9417	النتائج ككل	19	.942
المميزات ككل	44	.941			
المتغيرات ككل	63	.979			

بمنهجية البحث العلمي بأنها يجب أن تتجاوز ما نسبته 70% وقد تجاوزتها بكثير. Sekaran, Uma, (2010) وبناء على ما سبق يتضح صحة التوزيع الطبيعي للبيانات كشرط أولي لاختبار الفرضيات.

اختبار الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز الأداء بمكوناته في الملكية الأردنية.

تم اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك على النحو الآتي:

الجدول (6) تحليل الانحدار المتعدد لمميزات الأعمال على نتائج تميز الأداء.

ملخص الانحدار	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
Model Summary	.970	.941	.930	.198		
تباين الانحدار ANOVA		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	17.530	5	3.506	89.105	.000
	Residual	1.102	28	.039		
	Total	18.632	33			
نتيجة الانحدار Coefficients		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	.147	.232		.634	.531
	القيادة	-5.823E-03	.081	-.006	-.072	.943
	العاملون	6.375E-02	.085	.060	.752	.459
	الإستراتيجية	-.227	.170	-.278	-1.334	.193
	الموارد والشراكات	.690	.123	.780	5.584	.000
	العمليات والمنتجات والخدمات	.486	.133	.488	3.661	.001

تتضح من الجدول (6) نتيجة ملخص الانحدار وفيه قيمة معامل الارتباط: إذ بلغت قيمة الارتباط (97.0%) ويعني هذا قوة العلاقة الإيجابية ما بين مميزات الأعمال ونتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية. أما معامل التحديد وقيمته (94.1%) ويعني ذلك إمكانية تفسير (94.1%) من التغير في مستوى معرفة المديرين لنتائج تميز الأداء إلى التغير المتوقع في مستوى اهتمام المديرين بمميزات الأعمال في الملكية الأردنية.

ويؤشر تحليل تباين الانحدار المتعدد المبينة في الجدول (6) قيمة (F) البالغة (89.105) وأن قيمة المعنوية $\text{sig}=0.000$. ويدل ذلك على إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في تفسير التغير الحاصل بنتائج تميز الأداء بدلالة مميزات الأعمال. ويستنتج مما تقدم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز الأداء بمكوناته في الملكية الأردنية.

كما تؤشر نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى قيمة t المقابلة للموارد والشراكات والبالغة 5.584، وأن قيمة المعنوية لها 0.000. وكذلك

قيمة t المقابلة للعمليات والمنتجات والخدمات 3.661 وأن قيمة المعنوية لها هي 0.001. وهما أقل من (0.05) مما يعني وجود أثر معنوي دال إحصائياً للموارد والشراكات وللعمليات والمنتجات والخدمات على نتائج تميز الأداء في الملكية الأردنية وأن باقي المميزات ليس لها أثر دال إحصائياً حيث قيم المعنوية لها أكبر من (0.05).

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء العاملين في الملكية الأردنية.

تشير نتائج الجدول (7) إلى ملخص الانحدار وفيه قيمة معامل الارتباط: إذ بلغت قيمة الارتباط (96.4%) ويعني هذا قوة العلاقة الإيجابية ما بين مميزات الأعمال ونتائج تميز أداء العاملين في الملكية الأردنية. أما معامل التحديد وقيمته (0.930) ويعني ذلك إمكانية تفسير (93%) من التغير في مستوى معرفة المديرين لنتائج تميز أداء العاملين إلى التغير المتوقع في مستوى اهتمام المديرين بمميزات الأعمال في الملكية الأردنية.

ويؤشر تحليل تباين الانحدار المتعدد قيمة (F) البالغة (74.46) وأن قيمة المعنوية

الجدول (7) تحليل الانحدار المتعدد لممكّنات الأعمال على نتائج تميز أداء العاملين

ملخص الانحدار Model Summary	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
	.964	.930	.918	.254		
تباين الانحدار ANOVA		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	23.992	5	4.798	74.460	.000
	Residual	1.804	28	.064		
	Total	25.796	33			
نتيجة الانحدار Coefficients		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	.780	.297		2.629	.014
	القيادة	-.195	.103	-.175	-1.887	.070
	العاملون	-.279	.109	-.224	-2.566	.016
	الإستراتيجية	.412	.218	.428	1.890	.069
	الموارد والشراكات	.803	.158	.772	5.082	.000
	العمليات والمنتجات والخدمات	7.041E-02	.170	.060	.414	.682

المقابلة للموارد والشراكات 5.082 وأن قيمة المعنوية لها هي 0.000. وهي أقل من (0.05) مما يعني وجود أثر معنوي دال إحصائياً للعاملين وللموارد والشراكات على نتائج تميز أداء العاملين في الملكية الأردنية وأن باقي الممكّنات ليس لها أثر دال إحصائياً حيث قيم المعنوية لها أكبر من (0.05).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لممكّنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء المتعاملين في الملكية الأردنية.

sig=.000. ويدل ذلك على إمكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في تفسير التغير الحاصل بنتائج تميز أداء العاملين بدلالة ممكّنات الأعمال، ويستنتج مما تقدم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لممكّنات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء العاملين في الملكية الأردنية.

كما تؤثر نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى قيمة t المقابلة للموارد البشرية والبالغة 2.566، وأن قيمة المعنوية لها 0.016 وهي أقل من (0.05) وكذلك قيمة t

الجدول (8) تحليل الانحدار المتعدد لمميزات الأعمال على تميز أداء المتعاملين

ملخص الانحدار	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
Model Summary	.928	.861	.836	.284		
تباين الانحدار		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
ANOVA	Regression	13.963	5	2.793	34.632	.000
	Residual	2.258	28	.081		
	Total	16.221	33			
نتيجة الانحدار		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Coefficients		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	.756	.332		2.279	.030
	القيادة	.134	.116	.152	1.159	.256
	العاملون	-5.846	.121	-.059	-.481	.634
	الإستراتيجية	6.623	.244	.087	.271	.788
	الموارد والشراكات	.361	.177	.438	2.043	.051
	العمليات	.352	.190	.379	1.850	.075

sig=.000. ويدل ذلك على امكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في تفسير التغير الحاصل بنتائج تميز أداء المتعاملين (الزبائن) بدلالة مميزات الأعمال ويستنتج مما تقدم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز أداء المتعاملين في الملكية الأردنية.

كما تؤثر نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن مميزات الأعمال جميعها ليس لها أثر معنوي إنما هو ظاهري في أداء المتعاملين حيث قيم المعنوية لها أكبر من (0.05).

تتضح من الجدول (8) نتيجة ملخص الانحدار وفيه قيمة معامل الارتباط: إذ بلغت قيمة الارتباط (92.8%) ويعني هذا قوة العلاقة الإيجابية ما بين مميزات الأعمال ونتائج تميز أداء مع المتعاملين في الملكية الأردنية. أما معامل التحديد وقيمته (86.1%) ويعني ذلك امكانية تفسير (86.1%) من التغير في مستوى معرفة المديرين لنتائج تميز أداء المتعاملين (الزبائن) إلى التغير المتوقع في مستوى اهتمام المديرين بمميزات الأعمال في الملكية الأردنية.

ويؤشر تحليل تباين الانحدار المتعدد قيمة (F) البالغة (34.632) وأن قيمة المعنوية

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي نصت
على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية
بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال
بمكوناتها على نتائج تميز أداء المجتمع في
الملكية الأردنية.

الجدول (9) تحليل الانحدار المتعدد لمميزات الأعمال ونتائج تميز أداء المجتمع						
ملخص الانحدار Model Summary	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
	.933	.870	.847	.318		
تباين الانحدار ANOVA		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	18.926	5	3.785	37.505	.000
	Residual	2.826	28	.101		
	Total	21.752	33			
نتيجة الانحدار Coefficients		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	-.645	.371		-1.737	.093
	القيادة	-6.150	.129	-.060	-.475	.638
	العاملون	.695	.136	.608	5.115	.000
	الإستراتيجية	-.962	.273	-1.088	-3.524	.001
	الموارد والشراكات	.981	.198	1.027	4.961	.000
	العمليات	.594	.213	.552	2.792	.009

ويؤشر تحليل تباين الانحدار المتعدد
قيمة (F) البالغة (37.505) وأن قيمة
المعنوية $\text{sig} = .000$ ويدل ذلك على إمكانية
الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في
تفسير التغير الحاصل بنتائج تميز أداء
المجتمع بدلالة مميزات الأعمال ويستنتج مما
تقدم رفض الفرضية الصفرية وقبول
الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر
ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية
($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على

نتائج من الجدول (9) نتيجة ملخص
الانحدار وفيه قيمة معامل الارتباط: إذ بلغت
قيمة الارتباط (93.3%) ويعني هذا قوة
العلاقة الإيجابية ما بين مميزات الأعمال
ونتيجة تميز أداء المجتمع في الملكية الأردنية. أما
معامل التحديد وقيمته (0.870) ويعني ذلك
إمكانية تفسير (87%) من التغير في مستوى
معرفة المديرين لنتائج تميز أداء المجتمع إلى
التغير المتوقع في مستوى اهتمام المديرين
بمميزات الأعمال في الملكية الأردنية.

نتائج تميز أداء المجتمع في الملكية الأردنية. كما تؤثر نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة t المقابلة للعاملين هي الأكبر والبالغة (5.115)، وأن قيمة المعنوية لها (0.000) وهي أقل من (0.05) وكذلك قيمة t المقابلة للموارد والشركات (4.961) وأن قيمة المعنوية لها هي (0.000) وهي أقل من (0.05) وأن قيمة t المقابلة للعمليات (2.792) والمنتجات والخدمات وأن قيمة المعنوية لها (0.009) وهي أقل من (0.05)، أن قيمة t المقابلة للإستراتيجية -3.524 سالبة وأن قيمة المعنوية (0.001) وهي أقل من (0.05). مما يعني وجود أثر معنوي إيجابي دال إحصائياً للموارد البشرية وللموارد وللعمليات والمنتجات والخدمات وأثر معنوي سلبي للإستراتيجية على نتائج تميز أداء المجتمع في الملكية الأردنية وأن القيادة ليس لها أثر دال إحصائياً حيث قيم المعنوية لها أكبر من (0.05).

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي نصت على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على تميز أداء النتائج الرئيسة في الملكية الأردنية".

الجدول (10) تحليل الانحدار المتعدد لمميزات الأعمال تميز أداء النتائج الرئيسة						
ملخص الانحدار Model Summary	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
	.922	.851	.824	.361		
تباين الانحدار ANOVA		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	20.791	5	4.158	31.929	.000
	Residual	3.647	28	.130		
	Total	24.438	33			
نتيجة الانحدار Coefficients	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	-.303	.422		-.719	.478
	القيادة	9.920E-02	.147	.092	.675	.505
	العاملون	-.103	.154	-.085	-.666	.511
	الإستراتيجية	-.426	.310	-.455	-1.374	.180
	الموارد والشركات	.613	.225	.605	2.729	.011
	العمليات	.929	.242	.814	3.843	.001

تتضح من الجدول (10) نتيجة ملخص الانحدار، وفيه قيمة معامل الارتباط: إذ بلغت قيمة الارتباط (92.2%) ويعني هذا قوة العلاقة الإيجابية ما بين مميزات الأعمال ونتائج تميز الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية. أما معامل التحديد وقيمته (85.1%) ويعني ذلك امكانية تفسير (85.1%) من التغير في مستوى معرفة المديرين لنتائج تميز الرئيسة إلى التغير المتوقع في مستوى اهتمام المديرين بمميزات الأعمال في الملكية الأردنية

(3.3843)، وأن قيمة المعنوية لها (0.010) وهي أقل من (0.05) وكذلك قيمة t المقابلة للموارد والشراقات (2.729) وأن قيمة المعنوية لها هي (0.011) وهي أقل من (0.05). مما يعني وجود أثر معنوي إيجابي دال إحصائياً للعمليات والمنتجات والخدمات وللموارد والشراقات وأن باقي المميزات لا أثر دال إحصائياً لها على نتائج تميز الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية حيث أن قيم المعنوية لها أكبر من (0.05).

مناقشة النتائج والتوصيات:

النتائج:

أسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج الرئيسة الآتية:

1- وجود مستوى مرتفع من معرفة المديرين في الملكية الأردنية بالمميزات من حيث (الشراقات والموارد). وهو ما يتفق مع دراسة (Goetsch and Davis, 2010) في توجه المنظمات ذات الجودة العالية نحو القرن الحادي والعشرين. ودراسة المعاني (2008) والتي بينت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوافر مستلزمات التمكين وتمكين العاملين النفسي في تحقيق التميز في للمؤسسات الأردنية المشاركة في جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز. واختلف عن نتائج دراسة

ويؤشر تحليل تباين الانحدار المتعدد قيمة (F) البالغة (31.929) وأن قيمة المعنوية $\text{sig}=0.000$. ويدل ذلك على امكانية الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد في تفسير التغير الحاصل بنتائج تميز الأداء الرئيسة بدلالة مميزات الأعمال. ويستنتج مما تقدم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها على نتائج تميز الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية.

كما تؤثر نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى أن قيمة t المقابلة للعمليات والمنتجات والخدمات هي الأكبر والبالغة

المخلافي 2018 التي بينت مستوى متوسط من تطبيق معايير التميز في جامعة الملك خالد في السعودية.

2- وجود مستوى متوسط من معرفة المديرين بالمميزات من حيث (القيادة، العاملين، الإستراتيجية، العمليات والمنتجات والخدمات).

3- وجود مستوى مرتفع من معرفة المديرين في الملكية الأردنية بالنتائج المتعلقة بـ (نتائج المتعاملين، المجتمع، العاملين) حيث يشكل العاملون رأس مال الشركة الأهم وهو المورد البشري الذي يميز الاداء الكلي، كما أن رضا المتعاملين (الزبائن) يعزز من الأداء الكلي للشركة ونتائج المجتمع تشير الى مسؤولية الشركة تجاه المجتمع حيث تتنافس المؤسسات الناجحة اليوم في تلبية احتياجات مجتمعاتها استشعارا بأنها جزء منه وتعود اليه بمسؤوليتها المجتمعية المتمثلة في الجوانب القانونية والاقتصادية والخيرية والتطوعية. ويتفق نسبيا مع دراسة (Rompu, 2013) عن استدامة التميز في نماذج التميز FEQM والتي تتطلب ثمانية مفاهيم أساسية لا بد منها ومنها (إضافة قيمة للزبائن، والنجاح في إدارة المواهب، وإدامة النتائج لأصحاب المصالح).

4- وجود مستوى متوسط من معرفة المديرين بالملكية الأردنية بالنتائج الرئيسة للأعمال من

حيث الاداء المالي وتنشيط البحث والتطوير وزيادة مستويات التعلم المؤسسي واستثمار قصص النجاح في بلورة استراتيجيات الشركة التنافسية المستقبلية. وهو ما يختلف عن نتائج دراسة (Zairi, M and Alsughayri, A 2011) لنماذج التميز من خلال التكيف الاجتماعي والثقافي لعدد من الشركات في أوروبا، وذلك من خلال توفير رؤية إستراتيجية طويلة الأمد تتضمن مشاركة القيم والفهم والنمط القيادي السائد، وتمكين العاملين، والوعي بمتطلبات المتعاملين، وتبني ثقافة الإبداع، وثقافة التعلم، والمرونة وفتح قنوات التواصل الفعال.

5- وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها (القيادة، العاملون، الإستراتيجية والسياسة، الشراكات والموارد، والعمليات والمنتجات والخدمات) في نتائج تميز أداء (العاملين، المتعاملين، المجتمع، نتائج الأداء الرئيسة) في الملكية الأردنية. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (González, et al., 2018) في الشركات المتوسطة في اسبانيا حيث تبين وجود أثر للقيادة والإستراتيجية على تحسين الأداء.

6- وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعاملين والموارد

دراسة (Zairi and Alsughayri, 2011) في أوروبا حيث حققت إستراتيجية الشركات الناجحة فيها مستقبلاً أفضل للشركات التي طبقتها

9- وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعمليات والمنتجات والخدمات وللشركات والموارد على نتائج تميز الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (González, et al., 2018) في الشركات المتوسطة في إسبانيا حيث تبين وجود أثر للقيادة والإستراتيجية على تحسين الأداء.

التوصيات:

في ضوء النتائج اعلاه التي توصلت اليها الدراسة فأنها توصي بما يلي:

1- الاستمرار في تعزيز المستوى المرتفع من معرفة المديرين في الملكية الأردنية بالمميزات من حيث (الشركات والموارد) لما ينعكس ذلك من أثر إيجابي في تميز نتائج الأداء في الملكية الأردنية.

2- الارتقاء بالمستوى المتوسط من معرفة المديرين بالمميزات من حيث (القيادة، العاملون، الإستراتيجية، العمليات والمنتجات) لما لها من أثر إيجابي في تميز نتائج الأداء وتعزيز مستقبل الملكية الأردنية في مواجهة شركات الطيران المنافسة إقليمياً ودولياً.

والشركات على نتائج تميز أداء العاملين في الملكية الأردنية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (المعاني، 2008) حيث أن تمكين العاملين يمنحهم القوة السلطة لتمييز نتائج أدائهم كما أن توفير الشركات والموارد يمنح العاملين في الملكية فرصة مشاركة المعرفة وتقاسمها وبالتالي تعزيز نتائج الأداء المتميز الذو ينعكس على قوة تنافسية الشركة إذ أن من يملك المعرفة في عصر المعرفة فإنها أداة القوة والثروة التي يتميز بها عن غيره. ويتفق أيضاً مع نتائج دراسة (González, et al., 2018) في إسبانيا.

7- وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمميزات الأعمال بمكوناتها في نتائج أداء المتعاملين في الملكية الأردنية. وهو ما يختلف عن نتيجة دراسة (Rompuy, 2013) التي أكدت على أن مميزات الأعمال تقودها الى تحقيق نتائج في القيمة المضافة ورضا الزبائن والمجتمع.

8- وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للموارد البشرية وللموارد والشركات وللعمليات والمنتجات والخدمات وأثر معنوي سلبي للإستراتيجية على نتائج تميز أداء المجتمع في الملكية الأردنية. وهو ما يختلف عن نتائج

3- الاستمرار في تعزيز المستوى المرتفع من معرفة المديرين في الملكية الأردنية بالنتائج المتعلقة بـ (نتائج المتعاملين، المجتمع، العاملون) لانعكاسها الإيجابي على تميز الأداء في الملكية الأردنية.

4- الارتقاء بالمستوى المتوسط من معرفة المديرين بالملكية الأردنية بالنتائج الرئيسة للأعمال من حيث الأداء المالي والبحث والتطوير والتعلم واستثمار قصص النجاح في تعزيز تميز أداء الأعمال وتنافسيتها المعرفية والإستراتيجية.

5- تعزيز الأثر الإيجابي لمميزات الأعمال بمكوناتها مجتمعة (القيادة، العاملون، الإستراتيجية والسياسة، الشراكات والموارد، والعمليات والمنتجات والخدمات) في نتائج تميز أداء (العاملين، المتعاملين، المجتمع، نتائج الأداء الرئيسة) في الملكية الأردنية استكمالاً لسعيها في مسيرة التميز بين الشركات المحلية والإقليمية والعالمية المنافسة.

6- مشاركة المديرين في الافصاح والشفافية بالمعرفة عن نتائج الأداء الرئيسة في الملكية الأردنية من حيث الوضع المالي والبحث والتطوير وتدوير قصص النجاح وزيادة مستويات التعلم المؤسسي مما ينعكس على التميز في نتائج أداء الأعمال في الملكية الأردنية.

7- توصية مصحوبة باقتراح للباحثين باختبار نموذج تميز جائزة الملك عبدالله الثاني للقطاع الخاص في مؤسسات أخرى حصلت على الجائزة ومؤسسات لم تحصل عليها بعد وإجراء المقارنة بينهما.

8- اقتراح اختبار نموذج تميز جائزة الملك عبدالله الثاني للقطاع الخاص في مؤسسات أخرى باستخدام أساليب إحصائية استدلالية مختلفة مثل العلاقات والتباين.

المراجع:

القرآن الكريم.

الدرر السنية: الموسوعة الحديثية: تيسير الوصول إلى أحاديث الرسول ﷺ. تطبيقات عبر الموبايل. بتاريخ: 23/2/2018.

غالب، عبد القادر، حدود المنافسة بين شركات الطيران الخليجية والأمريكية، مقال منشور في صحيفة الخليج الاماراتية، 2015، بتاريخ 9/8/2015.

زائري محمد، إيمارك جون، أفضل الممارسات: التميز المؤسسي المركز الأوربي للجودة الشاملة مدرسة الإدارة بجامعة برادفورد، ترجمة: محمد نوير، دبي، الإمارات العربية المتحدة دار نشر الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، 2005، ص 218-208.

زائري محمد، التميز في الأداء: دليل عملي،

Asif, Muhamad, Searcy Cory, Garvare Rickard, Ahmad Niaz, Including sustainability in business excellence models. Total Quality Management and Business excellence .Vol. 22, No.7, July 2011, pp.773–786.□

Goetsch, L, David and Davis, B, Stanley, Quality Management for Organizational Excellence, Introduction to Total Quality, Sixth edition, Pearson Education International, Upper saddle River, New Jersey, 2010, p.10.

González, Para, Jiménez, Jiménez, Lorente Martinez, The link between people and performance under the EFQM excellence model umbrella. Total Quality Management & Business Excellence. 2018.

<https://www.tandfonline.com/toc/ctqm20/current>.

Rompuy, Herman, An Overview of EFQM Excellence Model. www.efqm.org.2013, pp.1-8.

Saiz, Juan, et al, Seeking organizational excellence by using the information coming from the EFQM excellence model as starting point: application to a real case.2011, Total Quality Management. Vol.22, No.8, pp.853–868.

Sekaran, Uma, Research Methods for Business :A skill Building Approach. John Wiley and Sons. 2010.□

ترجمة، هاني وليم، دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار نشر الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة، 2007، ص 17.

المخلافي سلطان، درجة تطبيق قيادة جامعة الملك خالد لمعايير إدارة التميز في ضوء النموذج الأوروبي للتميز EFQM من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، 2018، مجلد 42، عدد 3.

المعاني، أحمد، أثر تمكين العاملين على تحقيق التميز للمؤسسات الأردنية المشاركة بجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز. عمان-الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.

المملكة الأردنية الهاشمية، جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز للقطاع الخاص، (www.kaaps.jo)، كتيب الجائزة، ص-1 17. بتاريخ: 17/6/2018.

المملكة الأردنية الهاشمية، مركز الملك عبدالله الثاني للتميز، (www.kace.jo) بتاريخ: 20/2/2016.

الملكية الأردنية، الموقع الإلكتروني (www.rj.com) بتاريخ: 20/2/2016.

Zairi, Mohamed and Alsughayir Abdulrahman, The adoption of excellence models through cultural and social adaptations: An empirical study of critical success factors and a proposed model. 2011, Total Quality Management .Vol.22, No.6, pp.641–654.

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير دراسة تطبيقية تحليلية

د. بلال هاشم النصور*

تاريخ وصول البحث: 2019/2/25م تاريخ قبول البحث: 2019/8/6م

ملخص

تهدف الدراسة إلى تطوير مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة المشروعات كمتطلب رئيس لتعزيز نجاح المشروع حيث انتقل تطبيق هذا المفهوم من الشركات إلى المشاريع، في حين أن مشكلة الدراسة تدور حول عدم وجود إدراك كافٍ لأبعاد حوكمة المشروعات وضعف واضح في القدرة على تطبيقها، وعدم القدرة على ربط حوكمة المشروع بحوكمة المنظمة ومتطلبات الصناعة ومعاييرها في البيئة الأردنية، تعتمد الدراسة على المنهج النوعي من خلال مجموعات التركيز لتحديد أي الأبعاد الأكثر ملائمة للبيئة الأردنية، كما طورت الدراسة استبانة لرصد توجهات العاملين في المشروعات لمدى استخدام هذه الأبعاد من الناحية التطبيقية، وتحليل تطبيقها في نجاح المشروع، تعتمد الدراسة على تحليل بياناتها من خلال كلٍّ من الإحصاء الوصفي والتطبيقي على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والتي منها تحليل الانحدار المتعدد والتدريجي واختبار مستوى التباين، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً واضحاً للشفافية والمساءلة في تعزيز فرص نجاح المشروع كمكون رئيس للحوكمة من حيث العمليات الإنتاجية وتعزيز فاعلية المشروع وزيادة فرص نجاحه. كما توصلت الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين توفير نظام كفؤ للمتابعة وتوفير هيكل داعم لحوكمة المشروع يمكن من تعزيز فرص نجاح المشروع إلا أنه على الشركات الاهتمام ببناء مؤشرات عمل تناسب قدرات فرق العمل للمشاريع التي تعاني اختلالاً وتفاوتاً واضحاً. توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات لمتغيرات جديدة للحوكمة ومتطلبات مختلفة في قطاعات مختلفة والعمل على تعزيز قدرات فريق العمل في المشروع بما يضمن نجاحه وبناء نماذج علمية جديدة تساعد في إعادة تطبيق المتغيرات الرئيسية لدور الحوكمة في المشروعات في البيئة العربية والأردنية للوصول إلى نموذج أمثل قابل للتطبيق بما يضمن إدخال جميع أبعاد الحوكمة إلى المشاريع لتعزيز نجاح المشروعات في البيئة العربية.

* أستاذ مساعد، قسم تخطيط وإدارة المشاريع، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

A Proposal to Apply Corporate Governance Dimensions to Enhance the Project's Success in the Manaseer Group of Companies: An Analytical Applied Study

Abstract

This study aims to develop a proposal that implements the dimensions of project governance as a major requirement to enhance the success of the project as applying this concept moved from companies to projects. The problem of the study was that weakness of insufficient awareness of the project governance dimensions and a clear failing in linking the project governance principles and rules with the organization's governance in Jordanian environment. The study also developed a questionnaire as the main tool for data gathering to monitor the attitudes of the project managers and project teams to the extent of using these dimensions, principles and rules and to analyze their effect on the success factors of the project. The data were analyzed by using (SPSS) program and descriptive and statistical analysis. The study revealed a significant impact of transparency and accountability on reinforcing the chances of success of the project as a major component of governance in terms of production processes, enhancing the effectiveness of the project and increasing its chances of success. The study also revealed a statistically significant impact between providing an efficient system for follow-up and supplying a supportive structure for project governance that can enhance the chances of project success. However, companies of Al-Manaseer Group should pay attention to building work indicators that suit the capabilities of work teams for projects that suffer from clear imbalances and disparities. The study recommends conducting further studies of new governance variables and different requirements in different sectors and working to enhance the capabilities of the project team to ensure success and build new scientific models that help re-apply the main variables of the role of governance in projects in the Arab and Jordanian environment to reach an ideal model that can be applied in such a way that insures the introduction of all dimensions of governance into projects to enhance the success of projects in the Arab environment.

مقدمة:

لقد لعب المفهوم العلمي للحوكمة في الشركات دوراً محورياً في زيادة مستويات الاعتمادية والموثوقية في إجراءات عمل الشركات وبناء سياساتها واستراتيجياتها، وهي الداعم الرئيس لاستقرار المنظمة في وقت الأزمات الاقتصادية، في حين انتقلت مبادئ حوكمة المنظمات إلى حوكمة المشروعات حيث كان لها دورٌ محوريٌّ في تعزيز فرص نجاحها، وقد أثرت وانتقلت العديد من المفاهيم الإدارية إلى إدارة المشروعات التي أصبحت اليوم أكثر تأثيراً بمفاهيم الحوكمة التي تلعب دوراً مهماً في علم إدارة المشاريع؛ ودورها الرئيس في تعزيز فرص النجاح القائمة على الإبداع والابتكار والريادة في المشروعات، وقد أصبحت المشروعات الناجحة إستراتيجياً من أهم متطلباتها توافر تناسقاً بين أهداف الشركة وأهداف المشروع كما حوكمة الشركة وحوكمة المشروع بغض النظر عن نوع الصناعة وحجم المشروع (Ahola, 2014).

إن توفير عوامل نجاح المشروع ضمن بيئة الأعمال المعقدة فرضت وجود أهداف محددة للمشروع تعكس متطلبات هذه البيئة، هذه الأهداف جاءت على مخرجات

عمل لقياس نجاح المشروع والتي منها الوقت والكلفة والجودة والتي قد تتفاوت من مشروع لآخر. (Pinto, 2014). إن أدبيات إدارة المشروعات تؤكد أن المنافسة العالمية من العوامل التي زادت الاعتماد على منهجية إدارة المشروعات في المنظمات حيث أصبحت لغة عالمية ومنهجية معتمدة ذات معيارية لإنجاز المشروعات (Too, 2014). كما تحظى منهجية أبعاد حوكمة إدارة المشاريع باهتمام متزايد من الباحثين والعاملين، وخاصة أنه أصبح مطلباً رئيساً لقياس مستوى نجاح المشروع، والذي يعد محوراً استراتيجياً وحيوياً في عالم الأعمال تسعى من خلاله لتحقيق ربط بين مدى استخدام أبعاد حوكمة المشروع؛ التي تمثل منظومة من القيم والمسؤوليات والعمليات والسياسات التي تعزز من فرص نجاح المشروع من منظورات أصحاب المصالح وبيئة أعماله، وهذا مفهوم لم يحظ بالاهتمام الكافي من مديري المشاريع وفرق العمل والإدارة العليا في المنظمات الأم دوره بالرغم من أهميته ودلالته في علم المشروعات. (Joslin, 2015).

لقد لاقى كتاب Muller لعام 2009 حوكمة المشروع Project governance رواجاً وقبولاً عالمياً كمؤسس لهذا العلم،

حيث طرحت مجالات مثل هارفارد في عام 2017 أن بيئة الأعمال العالمية المعقدة فرضت على فرق عمل المشروع واللجنة التوجيهية للمشروع ضرورة ربط أهداف المشروع بأهداف المنظمة، وأن على الحوكمة ضبط أي تغييرات في هذه الأهداف وتعزيز إدارة مخاطر المشروع من خلال فهم البيئة ومحركاتها ضمن منهج علمي منضبط لحوكمة المشروع على المستوى الاستراتيجي (Christo RH, 2017). (Muller, 2009).

لقد فرضت العديد من المفاهيم الإدارية الحديثة وخاصة الحوكمة بمتغيراتها (الشفافية والمساءلة، نظام كفؤ للرقابة والمتابعة، عمليات اتخاذ القرار، هيكل حوكمة المشروع، الالتزام مع أصحاب المصالح، تقليل المخاطر) نفسها على المنظمة سواء في دول العالم المتقدم أو الثالث الأكثر حاجة لتطبيق متطلباتها، وأصبحت من الركائز الأساسية للنجاح والتطوير والإصلاح المالي والإداري وإدارة الموارد بكفاءة وتنظيم العلاقة مع ذوي المصالح خاصة في المشروعات الممتدة عبر الحدود والتي تتطلب طبيعة أعماله من ثقافات وجنسيات متعددة (Sanderson, 2012).

إن بيئة أعمال المشاريع الأردنية بحاجة

إلى طرح مستمر ومتجدد لأبعاد الحوكمة، التي تعزز فرص النجاح وتعمق مفهوم تطبيقها، وضرورة بناء نماذج تعزز من وسائل استثمارها بما يخلق نتائج مرغوبة من عملياتها ومنهجياتها، وكيف يمكن خلق بيئة تعزز من تطبيق أبعاد حوكمة المشروعات من خلال دراسة ميدانية للمشاريع العاملة في مجموعة شركات المناصير وتؤسس لقاعدة معرفية لإدخال هذا المفهوم ضمن إدارة المشاريع الأردنية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية حوكمة المشروعات كمتطلب من متطلبات توجيه جهود وقدرات المشروع، وضبط سلوكيات وأداء فريق العمل للمحاسبة، ضمن قواعد حوكمة الشركة الأم لضمان توافق أعمال الشركة مع متطلبات التغيير في بيئة الأعمال المتذبذبة.

الأهمية النظرية في إبراز مفهوم ومكونات مبادئ حوكمة المشروع والطروحات النظرية التي توضح أبعاده بالإضافة إلى استعراض لأهم الدراسات والمساهمات العلمية والمعلومات التي ستضيفها الدراسة للباحثين في هذا المجال.

الأهمية التطبيقية تتضمن دعوة

وتوفير منظومة عمل تحقق أهداف المشروع وقد تبين أن هناك ضعفاً في استخدامها في عمليات التخطيط والإشراف والرقابة على أعمال المشروع (Abednego (Joslin, 2015) and Ogunlana, 2006)

وقد أكدت دراسة كل من (Zwikaël and Smyrk, (Nielsen, 2010) (2015)، وغيرها أهمية ودور هذه الأبعاد وخاصة منظومة التشريعات والقيم العلمية التي تحكم عمل المشروع والرقابة عليه وخطورة عدم توافرها، وخاصة في ضعف تحقيق الأهداف المالية لأصحاب المصالح، وكونها منظومة وقواعد عمل تساهم في معالجة الضعف والنهيب من شفافية العمل وأكد باحثون آخرون ومنهم (Müller and Lecoëuvre, 2014) أهمية معالجة جوانب الضعف في الرقابة وتذبذب الأهداف المالية وتقييم المخاطر والغموض في مفهوم الكلفة الفعالة. (Sanderson, 2012) وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتضمن في الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما هي أهم عوامل نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير.
- 2- كيف يمكن لمكونات الحوكمة (الشفافية والمساءلة، نظام كفؤ للرقابة والمتابعة، عمليات اتخاذ القرار، هيكل حوكمة المشروع، الالتزام

مديري المشاريع في الميدان والباحثين في إدارة المشاريع لتوضيح الدور الاستراتيجي لهذه العلاقة بين حوكمة المشروع والحوكمة في المنظمة الأم. وتحليل دور عوامل النجاح وضبط هذا الأثر بين متغيرات الدراسة في المشاريع العاملة في الأردن.

مشكلة الدراسة:

مع ظهور علم إدارة المشروعات في العالم المتقدم وتطوره بسبب الثورة التكنولوجية والشبكات والانفجار المعرفي، وزيادة الطلب على السلع والخدمات وفق حاجات العملاء، ما زالت إدارات المشاريع في القطاعين العام والخاص، لا تدرك أهمية حوكمة المشروع (Ika and Hodgson, 2014).

إن إدارة المشاريع التي تسعى للتوائم مع مجتمع المعلومات والشبكات وثورة الاتصالات، مما انعكس على مستوى توافر البرمجيات والتطبيقات، حيث تعد الآن واحدة من أهم أدوات النجاح للمنظمات في العصر الرقمي تعاني من فجوة رقمية، وتعتبر حوكمة المشروعات متطلباً رئيساً غير مطبق في تعزيز فرص نجاح المشروع بحال تطبيقه، وبالتالي تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة الأم، وقد ارتبطت الحوكمة بعمليات الإشراف والرقابة والدعم وعمليات اتخاذ القرار

الفرضيات الفرعية:

- 1- لا يوجد تأثير دال إحصائياً للشفافية والمساءلة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على تعزيز عوامل نجاح المشروع (الوقت، الجودة، الكلفة) في مجموعة شركات المناصير.
- 2- لا يوجد تأثير دال إحصائياً للنظام الكفؤ للرقابة والمتابعة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على تعزيز عوامل نجاح المشروع (الوقت، الجودة، الكلفة) في مجموعة شركات المناصير.
- 3- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لعمليات اتخاذ القرار عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على تعزيز عوامل نجاح المشروع (الوقت، الجودة، الكلفة) في مجموعة شركات المناصير.
- 4- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لدعم وتوجيه هيكل المشروع عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على تعزيز عوامل نجاح المشروع (الوقت، الجودة، الكلفة) في مجموعة شركات المناصير.
- 5- لا يوجد تأثير دال إحصائياً للالتزام مع أصحاب المصالح عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على تعزيز عوامل نجاح المشروع (الوقت، الجودة، الكلفة) في مجموعة شركات المناصير.
- 6- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لإدارة المعرفة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على

مع أصحاب المصالح، تقليل المخاطر) التأثير على عوامل نجاح المشروع.

3- ما هي أهم التوصيات التي تقترحها الدراسة لتحسين مستويات نجاح المشروع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز عوامل نجاح المشروع وذلك من خلال الأهداف التالية:

1- عرض إطار نظري لمحاور حوكمة الشركات وتحليل مدى ما وصلت إليه مجموعات شركات المناصير في تعزيز نجاح مشروعاتها.

2- تحديد أي عوامل حوكمة الشركات أكثر مناسبة لمجموعة المناصير والتعرف لمستوى واقع تطبيق أبعادها في مجموعة شركات المناصير.

3- قياس درجة أثر أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز عوامل نجاح المشاريع في مجموعة شركات المناصير.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد تأثير دال إحصائياً لحوكمة الشركات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) على تعزيز عوامل نجاح المشروع (الوقت، الجودة، الكلفة) في مجموعة شركات المناصير.

تعزيز عوامل (الوقت، الجودة، الكلفة) نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير.

التعريفات الإجرائية:

حوكمة المشروع: هي منظومة عمل تعتمد على التوجيه والإرشاد من خلال دليل عمل واضح لإدارة المشاريع مثل (BMBOK) من أجل تحقيق الأهداف للمشروع (الوقت، الكلفة، الأداء)، وهي تشمل إجراءات عمليات اتخاذ القرار التي تشمل أصحاب المصالح، ضمن ضوابط تشريعية للإجراءات تكون ذات اعتمادية في مراحل التعريف والتخطيط والتنفيذ والرقابة والتسليم للمشروع. (Biesenthal and Wilden, 2014)

الشفافية والمساءلة:

تعرف الشفافية والمساءلة كمفهوم واحد يرتبط معاً، ويعد من أهم أبعاد حوكمة المشروع وهي ترتبط بوضوح الإجراءات في عمليات اتخاذ القرار وعمليات التنفيذ وفق متطلبات العمل في المشروع، وتعمل على تزويد أصحاب المصالح بالمعلومات التي يحتاجونها، والمساءلة هي شكل من الاعتراف بالمسؤولية عن وضوح الإجراءات والقواعد والتعليمات وتحمل مسؤولية الإجراءات. (Müller, 2009)

عمليات اتخاذ القرار:

ترتبط عملية حوكمة المشروع بفاعلية وكفاءة عملية اتخاذ القرار ضمن قواعد الحوكمة، وخاصة الربط بين عمليات اتخاذ القرار في المشروع والمنظمة الأم من سياسات وإجراءات وتعريف واضح للمسؤوليات وقواعد العمل، التي تضبط سلوك فريق عمل المشروع أثناء عملية اتخاذ القرار والعمل على بناء إطار واضح له يعزز مبدأ المساءلة. (Samset and Volden, 2016)

نظام كفو للرقابة والمتابعة:

ارتبطت الرقابة والمتابعة بتوفير نظام لتأكيد منظومة حوكمة المشروع من خلال ضبط عمليات التنفيذ والأداء والتعلم وهي تعكس مدى كفاءة عمليات المشروع والتقييم لفاعلية المشروع من وجهة نظر أصحاب المصالح وخاصة الخارجيين مثل الزبائن والشركاء (Müller and Lecoivre, 2014).

هيكل حوكمة المشروع:

ويرتبط هذا المفهوم بعملية دعم هياكل آليات اتخاذ القرار ومتابعته مع اللجنة التوجيهية للمشروع؛ بحيث يتحمل كل واجباته ومسؤولياته، وتوفير هيكل للحوكمة قادر على إدارة العلاقات مع أصحاب المصالح وخاصة الزبائن، ودعم هيكل عمل

والكلفة والكفاءة المطلوبة وتوفير مقاييس تضمن من خلالها تحقيق المنافسة للمنظمة الأم وتتضمن دعم الإدارة العليا وتقليل عامل المخاطرة والتزام فريق العمل بإدارة موارد وصراعات المشروع (Khang and Moe, 2008).

مجموعة شركات المناصير:

تمتلك مجموعة المناصير مجموعة من المشاريع الصناعية والتجارية والاستثمارية والبنية التحتية وقد ساهمت هذه المجموعة بتطوير بيئة الأعمال في الأردن حيث تمتلك المجموعة (18) شركة وترتبط بشركات مع شركات أردنية وعربية وعالمية، يعمل بها أكثر من 10.000 موظف، وتصل استثماراتها إلى أكثر من 2 مليار دينار، كما وتدعم الشركة فكر ريادي في إدارة المشاريع، وتركز على الإبداع والابتكار كمنهج عمل، حيث تتبنى الشركة منهج إدارة المشاريع في إدارة العديد من المشاريع في مجالات الإنشاءات والبيئة التحتية والطاقة وحلول الأعمال والزراعة والأسمدة. (Al Manaseer Group, 2017)

منهجية الدراسة:

تبنت هذه الدراسة مزيجاً من منهجين الأول نوعياً تحليلياً من خلال الاعتماد على مجموعات التركيز (Concentration Group)

المشروع والموافقة على وثائقه وموازناته وتوقيتاته بما يضمن تحقيق قواعد حوكمة المشروع. (PMI, 2013).

الالتزام مع أصحاب المصالح:

إن أخلاقيات ونوعية الإجراءات ترتبط بالثقة والالتزام في سلامة الإجراءات ضمن معيار عمل أخلاقي بحيث يكون هناك ضابط تشريعي وأخلاقي مع أصحاب المصالح لعمليات اتخاذ القرار وتدعم أخلاقيات الأعمال الثقة مع أصحاب المصالح خارج المشروع بحيث تضمن تحولاً نحو المؤسسة والحيادية في العمل. (Tadege Shiferaw et al, 2012).

تقليل المخاطر:

ترتبط إدارة المخاطر بعملية تقليل الأثر السلبي لأي عوامل في بيئة المشروع وتعظيم الأثر الإيجابي وهي عملية ترتبط بالحاسبة والشفافية في عملية اتخاذ القرار لضمان فرص النجاح وتقليل المخاطر من خلال توزيعها أو تجنبها أو التأقلم معها. (Sanderson, 2012).

تعزيز عوامل نجاح المشروع:

هي متغير تابع يعبر عن مجموعة من المكونات تضمن أعلى مستوى من الرضا لضمان انتهاء وتسليم المشروع ضمن الوقت

عينة الدراسة:

بالعودة للأدبيات التي أشار إليها كلٌّ من (Desu and Raghavarao, 1990) كأساس علمي لتحديد حجم العينة مقارنة بدراسة حجم المجتمع فقد اتفقت الأدبيات أن حجم العينة المناسب هو الممثل للمجتمع الأصلي، الذي يعكس خصائص هذا المجتمع وبما أن حجم الدراسة يبلغ 615 مفردة من فرق عمل المشاريع، وبعودة الباحث للجدول المعتمد في دراسة (sekran, 2014)، فقد ارتأى الباحث أنه عندما يكون مجتمع الدراسة يقارب (615) فإن حجم العينة المناسب (234) وقرر الباحث أن يوزع ما مقداره (240) استبانة من أصل (615) كما أن فرق إدارة المشاريع بلغت نسبتها (39%) وهي نسبة ممثلة للمجتمع الأصلي، وقد اعتمدت الدراسة في اختيار العينة العشوائية البسيطة بالاعتماد على الترتيب الهجائي لفرق العمل بالمشاريع في مجموعة المناصير والتي تم الحصول عليها من إدارة المجموعة.

قامت الدراسة بتوزيع الاستبانات على جميع مفردات العينة وتم استرجاع ما مقداره (182) استبانة وتم استبعاد ما يقارب (18) استبانة لتصبح الاستبانات (164) استبانة، أي ما يقارب (69%) من عينة الدراسة.

لمناقشة محاور الدراسة ومتغيراتها وهو نموذج مناسب لدراسة الحالة، كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة لجمع البيانات من المبحوثين (Mayle et al, 1999)، ولتحليل البيانات تعتمد الدراسة على برنامج (SPSS) وقد أجرى الباحث مسحاً دقيقاً للأدبيات التي ارتبطت بموضوع الدراسة من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة والبحوث التطبيقية العالمية والأدبيات التي ناقشت محاور الدراسة بهدف بناء تصوّر بانورامي وشمولي لها كانت منطلقاً لدراسة الأساس النظري ثم التطبيقي لمحاور الدراسة كما صمم الباحث استبانته لرصد أثر المتغير المستقل على التابع.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركات مجموعة المناصير والبالغ عددهم أكثر من 10.000 موظف، وقد استعان الباحث بالمتخصصين في الإدارة العامة للمجموعة لتحديد مجتمع الدراسة من خلال المختصين في مجال إدارة المشاريع حيث بلغوا حوالي (615) شخصاً من فرق عمل المشروع. (Odeh and Fox, 1991)

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على دراسة كلٍّ من الأدبيات التالية:
(Hall et al, 2003) (Tumer, 2006) (APM, 2013) (Williams et al, 2010) (muller, 2009)
لتطوير أداة قياس الدراسة وذلك لقياس أثر حوكمة المشروع على تعزيز فرص نجاح المشروع وقد تكونت أداة الدراسة من قسمين:

الجزء الأول: تتضمن معلومات تعكس خصائص عينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية وشملت (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي).
الجزء الثاني: شملت (33) فقرة على مستوى مقياس ليكرت الخماسي وهو مقياس مثنوي (interval scale) وقد توزعت الفقرات وفق كلٍّ من المتغير التابع والمستقل حيث كانت كما يلي:

- 1- الفقرات من (1-5) تقيس المتغير المستقل (الشفافية والمساءلة).
- 2- الفقرات من (6-12) تقيس المتغير المستقل (نظام كفؤ للرقابة والمتابعة).
- 3- الفقرات من (13-18) تقيس المتغير المستقل (عمليات اتخاذ القرار).
- 4- الفقرات (19-28) (الالتزام مع أصحاب المصالح).

- 5- الفقرات (29-33) الالتزام مع أصحاب المصالح (لتقليل مخاطر المشروع).
- أما المتغير التابع تعزيز فرص نجاح المشروع فقد تم قياسها من خلال:
- 1- الفقرات من (34-38) لقياس بعد الوقت.
- 2- الفقرات من (39-43) لقياس الكلفة.
- 3- الفقرات من (44-50) لقياس الجودة.

صدق إدارة الدراسة:

قام الباحث بعرض أداة الدراسة على مجموعة من العاملين في إدارة المشاريع من مديرين وفرق عمل، ومجموعة من أساتذة الجامعات المختصين في عدد من الجامعات الحكومية والخاصة، لاختبار مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد اعتمد الباحث معظم الملاحظات وخاصة من مديري المشاريع وأجرى التعديلات على أداة الدراسة لتظهر الاستبانة بالشكل المناسب لمحاوَر الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم احتساب معامل الثبات لأداة الدراسة من خلال استخدام كرونباخ ألفا (Cronbakh Alpha) لقياس مدى الاتفاق الداخلي لأداة الدراسة ككل ثم لكلٍّ من المتغيرات التابعة والمستقلة حيث يوضح الجدول التالي رقم (1) ثبات الدراسة:

ترتيب أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من الأكثر تأثيراً إلى الأقل.

4- اختبار معامل (Variance Inflation Tolerance) لاختبار مستوى التباين المسموح به في الدراسة والتأكد من مستوى الارتباط بين المتغيرات المستقلة وأنه ضمن المستوى المقبول علمياً.

نموذج الدراسة:

في ضوء التضارب في توجهات العلماء في تحديد متغيرات حوكمة المشروعات وفي الدراسات السابقة التي طالعها الباحث والتي من أهمها (APM, 2013) (Williams et al, 2010) (muller, 2009) (Tumer, 2006) (Hall et al, 2003) والتي اعتمدت عليها الدراسة في بناء نموذجها، فقد لجأ الباحث لإجراء مقابلة مع مجموعة من المختصين في إدارة المشاريع من أكاديميين وفرق عمل للمشاريع تم من خلالها الاتفاق على أبعاد المتغير المستقل حوكمة المشروع وهي (الشفافية والمساءلة، نظام كفو للرقابة والمتابعة، عمليات اتخاذ القرار، هيكل حوكمة المشروع، الالتزام مع أصحاب المصالح، تقليل المخاطر) والاتفاق على قياس المتغير التابع تعزيز نجاح المشروعات وفق التالي:

جدول رقم (1) معامل الثبات للاتساق الداخلي		
رقم الفقرة	المتغير	معامل الثبات
1-50	جميع متغيرات الدراسة	0.9151
1-33	فقرات المتغيرات المستقلة	0.8415
34-50	فقرات المتغير التابع	0.8909

ومن خلال قراءة المتغيرة المستقلة تبين أن أداة الدراسة ثابتة وقابلة للتحليل الإحصائي والبحث العملي.

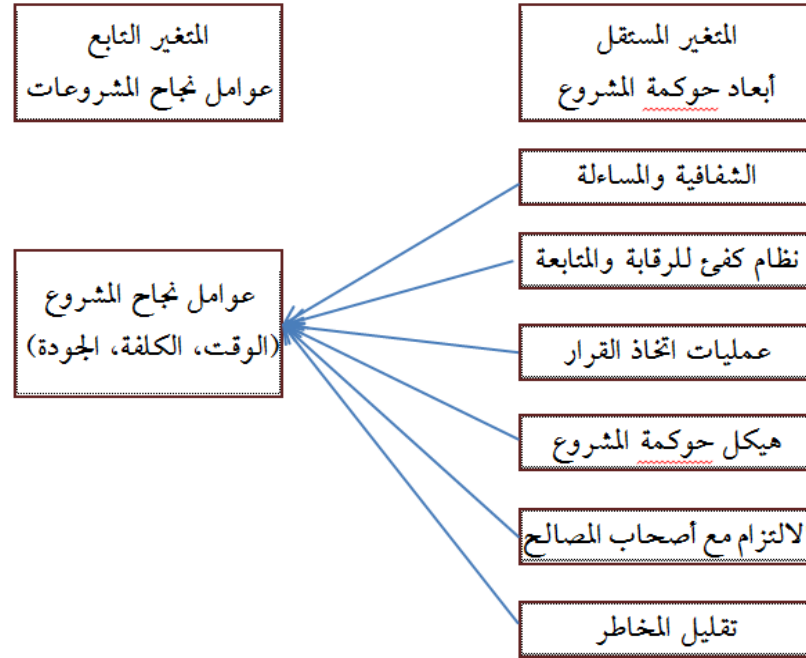
المعالجة الإحصائية:

لغرض اختبار وتحليل فرضيات الدراسة للمتغيرات المستقلة والتابعة فقد اعتمد الباحث الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من خلال المقاييس التالية:

1- الإحصاء الوصفي (Description Analysis) والذي يهدف لدراسة وتحليل خصائص مجتمع وعينة الدراسة من خلال تحليل النسب والمتوسطات الحسابية.

2- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis). لاختبار صلاحية نموذج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة من خلال دراسة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

3- تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Multiple Regression Analysis Stepwise) لإعادة



مراجعة أدبيات الدراسة:

تحقيق رضا الزبون وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة؛ ولكن وبسبب التعقيد البيئي وحالات عدم التأكد والمخاطر أدى هذا إلى تأخر العديد من المشروعات، ويعود هذا إلى طبيعة البرمجة العقلية لفريق عمل المشروع والصراعات بينهم ومدير المشروع والمدير الوظيفي وتداخل السلطات والمسؤوليات. (Samset, 2008)

تطورت فكرة التركيز على مخرجات المشروع كأساس رئيس يتم من خلاله قياس رضا أو عدم رضا الزبائن، والتي تعد منظوراً واحداً للنجاح وهناك منظورات مختلفة تختلف باختلاف حجم المشروع وبيئة

شكلت مساهمات تبرز في عام 2006 تحولاً حقيقياً نحو إدخال مفهوم الحوكمة في علم إدارة المشاريع، تبعه فيما بعد مساهمات كل من Gerland الذي ساهم في نشر هذه المبادئ في أدبيات إدارة المشاريع وسنعمل على استعراض أهم الأدبيات في هذا المجال. (Muller, 2009)

تأصلت فكرة أداة المشروعات في بداية ستينات القرن الماضي لتركز فقط على الكلفة والعائد كمنهج عمل، وتسليم المشروع ضمن الوقت المحدد والجودة المتفق عليها وحتى بداية الثمانينات، إلا أن هذا المنهج تطور نحو

أهم الأدوات للقياس هي عامل الكلفة مقارنة بالعوائد، ومدى نجاح الاستثمار في رأسمال المشروع وقياس وتقييم احتمالية وأثر المخاطر. (Samset, 2014).

وقد ربطت عدد من الدراسات من أهمها (Samset, 2016) (Ahola et al, 2014) بين تعزيز عوامل نجاح المشروع وحوكمة المشروع التي تتعاطى مع العوامل الداخلية للمشروع، وتعظيم دور إدارة المشاريع كمعيار للنجاح من خلال أحكام السيطرة الداخلية على أنشطة المشروع واستخدام أدوات مرنة لإدارة المشروع مثل إدارة محفظة المشروع من خلال توفير مكتب إدارة للبرنامج واللجنة التوجيهية. (Samset, 2016)

جاءت الحوكمة في إدارة المشروع لتحديد الأدوار والمسؤوليات بشفافية وتحديد وسائل المحاسبة لأصحاب المصالح؛ وتنظيم لعملية اتخاذ قرار مبنية على تشريعات وأخلاقيات المشروع والحوكمة كظاهرة للتعامل مع المنظمة الأم. (Janseen and Van, 2016).

كما جاءت حوكمة المشروع ليشير إلى العمليات التي يتم من خلالها توجيه المشروع نحو غاياته الإستراتيجية، بطريقة تضمن إدارة تكامل، ويتم هذا من خلال التقارير الدورية والاجتماعات وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة على إدارة

عمله ومنظورات فريق العمل وبالتالي من الضروري خلق توافق بين أصحاب المصالح للوصول لرؤية مشتركة لقياس نجاح المشروع (Samset, 2014) (مصطفى، 2012).

إن من أهم متطلبات نجاح المشروع خلق القيمة للمنظمة الأم واستخدام منهجيات وأدوات إدارة المشروع ولعل أهم فجوة هي الضعف في استثمار قدرات فريق عمل المشروع بصورة فعالة مع باقي موارد المشروع. (Morris, 2009).

ويجب على فريق العمل ضمان عدم انحراف موازنة المشروع وخطة جدولة المشروع ما خطط له بحيث نضمن أن العائد على الأرباح في المشروع يحقق أهدافه المخططة، وخاصة أن نجاح منظور المشروع تعدى هذه العوامل ليؤكد على قدرة فريق المشروع على التوافق مع بيئة المشروع الداخلية والخارجية (Hagen, 2010) (عبد النور، 2015).

إن هناك مجموعة من الدراسات من أهمها (Samset, 2014) (Morris, 2009) (Merrow, 2011) ربطت بين عوامل النجاح لأصحاب المصالح والاتفاق على مؤشرات للنجاح مسبقاً وقد تكون مالية أو غيرها وتحقيقها والقدرة على إدارتها، ومن

المشروع وعملياته (Project management Institution, 2013, P.34).

وقد أضافت دراسة (Ahola) أن المشاريع وبغض النظر عن نوع وحجم المشروع يحتاج لتأسيس حوكمة للمشروع إلى 4 أدوار وهم جهة داعمة وهي الإدارة العليا للمنظمة الأم واللجنة التوجيهية ومكتب إدارة المشروع ومدير المشروع. (Ahola et al, 2014).

بينت دراسة كل من (muller and martinsuo, 2015) (Too and Waver, 2013) أن من أهم عوائد حوكمة المشروع والاستثمار فيها أنها أساس رئيس لتعزيز نجاح المشروع ولعل من أهمها:

1- توافق التوقعات لأصحاب المصالح من حيث المتطلبات والحاجات والتوقعات من المشروع وتوحيد الأدوار والمسؤوليات.

2- أثبتت جميع الدراسات أن تعزيز متطلبات الحوكمة زادت من مستويات نجاح المشروع وخاصة من حيث الوقت وجدولتها والكلف وفعاليتها ومستوى الكفاءة.

3- عززت الحوكمة من كفاءة عمليات اتخاذ القرار من خلال الحصول على المعلومة في الوقت المناسب بحيث زاد من عقلانية القرار.

4- مكنت الحوكمة من توضيح نطاقات المسؤولية بحيث وضحت وبصورة شفافة

المسؤوليات والأدوار لكل فرق العمل حيث إن جميع ما سبق ساعد على استمرارية تدفق وتيرة العمل بصورة تمكن من استمرارية المشروع في بيئة عدم التأكد.

أبعاد حوكمة المشروع:

عرضت العديد من الدراسات عدداً مختلفاً ومتعدد من أبعاد حوكمة المشروع ومن أهمها الشفافية والمحاسبة وعمليات اتخاذ القرار والرقابة والمثالية ومشاركة المعرفة وفق دراسات:

الشفافية والمساءلة:

يرتبط هذان المفهومان معاً ليشيرا إلى بعد واحد في حوكمة المشروع، وهما مطلبان رئيسان على المستوى التنفيذي، لتشكيل نظاماً واضحاً ومتكاملاً وتدعم تدفق العمل بسرعه ودقة، ضمن توثيق معياري، وتقلل من مستويات الفساد واللامسؤولية، وضعف الإدارة وتعزز من الدروس المستفادة وتساعد في تصحيح أي انحراف عن خطة المشروع لتعزيز نجاحه. (janseen, 2016) (حماد, 2005).

نظام كفو للرقابة والمتابعة:

يشير هذا البعد بشكل رئيس إلى التقارير والمؤشرات التي تراقب أداء المشروع ومستوى تقدم أعماله وأدوات المساءلة

توجيه تكون من مسؤولياته تحديد المسؤوليات والمحاسبة ويركز على آليات اتخاذ القرار بالمشروع، وخاصة في تنظيم هيكل المشروع والموافقة على خطة المشروع واقتراح حلول للمشاكل، وتصميم آليات اتخاذ القرار وتوضيح معايير الجودة ومن مسؤوليات مدير المشروع وفريق العمل كتابة التقارير لهذا المجلس. (Alvaiez and Turner, 2012).

الالتزام مع أصحاب المصالح:

يرتبط هذا البعد بالتعامل مع تعدد وتعقيد متطلبات أصحاب المصالح وخاصة الزبائن، وتعتبر بعداً رئيساً وأساسياً في المشروع وخاصة في عملية اتخاذ القرار من خلال إيصال القيمة المتوقعة من أصحاب المصالح بصورة تتواءم مع الخط الاستراتيجي للمنظمة الأم، وبما يحافظ على قيمتها ضمن معايير قيمة وأخلاقية وذلك من خلال دورة حياة المشروع، وتهتم إدارة المشاريع والحوكمة ضمن هذا البعد بتعزيز الاستجابة للحالات الطارئة لدى أصحاب المصالح؛ بما يضمن استمرارية المشروع مع الأخذ بالاعتبار محدودية الموارد لضمان أفضل عوائد متوقعة من المشروع. (APM, 2011).

إدارة المعرفة:

إن إدارة المعرفة في حوكمة المشروع

والقدرة على التعليم التنظيمي من الأخطاء وتعد المتابعة هي المحرك الرئيس للحوكمة ومدى فاعليتها، وتقلل من فرص الفشل ويرتبط هذا النظام بداخل وخارج المشروع كجزء من هيكل منظومة الحوكمة، ومن المهم اطلاع مدير المشروع على مؤشرات التقارير واتخاذ القرار وفق متغيراتها، والتي تحتاج إلى أوامر تغيير على الخطة التنفيذية. (Biesenthal and Wildon, 2014) (عبدالنور، 2015).

عمليات اتخاذ القرار:

الهدف الرئيس من الحوكمة هو تقديم دعم لعمليات اتخاذ القرار بكفاءة وفاعلية وخاصة بما يرتبط بعمليات الحوكمة أولاً ثم المشروع بحيث تضمن أن سياسات واستراتيجيات المنظمة الأم ويتم توزيع الأدوار والمسؤوليات بحيث تنعكس على سلوكيات متخذي القرار في المشروع بما يضمن توفير إطار وهيكل لاتخاذ القرار ضمن معيار أخلاقي، يعكس ثقافة المنظمة التي تكون واضحة ومقبولة من فريق العمل للمشروع، ولا بد من إشراك أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرار للمشروع، وإدخالهم ضمن الهيكل التنظيمي كجزء من هذه العملية. (Garland, 2009).

دعم وتوجيه هيكل المشروع:

يرتبط هذا البعد بتوفير هيئة أو مجلس

(Mohamed, 2016)(Charles, 2017).

الدراسات السابقة:

راجع الباحث مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:
1-دراسة (Teemu et al, 2017) بعنوان:
حوكمة المشروعات في المشروعات العامة:
مشروعات البرمجيات الرشيقة.

تضمنت الدراسة تحليلاً منهجية الحوكمة في المشروعات ودورها في تطوير برمجيات المشروعات، أوضحت الدراسة نوع الأثر التطبيقي على المشاريع التكنولوجية الرشيقة استخدم الباحث منهجاً نوعياً في دراسة المشروع من خلال تحليل ثلاثة مشاريع تكنولوجية توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة قد قسمت من الناحية التطبيقية لستة محاور وهي التعاقد، الرقابة، اتخاذ القرار وبناء القدرات وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة عززت من نجاح المشاريع التكنولوجية الرشيقة وقد أسهمت الدراسة في تعزيز دور إدارة المشاريع وتكاملها مع تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من خلال المشاريع الصغيرة التي كانت محوراً للدراسة وقد قدمت الدراسة آلية للحوكمة مقترحة في المشاريع الرشيقة.

2- دراسة (MarKus et al, 2017) بعنوان:

أصبحت متطلباً أساسياً وخاصة في عمليات التعلم من الأخطاء في المشروع من حيث موازنة المشروع وتخطيطه، وتحاول إدارة المعرفة الفعالة في حوكمة المشروع تقليل الفجوة بين تقييم المشروع، والتعلم من الأخطاء وتحسين الأداء في المستقبل من خلال مشاركة المعرفة والاستفادة من الأخطاء وتعزيز المعرفة الجديدة والحلول الحديثة من المنظمات أو الصناعات المشابهة، وتعزيز مشاركة المعرفة في عمليات تحسين جودة اتخاذ القرار لتقليل الغموض وحالات عدم التأكد وتقليل المخاطر. (Pesmel and muller, 2012)

عوامل نجاح المشروع:

إن عوامل النجاح للمشاريع جاءت متعددة الأبعاد والمنظورات التي عكست اختلاف ثقافتهم ومرجعياتهم العلمية، والتي من أهمها وضوح الأهداف للمشروع ودعم الإدارة العليا وكفاءة جدولة المشروع وتنظيم توقيتاته وتحقيق مبادئ إدارة الكلفة الفعالة وتنظيم موازنته من حيث حساب الكلف والقدرة على تنظيم الموازنة كما تعد عامل الجودة والكفاءة من أهم عوامل النجاح خاصة بما يتوافق مع متطلبات الزبائن وتوقعاتهم وهناك من يرى أن تقليل المخاطر والقدرة على التعامل مع الأزمات الكامنة

مواجهة نقص السلطة: توسيع نطاق البحوث المتعلقة بإدارة المشاريع من اتباع نهج عملي.

هدفت الدراسة لتعريف وكشف البدائل الإستراتيجية ومحدداتها التي حدت من قدرة هيكل حوكمة المشروع وتطوير منتجات المشروع، استخدم الباحث منهج الحالة الدراسية المنفردة، واعتمد على أسلوب دراسة الوثائق والمقابلات، توصلت الدراسة إلى التمييز بين إجراءات التعامل مع المخاطر والقدرة على إدارتها بفاعلية، وخاصة عندما يكون هناك هيكل صنفه للهيكل وقد توصلت الدراسة إلى أن أي ضعف في إدارة المشروع، وأن استراتيجيات التفاوض حول النزاعات وحلها من خلال تعزيز عامل الاتصالات بين المستويات الهرمية، وتفعيل أبعاد الحوكمة وتطبيقاتها، وقد توصلت الدراسة إلى أن تعقيد الهيكل في حوكمة المشروع سيؤدي إلى زيادة الصراع داخل المنظمة.

3- دراسة (Ata al al, 2017) بعنوان: حوكمة المشروع وإدارة الأرباح ونجاح المشروع نحو بناء إطار لحوكمة إستراتيجية المنظمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل قيمة المشروع من خلال التمويل الذي تقدمه

المنظمة الأم وتحليل ومتابعة عامل الربحية، وتسعى هذه الدراسة التطبيقية لبحث العلاقة بين الحوكمة والأرباح وعوامل النجاح، قامت الدراسة بتوزيع (333) استبانة للاختبار العلاقة بين وجهة نظر مديري المشاريع، حيث أكدت الدراسة أن هناك علاقة بين الحوكمة والربحية وبالتالي النجاح للمشروع خاصة بتطوير عمليات متابعة التنفيذ وقدرة الحوكمة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة الأم.

4- دراسة (Robert et al, 2016) بعنوان: أثر منهجيات إدارة المشاريع على نجاح المشروع في البيئات المتعددة.

هدفت هذه الدراسة لتطوير مقياس نوعي وكمي لنجاح المشروع وتطوير نموذج قياس مقترح من خلال الدراسة في توجهات منهجيات إدارة المشاريع وخاصة مع تغير البيئات المختلفة وخاصة حوكمة المشروع كمنهج عمل وعلاقتها بنجاح المشروع، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والتي طبقها الباحث في تحليل النظريات لبناء نموذج الدراسة واعتمد الباحث أسلوب المقابلة وطبقت على (11) أحد عشر قطاعاً على أبحاثه بين منهجية إدارة المشاريع وعناصر نجاح المشروع وخاصة منهجية حوكمة

المشروع حيث أثرت كمتغير وسيط على منهجية إدارة المشروع ونجاح المشروع.

5- دراسة (ofer & Jones, 2015) بعنوان: حوكمة المشروع كأداة لتحقيق التوازن عند التعامل مع المخاطر:

عملت هذه الدراسة على تحليل الدور الرئيس لحوكمة المشروع في تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر النظامية وغير النظامية، وكيف يمكن للحوكمة أن تخلق توازناً في إدارة مخاطر المنظمة من خلال اختبار دور هيكل الحوكمة في السيطرة والرقابة على المخاطر، من خلال تعزيز نظام المساءلة وقد أوصت الدراسة إدخال مبادئ الحوكمة في النظام الإداري للمشروع وتعزيز الثقة بدور فريق عمل المشروع ومدير المشروع من خلال تعزيز الرقابة والسيطرة على الإجراءات لتعزيز الفاعلية وزيادة الربحية.

6- دراسة (Stepher & Stepher 2015) بعنوان: إعادة تعريف الحوكمة من الغموض إلى التيقن والوضوح:

جاءت هذه الدراسة لحل مشكلة الغموض في مجال الحوكمة والصراع بسبب تعدد الأطراف المهتمة وتعدد المفاهيم، اعتمدت الدراسة على قراءة الأدبيات التي

ترتبط بالحوكمة وخاصة الجانب التطبيقي، وطوّرت الدراسة مجموعة من الأدبيات التي أوضحت التناقض في مجالات متعددة أهمها (الإستراتيجية، السلوك وعملية اتخاذ القرار) وتحويل هذه الأدبيات من تعقيدها إلى تبسيطها وسهولة فهمها ووضع إطار واضح لحوكمة المشروع يعظم المنافع ويقلل المخاطر.

7- دراسة (Ahola et al 2014) بعنوان: ما هي حوكمة المشروع وما هي جذورها:

هدفت هذه الدراسة لتوضيح سبب الاهتمام بالحوكمة في إدارة المشاريع وما هو محتوى الحوكمة، وما هي جوانب الغموض في بعض جوانب هذا العلم وقد عرض الباحث أدبيات الحوكمة في المنظمات وعلاقتها بحوكمة المشروع، ودراسة الحوكمة على مستوى المنظمات ومن خلال تحليل حوكمة المشروع كظاهرة خارجية وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة ربط أدبيات حوكمة المشروع وحوكمة المنظمة وضرورة ارتباطهما معاً كظاهرة واحدة.

8- دراسة (Ahola et al 2014) بعنوان: ما هي حوكمة المشروع وما هي جذورها:

هدفت هذه الدراسة لتوضيح سبب الاهتمام بالحوكمة في إدارة المشاريع وما هو

محتوى الحوكمة، وما هي جوانب الغموض في بعض جوانب هذا العلم وقد عرض الباحث أدبيات الحوكمة في المنظمات وعلاقتها بحوكمة المشروع، ودراسة الحوكمة على مستوى المنظمات ومن خلال تحليل حوكمة المشروع كظاهرة خارجية وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة ربط أدبيات حوكمة المشروع وحوكمة المنظمة وضرورة ارتباطهما معاً كظاهرة واحدة.

9- دراسة (David et al 2010) بعنوان: استعراض لهيكل حوكمة هيكل المشروع في عمليات إدارة محفظة المشروع:

هدفت هذه الدراسة لدراسة تحليل دور الحوكمة ومتطلباتها في محفظة المشروع من خلال فهم وتطوير إطار مفاهيمي لكل من هيكل الحوكمة وعمليات الاتصال وإدارة الموارد ونظام الرقابة والمتابعة في إدارة محفظة المشروع، بما يتوافق مع الحوكمة في الشركة الأم والذي يعكس رؤية المنظمة استخدمت الدراسة منهج التحليل لأدبيات الموضوع وتحليل Cross analysis والمقابلات في أستراليا في عدد من المشاريع المتنوعة وتوصلت الدراسة إلى أن أبعاد الحوكمة مطلب أساسي للإدارة محفظة المشروع بنجاح.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الأولى محلياً - على حد علم الباحث في دراسة- أثر الحوكمة في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير- ومن ناحية أخرى فإن الدراسة تميزت باقتراح مجموعة من الأبعاد التي تناسب البيئة الأردنية كخطوة أولى من خلال استشارة الباحث مجموعة من المختصين في علم إدارة المشاريع ومديري المشاريع حيث تعتبر لبنة أولى في التأسيس لهذا البعد، كما تركز هذه الدراسة على بناء أداة لقياس نجاح المشروعات وربط المتغيرات المستقلة بالمتابعة وهو محور عام لزيادة وتعزيز فاعلية المنظمات والمشروعات وخاصة مع تردي أداء المشاريع وتعثرها مما يشكل هذا الجهد أملاً للتغيير والتطوير في بيئة الأعمال.

التحليل الإحصائي والوصفي لخصائص لعينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث (الجنس، العمر، الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن نسبة الذكور بلغت (71%) ونسبة الاناث (29%) ويعكس هذا مدى إعطاء فرصة للإناث للعمل في مجموعة المناصير وخاصة

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة			
خصائص المبحوثين في عينة الدراسة			
النسبة	العدد	الفئات المتغيرة	
71%	116	ذكر	الجنس
29%	48	أنثى	
15%	25	27 وأقل-30	العمر
33%	54	31-34	
18%	30	35-38	
17%	28	39-42	
10%	18	42-50	
5%	9	50 فأكثر	
43%	70	0-5 سنوات	الخبرة
36%	59	6-10 سنوات	
21%	35	11 فأكثر	
12%	19	ماجستير ودكتوراه	المؤهل العلمي
9%	12	الدبلوم العالي	
70%	115	بكالوريوس	
8%	14	دبلوم متوسط	
0.02%	4	توجيهي	
9%	15	مدير مشروع	المسمى الوظيفي
9%	15	مدير تخطيط المشروع	
12%	20	مدير إداري مشروع	
70%	114	فريق عمل المشروع	

في الوظائف الفنية المتخصصة. في الخمس سنوات وحوالي 36% من العينة

خبرتهم من (6-10) سنوات وهذا يعكس أن المجموعة تستقطب وتهتم بنسبة الخبرات وهي منهجية المجموعات الاقتصادية الكبيرة التي تعمل على استقطاب الموظفين أصحاب الخبرة وتطويرها والاحتفاظ بها.

وبقراءة متغير المؤهل العلمي فقد تركزت معظم المؤهلات حول البكالوريوس

بينما متغير العمر فقد شكلت الفئات العمرية (31-42) غالبية الفئات وهذا يعكس أن معظم العاملين في المجموعة من فئات الشباب والتي تتناسب مع طبيعة المجتمع الأردني كمجتمع فتي وشاب.

وبالنظر إلى متغير الخبرة فقد تبين أن 43% من عينة الدراسة خبرتهم في حدود

مع مراعاة أن الدراسة اعتمدت مقياس ليكرت ليكون الخماسي حيث بلغ تدرج المقياس وفق المعيار التالي:

موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
5 نقاط	4 نقاط	3 نقاط	2 نقطة	1 نقطة

وبناء على متوسطات حساب المقياس سيتم قياس وتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
4-5	3-3.99	1-2.99

والذي بناءً عليه سيكون وزن الفقرات أكثر من 4 مرتفعاً والذي يتراوح بين (3-3.99) متوسطاً والذي أقل من 3 منخفضاً.

بنسبة بلغت 70% وأن معظم عينة الدراسة ضم فريق العمل الذي ترى الدراسة أنهم قادرون على الإجابة على أسئلة الدراسة.

وتعكس خصائص عينة الدراسة سمات يمكن أن ترتبط حوكمة المشروع إلا أن هذه الدراسة ليست من أهدافها دراسة الأثر الذي قد يكون وسيطاً وقد يكون مناسباً كمقترح لدراسة مستقبلية.

التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الإحصائي والوصفي لبيانات الدراسة، والتي تبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (3) تصوّرات العينة المبحوثة حول المتغير المستقل (الشفافية والمساءلة)				
رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى تبعاً للمتوسط
1-	يسهم مشروعات بالشفافية والمساءلة في عملياته	4.156	0.00126	مرتفع
2-	ساهمت الشفافية والمساءلة في دعم هيكل الحوكمة	4.251	0.23451	مرتفع
3-	ساهمت كلٌّ من الشفافية والمساءلة في تحسين فاعلية القرار بمشروع	4.009	0.08561	مرتفع
4-	عززت الشفافية والمساءلة من تقديم حلول عقلانية	4.653	0.08951	مرتفع
5-	عززت الشفافية والمساءلة من عمليات الرقابة والتدقيق	4.651	0.5632	مرتفع

كلاً من الشفافية والمساءلة كمفهوم واحد والحرص على ديناميكيته لا بد من إدخاله في مستوى عمليات المجموعة وخاصة على مستوى الإدارة وخاصة أن الشفافية والمساءلة تعزز من الوصول لحلول فعالة.

بينت النتائج الإحصائية في الجدول (3) أن منظور المبحوثين حول عناصر الشفافية والمساءلة كانت مرتفعة مما يعكس توجهات المخططين للمشاريع في مجموعة المناصير، وهذا يعكس إدراكاً جيداً لأهمية

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير بلال النسور

الجدول رقم (4) يوضح متطورات العينة المبحوثة حول بعد (نظام كفو المتابعة)

الرقم	المتابعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
6-	ربط مشروعات بين نظام بناء مؤشرات لأداء الأعمال	3.6151	1.8914	متوسط
7-	ترتبط عمليات المتابعة بقياس الأداء الداخلي لمشروعك	3.5122	1.9817	متوسط
8-	يرتبط نظام المتابعة بمشروعك بأصحاب المصالح من خارج المشروع	4.1291	0.9981	مرتفع
9-	يرتبط نظام المتابعة بمشروعك بنظام تقارير ذي توصيات حرجة	4.6211	1.5916	متوسط
10-	نظام المتابعة يعتمد على منظومة متابعة من أعمال التصميم	3.5124	1.6513	متوسط
11-	نظام المتابعة يرتبط ب منظومة الاستجابة للمخاطر	3.6152	1.7531	متوسط
12-	يركز نظام المتابعة في مشروع على تحقيق أهدافه	4.6332	1.3265	مرتفع

بينت النتائج الإحصائية للدراسة أن
نظام المتابعة في مجموعة المناصير يتصوره
المبحوثين بين الجيد والمتوسط ويركز نظام
المتابعة على تحقيق الأهداف للمشروع
وهذا مؤشر جيد كعامل نجاح في حين أن
عدم التركيز على نظام المتابعة المتبعة مع
أصحاب المصالح قد يؤثر على مستوى
اقتناص الفرص مما يتطلب من مجموعة
المناصير تحفيز العاملين على تطوير نظام
متابعة أكثر كفاءة وفق المعايير أعلاه.

الجدول رقم (5) يوضح تصورات المبحوثين حول المتغير المستقل (عمليات اتخاذ القرار)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
13-	ساهمت الحوكمة في زيادة جودة عمليات اتخاذ القرار	3.259	0.1621	متوسط
14-	ربطت الحوكمة في مشروعك اتخاذ القرار بسياسات المنظمة الأم	4.561	0.1965	مرتفع
15-	عززت الحوكمة من توفير دليل لآلية اتخاذ القرار	3.0012	0.0951	متوسط
16-	ساعدت الحوكمة على تعزيز أخلاقيات العمل في قرارك	4.1647	1.0264	مرتفع
17-	ساهمت الحوكمة في مشروعك بزيادة الإبداع في القرار	3.2161	1.5347	متوسط
18-	الحوكمة عززت من توقيت القرار المناسب لتقليل الأخطار	3.5431	1.0299	متوسط

تبين من النتائج الإحصائية في جدول
رقم (5) أن منظورات عينة الدراسة نحو
الحوكمة بالنسبة لعمليات اتخاذ القرار قد
جاءت في معظمها متوسطة باستثناء ربط
سياسات المشروع بالمنظمة الأم وتعزيزها
لأخلاقيات الأعمال ويتطلب هذا من مجموعة
شركات المناصير الاهتمام بعمليات اتخاذ
القرار وخاصة توفير دليل لعمليات اتخاذ
القرار ودعم الإبداع من خلال إشراك جميع
المستويات الإدارية وخاصة المستوى التنفيذي.

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير بلال النسور

الجدول رقم (5) منظورات عينة الدراسة حول المتغير المستقل (هياكل حوكمة المشروع)				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
19-	يتوفر في المشروع لجنة توجيه مسؤولة عن المحاسبة والشفافية	2.881	0.7612	متخصص
20-	تركز عملية اتخاذ القرار بناء هيكلية القرار (تقوم على التوثيق، الحلول، التصميم/ الموازنة)	2.931	1.2191	منخفض
21-	يعتمد هيكل وبناء الحوكمة على مرونة الهياكل لقدرته على التحول	3.291	1.4821	متوسط
22-	يمتد هيكل الحوكمة في المشروع ليشمل أصحاب المصالح	3.674	1.0136	متوسط

تبين من النتائج الإحصائية أن مستوى تصورات جدول هيكل حوكمة المشروع تتراوح بين الضعيفة والمتوسطة وهذا يعكس وجود ضعف لدى المجموعة في عدم وجود لجنة توجيهية وأن هناك خلل في بناء هيكل المشروع وهذا يتطلب من الممن المجموعة الاهتمام ببناء هيكل حوكمة يدعم عملية اتخاذ القرار وقادراً على التأقلم مع التحول المستمر في بيئة أعمال المنظمة.

الجدول رقم (6) منظورات المبحوثين حول البعد المستقل (الالتزام مع أصحاب المصالح)				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
23-	مكنت الحوكمة لمشروعك من تحقيق توقعات أصحاب المصالح	4.2351	1.0.0961	مرتفع
24-	عززت حوكمة مشروعك من ثقة أصحاب المصالح بدورة حياة مشروعك	4.559	1.9112	مرتفع
25-	ساعدت حوكمة مشروعك من تعزيز الاتصالات مع أصحاب المصالح	4.569	1.0221	مرتفع
26-	مكنت حوكمة مشروعك من تبادل المعرفة مع أصحاب المصالح	4.414	0.99946	مرتفع
27-	ساعدت حوكمة المشروع من التطوير المستمر لمشروعك	4.321	1.2691	مرتفع
28-	عززت الحوكمة من بناء فريق التأزر مع أصحاب المصالح لتحقيق أهداف مشروعك	4.321	0.9132	مرتفع

تبين من النتائج الإحصائية في الجدول رقم (6) أن مستوى تصورات المبحوثين حول جميع عناصر المتغير المستقل الالتزام مع أصحاب المصالح كانت عالية وهي تعكس الدور الذي تقوم به مجموعة المناصير وخاصة عامل الثقة في إجراءات الشركة الأم والتواصل مع أصحاب المصالح وتوقعاتهم حول جودة العمل والتطوير المستمر.

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير بلال النسور

جدول رقم (7) منظورات المبحوثين حول البعد للمتغير المستقل (تقليل مخاطر المشروع)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
29-	ساعدت حوكمة المشروع في تقليل الأثر السلبي للمخاطر على المشروع	3.548	1.1921	متوسط
30-	المساءلة والشفافية مكنت من زيادة كفاءة القرار المرتبط بالمخاطر	4.1262	1.0912	مرتفع
31-	مكنت الحوكمة من تعريف المخاطر بصورة أفضل	4.648	1.2191	مرتفع
32-	ساهمت الحوكمة بتوحيد الجهود للاستجابة للمخاطر بكفاءة	4.214	1.3610	مرتفع
33-	مكنت الحوكمة من تفهم المخاطر لأصحاب المصالح والاستجابة لها	3.612	1.4321	متوسط

يلاحظ من خلال النتائج الإحصائية للجدول رقم (7) أن مستوى تصور لجنة الدراسة لدور الحوكمة وخاصة بعد تقليل مخاطر المشروع جاءت مرتفعة إلا أنه على مجموعة المناصير التنبه للمخاطر القادمة من أصحاب المصالح بتعريفها وحساب احتمالاتها وتقدير أثرها والاستجابة لها بكفاءة.

جدول رقم (8) منظورات المبحوثين حول البعد للمتغير المستقل (وقت جدولة المشروع)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
34-	ساعدت حوكمة المشروع في تسليم المشروع بالوقت المخطط	3.436	1.1163	متوسط
35-	مكنت حوكمة المشروع من اتخاذ القرار بالوقت المناسب	4.0253	1.0612	مرتفع
36-	عززت الحوكمة من إدارة الوقت مع أصحاب المصالح بدقة	4.2019	1.1913	مرتفع
37-	ساهمت الحوكمة بتحديد ببناء هيكل تقسيم أعمال وفق حسابات منظمة	4.2111	1.2986	مرتفع
38-	مكنت الحوكمة من إدارة وقت أنشطة المشروع بفاعلية	3.4695	1.3929	متوسط

ويلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (8) أن انعكاس الحوكمة على وقت المشروع كانت في معظمها عالية وتحتاج مجموعة المناصير إلى توجيه عملياتها إلى التسليم للمشروعات في الوقت المتفق عليه مع الزبائن وتعزيز مفهوم إدارة الوقت خاصة لدى المستويات التنفيذية. ويلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (9) أن انعكاس الحوكمة على كلفة المشروع كانت في معظمها عالية وتحتاج مجموعة المناصير إلى توجيه إدارتها المالية لتعزيز المساءلة المالية التي هي مطلب لإنجاز الأعمال في المشروع بما يقلل المخاطر المالية.

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير بلال النصور

جدول رقم (9) منظورات المبحوثين حول البعد للمتغير التابع (كلفة المشروع)				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
39-	ساعدت حوكمة المشروع في توجيه الاستثمارات بكفاءة	4.665	1.0352	مرتفع
40-	مكننت حوكمة المشروع من اتخاذ القرار المرتبط بالتدفقات النقدية بكفاءة	4.236	1.0012	مرتفع
41-	عززت الحوكمة من إدارة حساب الكلف بفاعلية	4.1098	1.1625	مرتفع
42-	ساهمت الحوكمة بتقليل المخاطر المالية للمشروع	4.2111	1.6253	مرتفع
43-	مكننت الحوكمة من خلال الشفافية والمساءلة بتعزيز المساءلة المالية	3.4695	1.0025	متوسط

جدول رقم (10) منظورات المبحوثين حول البعد للمتغير التابع (جودة المشروع)				
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
44-	ساعدت حوكمة المشروع في تحديد مواصفات جودة مشروعك	4.1523	1.0352	مرتفع
45-	مكننت حوكمة المشروع من إلزام أصحاب المصالح بمواصفات الجودة	4.0014	1.0012	مرتفع
46-	عززت الحوكمة من دقة عمليات التنفيذ وفق الخطة	4.1253	1.1625	مرتفع
47-	ساهمت الحوكمة بتعزيز الريادة والإبداع كمتطلب رئيس للجودة	4.0142	1.6253	مرتفع
48-	مكننت الحوكمة من خلال أبعادها في التطوير المستمر لأعمال مشروعك	4.3652	1.0025	متوسط
49-	ساعدت الحوكمة في تعزيز روح عمل الفريق على عناصر جودة مشروعك	4.6213	0.9632	مرتفع
50-	ساعدت أبعاد الحوكمة في تحسين كفاءة ونوعية المخرجات	4.6333	1.0562	مرتفع

منظورات المبحوثين حول مستوى تعزيز نجاح المشروع ومن جهة أخرى فيما يتعلق بقياس مستوى تعزيز نجاح المشروعات في مجموعة المناصير من خلال الأبعاد (الوقت، الكلفة، الجودة) فقد عمدت الدراسة إلى قياس الأبعاد من خلال المتوسطات الحسابية لكل من.

ويلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (10) أن انعكاس الحوكمة على جودة المشروع كانت في معظمها عالية وتحتاج مجموعة المناصير تعزيز الفكر الريادي لزيادة مستويات الجودة والاهتمام بعمليات التغيير والتطوير المستمر لعملياته التنفيذية.

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير بلال النسور

جدول رقم (11) تصورات عينة الدراسة حول تعزيز فرص نجاح المشروع

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى وفقاً للمتوسط
1-	الوقت	4.397	0.6510	مرتفع
2-	الكلفة	4.326	1.1075	مرتفع
3-	الجودة	4.456	0.1695	مرتفع

منظورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة:

يبين الجدول رقم (12) منظورات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة الرئيسة من خلال (احتساب المتوسطات الحسابية لكل متغير سواء المتغيرات المستقلة أو التابعة).

تبين من خلال الجدول السابق حول تعزيز مستوى نجاح المشروع حيث ترى مجموعة المناصير أن الحوكمة كان لها دورٌ في إدارة وقت المشروع بكفاءة وتعزيز نجاح فكرة الكلفة الفعالة وتحسين مستويات جودة المشروع.

جدول رقم (12)

اسم المتغير	الحسابي المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى بالنسبة للمتوسط
المتغير المستقل (الشفافية والمساءلة)	4.1624	0.7536	83.2%	مرتفع
المتغير المستقل (نظام كفاء للمتابعة)	4.0531	0.6541	81%	مرتفع
المتغير المستقل (عمليات اتخاذ القرار)	4.0216	0.8647	80.4%	مرتفع
المتغير المستقل (هياكل حوكمة المشروع)	4.1251	0.8919	82.4%	مرتفع
المتغير المستقل (الالتزام مع أصحاب المصالح)	4.0216	0.9416	80.4%	مرتفع
المتغير المستقل (تقليل مخاطر المشروع)	4.0095	0.8766	80%	مرتفع
المتغير التابع (تعزيز مستوى نجاح المشروع)	4.4151	0.08913	88.2%	مرتفع

اختبار الفرضيات:

اعتمدت هذه الدراسة إجراء بعض الامتيازات الضرورية قبل بدء اختبار الفرضيات وذلك من أجل التأكد من ملائمة البيانات لاختبار الفرضيات حيث يوضح جدول رقم (13) اختبار معدل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة للدراسة.

وتبين من خلال الجدول رقم (13) أن قيم اختبار التباين المسموح به (VIF)

يلاحظ من الجدول السابق أن الأكثر أهمية بالنسبة لأي مشروع هي عوامل النجاح من حيث الأهمية النسبية وهذا يعكس أهمية المتغير التابع، وقد جاءت أهمية باقي المتغيرات متقاربة لكنها مهمة، فقد جاءت أهمية الشفافية والمساءلة ثم تليها هيكل الحوكمة وتبعها نظام كفو للمتابعة لتكون باقي العوامل متقاربة من حيث الأهمية.

الجدول رقم (13) اختبار معامل تضخم البيانات والتباين ومعامل الالتواء للمتغيرات المستقلة للدراسة			
المتغير المستقل	VIF	Tolerance	Skewness
الشفافية والمساءلة	1.263	0.756	-0.542
نظام كفو للمتابعة	1.564	0.580	-0.204
عمليات اتخاذ القرار	1.294	0.681	0.105
هياكل حوكمة المشروع	1.125	0.439	0.245
الالتزام مع أصحاب المصالح	1.269	0.691	-0.105
تقليل مخاطر المشروع	1.748	0.581	-0.132

163 حيث بلغت (>7.05).

حيث يلاحظ من الجدول السابق أن المتغيرات تفسر ما مقداره (64.3%) من التباين في فرص نجاح المشروع وهي نسبة جيدة مما يعكس أثر أبعاد الحوكمة على نجاح المشروع ويدل على أن فرضيات الدراسة قابلة للاختبار.

الفرضية الأولى: بينت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (15).

إن النتائج الإحصائية لدراسة أثر المتغير المستقل (الشفافية والمساءلة) على المتغير التابع (تعزيز عوامل نجاح المشروع) تبين أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.126) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.6738) وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الصفرية، وهذا يعكس أن الشفافية والمساءلة ذات أثر إيجابي على تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير.

تراوحت بين (1.125-1.748) وهي تفوق نسبة 0.05 وهذا يدل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

تبين أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من خلال قراءة معاملة الالتواء Skewness حيث بلغت القيم أقل من (1).

الجدول رقم (14) نتائج تحليل تباين الانحدار				
نموذج الدراسة	قيمة F	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط
	65.13	0.000	0.643	0.761

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

* قيمة F الجدولية = 7.01

ومن حيث مدى صلاحية نموذج الدراسة لاختبار فرضياتها فقد أجرت الدراسة تحليل التباين للانحدار (Analysis of Veroious) وقد توصلت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (14) من حيث إن قيمة (F) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($0.01 \geq \alpha$) ودرجة حرية بلغت

مقترح لتطبيق أبعاد حوكمة الشركات في تعزيز نجاح المشروع في مجموعة شركات المناصير بلال النسور

جدول رقم (15) النتائج الإحصائية للانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لاختبار تأثير المتغير المستقل بمكوناته على المتغير التابع تعزيز عوامل نجاح المشروع

النموذج Model	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
	B	الخطأ المعياري			
الثابت Constant	1.375	0.162	-	7.196	*0.000
١. الشفافية والمساءلة	0.163	0.072	0.263	4.126	*0.000
٢. نظام كفو للمتابعة	0.154	0.083	0.284	5.325	*0.000
٣. عمليات اتخاذ القرار	0.126	0.056	0.361	4.265	*0.000
٤. هياكل حوكمة المشروع	0.205	0.042	0.381	3.972	*0.000
٥. الالتزام مع أصحاب المصالح	0.263	0.067	0.165	3.679	*0.000
٦. تقليل مخاطر المشروع	0.245	0.081	0.248	4.021	*0.000

* ذات دلالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.01)$

* قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.01)$

* ودرجة حرية (136) هي 2.6738

أجرت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لإيضاح أهمية قيمة كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة حوكمة المشروع كلاً على حده من خلال مدى تأثير كل متغير عند مستوى حرية (163) فتوصلت الدراسة وفق إدخالها في معادلة الانحدار وقد جاءت المتغيرات من الأكثر أهمية للأقل أهمية وفق التالي:

ف2	(5.328)	نظام كفو للمتابعة
ف3	(4.265)	عمليات اتخاذ القرار
ف4	(3.972)	هيكل حوكمة المشروع
ف5	(3.679)	الالتزام مع أصحاب المصالح
ف6	(4.021)	تقليل مخاطر المشروع

الجدول رقم (16) نتائج تحليل الانحدار التدريجي (Stepwise Multiple Regression) للتنبؤ بالمتغير التابع (عوامل نجاح المشروع) من خلال المتغيرات المستقلة

	ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في التنبؤ	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
1-	الالتزام مع أصحاب المصالح	0.663	0.435	0.431	0.5931
2-	تقليل مخاطر المشروع	0.720	0.532	0.529	0.4911
3-	هياكل حوكمة المشروع	0.756	0.514	0.511	0.4721
4-	الشفافية والمساءلة	0.621	0.429	0.2125	0.4611
5-	نظام كفو للمتابعة	0.719	0.610	0.608	0.4265
6-	عمليات اتخاذ القرار	0.625	0.713	0.710	0.4013

دراسة (Müller and Lecoivre, 2014)
(ofer & Jone, 2015).

3- بينت نتائج الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة بين عمليات اتخاذ القرار وحوكمة المشروع إلا أن هناك فجوة في شركات المناصير وهذا مع ما يتفق مع دراسة (Samset and Volden, (Joslin, 2015) 2016).

4- بينت نتائج الدراسة أن هناك أثراً لهيكل المشروع إلا أن هناك ضعفاً واضحاً في توفير لجنة توجيهية للمشروع وخلاً واضحاً في بناء هيكله القرار وهذا ما يتفق جزئياً مع (Garland, 2009).

5- توصلت الدراسة لوجود أثر للالتزام مع أصحاب المصالح وخاصة الزبائن كمؤشر رئيس على تعزيز فرص نجاح المشروع مما عزز من الثقة مع أصحاب المصالح والاتصال وعزز من تبادل المعرفة معهم مما مكن من التطوير المستمر وهذا يتطلب من مجموعة المناصير الاستمرار في الالتزام مع أصحاب المصالح وخاصة الشركاء وهذا ما تؤكدته دراسة كل من (Morris, 2009) (Samset, 2014) (Merrow, 2011).

6- توصلت الدراسة إلى أن تقليل مخاطر المشروع له أثر على تعزيز فرص نجاح

وقد بينت الدراسة أن ترتيب المتغيرات جاء من الأكثر أهمية للأقل أهمية وفق التالي: (الالتزام مع أصحاب المصالح تقليل مخاطر المشروع هيكل حوكمة المشروع، الشفافية والمساءلة، نظام كفؤ للمتابعة، عمليات اتخاذ القرار) ولعل ما سبق يعكس ما اتفق عليه عدد من الدراسات من أهمها دراسة (Charles, 2017) ودراسة (Charles, 2017) ودراسة (Samset, 2016).

النتائج:

1- بينت نتائج الدراسة أن هناك أثراً واضحاً للشفافية والمساءلة في تعزيز فرص نجاح المشروع من حيث العمليات الإنتاجية وتعزيز فاعلية المشروع وفرص نجاحه، كما عززت من مستويات المراقبة والتدقيق في مجموعة شركات المناصير وهذه نسب جيدة إلا أن الباحث قد لاحظ أن مفهوم الشفافية والمساءلة قد لا يكون مدركاً كمفهوم تطبيقي في الحوكمة في البيئة العربية بصورة تعكس مكونات هذا المفهوم عالمياً وهذا ما يتفق مع دراسة كلا من (Müller, 2009) (janseen, 2016).

2- بينت الدراسة أن هناك أثراً بين توفير نظام كفؤ للمتابعة وتعزيز فرص نجاح المشروع إلا أنه على مجموعة المناصير وهذا ما يتفق مع

المشروع حيث إن مجموعة المناصير تعاني من ضعف القدرة على الاستجابة لها وكان هناك غموض في تعريف المخاطر وتقييمها بحيادية وهذا ما يتفق مع دراسة (Zwikaël, 2015).

التوصيات:

1. توصي الدراسة الشركات التي ترغب بإدخال الحوكمة في مشروعاتها ضرورة الاهتمام ببناء مؤشرات عمل تتناسب مع كلٍّ من تخصص الشركة وقدرات فرق العمل للمشاريع وتعزيز عملية المتابعة وفق مؤشرات متفق عليها مع أصحاب المصالح لتعزيز فرص نجاح المشروع.

2. توصي الدراسة مجموعة المناصير والشركات التي ترغب بتعزيز نجاح مشروعاتها في دعم عمليات الإبداع في عمليات اتخاذ القرار وزيادة الاعتماد على نظم دعم القرار ومنظومة اتخاذ القرار من قبل المجموعة والاهتمام والتركيز على توقيت القرار لتقليل مخاطر المشروع.

3. توصي الدراسة مجموعة المناصير توفير إطار عام لعملية صنع القرار تضمن توفير لجنة توجيهية (Steering committee) وأن يكون الهيكل مرناً قادراً على استيعاب المتغيرات البيئية.

4. تحتاج مجموعة شركات المناصير تطويع الحوكمة لتقليل المخاطر السلبية على المشروعات والقدرة على الاستجابة لها، بحيث تتمكن هذه المجموعة من الاستمرار في تقديم منتجاتها وخدماتها بكفاءة عالية وفعالية وتكون قادرة على التطوير والتحديث في المستقبل.

5. توصي الدراسة الباحثين بإجراء مزيد من الدراسات لمتغيرات جديدة (خاصة ما يرتبط بهيكل المشروع، إدارة حوكمة نظم المشروع، والتدقيق على أعمال تخطيط وتنفيذ المشروع).

المراجع العربية:

حماد، طارق عبد العال: حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
سليمان، محمد مصطفى (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة (1)، القاهرة، مصر.

عبدالنور، بن داود (2015). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.

Management. 2nd ed. Association for Project Management (APM), Buckinghamshire.

Ata ul Musawir, Carlos Eduardo Martins Serra, Ofer Zwikael, Imran Ali, Project governance, benefit management, and project success: Towards a framework for supporting organizational strategy implementation, In International Journal of Project Management, 2017, ISSN0263-7863, <https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2017.07.007>.

Biesenthal, C., Wilden, R., 2014. Multi-level project governance: trends and opportunities. Int. J. Proj. Manag. 32 (8), 1291–1308.

Charles Amoatey, Mawuena Vincent Kodzo Hayibor, (2017) "Critical success factors for local government project stakeholder management", Built Environment Project and Asset Management, Vol.7 Issue: 2, pp.143-156, <https://doi.org/10.1108/BEPAM-07-2016-0030>

David I. Wilson, Nick Pelham, Colin F. Duffield, (2010) "A review of Australian PPP governance structures", Journal of Financial Management of Property and Construction, Vol.15 Issue:3, pp.198-215, <https://doi.org/10.1108/13664381011087470>

Desu, M. M., and Raghavarao, D. (1990), Sample Size Methodology,

مصطفى، نورة أحمد، البعد السلوكي والأخلاقي المبادئ الحوكمة رؤية إسلامية، بحوث فقهية، 2012م.

المراجع الأجنبية:

Abednego, M.P., Ogunlana, S.O., 2006. Good project governance for proper risk allocation in public-private partnerships in Indonesia. Int. J. Proj.Manag. 24 (7), 622–634.

Ahola, T., Ruuska, I., Artto, K. and Kujala, J. (2014), "What is project governance and what are its origins?", International Journal of Project Management, Vol. 32 No. 8, pp. 1321-1332. [Google Scholar] [Crossref], [ISI] [Infotrieve]

Ahola, T., Ruuska, I., Artto, K., Kujala, J., 2014. What is project governance and what are its origins? Int. J. Proj. Manag. 32 (8), 1321–1332.

Ahola, Tuomas & Ruuska, Inkeri & Artto, Karlos & Kujala, Jaakko. (2014). What is project governance and what are its origins?. International Journal of Project Management. 32. 1321–1332. 10.1016/j.ijproman.2013.09.005.

Alvarez-Dionisi, L.E., Turner, J.R., 2012. Project governance: reviewing the past, envisioning the future.

APM, 2011. Directing Change: A Guide to Governance of Project

- governance contexts. *Int. J. Proj. Manag.* 33 (6), 1377–1392.
- Joslin, R., Müller, R., 2015. Relationships between a project management methodology and project success in different project governance contexts. *Int. J. Proj. Manag.* 33 (6), 1377–1392.
- Khang, D.B., Moe, T.L., 2008. Success criteria and factors for international development projects: a life-cycle-based framework. *Proj. Manag. J.* 39 (1), 72–84.
- Markus Hällgren, Marcus Lindahl, (2017) "Coping with lack of authority: Extending research on project governance with a practice approach", *International Journal of Managing Projects in Business*, Vol. 10 Issue: 2, pp.244-262, <https://doi.org/10.1108/IJMPB-04-2016-0036>
- Mayle, B.A., Peace, A.J. & Gill, R.M.A. (1999). How many deer? A field guide to estimating deer populations. *Forestry Commission Fieldbook* 18.
- Merrow, E.W., 2011. *Industrial Megaprojects: Concepts, Strategies and*
- Mohamed Yamin, Adriel K.S. Sim, (2016) "Critical success factors for international development projects in Maldives: Project teams' perspective", *International Journal of Managing Projects in Business*, Vol. 9 Issue: 3, pp.481-
- Boston: Academic Pres
- Front-End Decision Making in Major Projects. Palgrave Macmillan,
- Garland, R., 2009. *Project Governance: a Practical Guide to Effective Project Decision Making*. Kogan Page Publishers.
- Hagen, K.P., 2010. (Market oriented approaches to environmental policy). Concept report no 24.
- Ika, L.A., Hodgson, D., 2014. Learning from international development projects: blending critical project studies and critical development studies. *Int. J. Proj. Manag.* 32 (7), 1182–1196.
- importance of managing the project front-end. In: Williams, T.W., Samset, K.,
- Janssen, M. and van der Voort, H. (2016), "Adaptive governance: towards a stable, accountable and responsive government", *Government Information Quarterly*, Vol. 33 No. 1, pp. 1-5. [Google Scholar] [Crossref], [ISI] [Infotrieve]
- Janssen, M. and van der Voort, H. (2016), "Adaptive governance: towards a stable, accountable and responsive government", *Government Information Quarterly*, Vol. 33 No. 1, pp. 1-5. [Google Scholar] [Crossref], [ISI] [Infotrieve]
- Joslin, R., Müller, R., 2015. Relationships between a project management methodology and project success in different project

- governance of knowledge in project-based organizations. *Int. J. Proj. Manag.* 30 (8), 865–876.
- Pinto, J.K., 2014. Project management, governance, and the normalization of deviance. *Int. J. Proj. Manag.* 32 (3), 376–387.
- PMI, 2013. A Guide to the Project Management Body of Knowledge (PMBOK Guide). 5th ed. Project Management Institute (PMI), Inc., Pennsylvanniapp. 39–67. Practices for Success. Wiley (384 pp.).
- Prause, C.R. and Durdik, Z. (2012), “Architectural design& documentation: waste in agile development?”, *International Conference on Software and System Process, ICSSP Proceed-ings*, pp.130-134. [Google Scholar] [Crossref].
- Samset K, Gro HolstVoldenb definition of projects: Ten paradoxes and some reflections regarding project management and project governance, In *International Journal of Project Management*, Volume 34, Issue 2, 2016, Pages 297-313, ISSN 0263 7863, <https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2015.01.014>.
- Samset, K., 2008a. Concepts and decision- rationality and chance. Some paradoxes and reflections. Presentation to the 3rd International Symposium on Project Governance. The Norwegian University of Science and technology/ Concept , Trondheim, Norway (September)
- 504,<https://doi.org/10.1108/IJMP-B-08-2015-0082>.
- Müller, R. and Martinsuo, M. (2015), “The impact of relational norms on information technology project success and its moderation through project governance”, *International Journal of Managing Projects in Business*, Vol. 8 No. 1, pp. 154-176. [Google Scholar] [Link], [ISI] [Infotrieve]
- Müller, R., 2009. *Project Governance (Fundamentals of Project Management)*. Ashgate Publishing Group.
- Müller, R., Lecoivre, L., 2014. Operationalizing governance categories of projects. *Int. J. Proj. Manag.* 32 (8), 1346–1357.
- Nielsen, B.B., 2010. Strategic fit, contractual, and procedural governance in alliances. *J. Bus. Res.* 63 (7), 682–689.
- Odeh, R. E., and Fox, M. (1991), *Sample Size Choice: Charts for Experiments with Linear Models* (2nd ed.), New Y ork: Marcel Dekker
- Ofer Zwikael, John Smyrk, Project governance: Balancing control and trust in dealing with risk, In *International Journal of Project Management*, Volume 33, Issue 4, 2015, Pages 852-862, ISSN 0263-7863, <https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2014.10.012>.
- Pemsel , S. , Müller , R., 2012. The

- Tadege Shiferaw, A., Jonny Klakegg, O., Haavaldsen, T., 2012. Governance of public investment projects in Ethiopia. *Proj. Manag. J.* 43 (4), 52–69.
- Too, E.G. and Weaver, P. (2013), “The management of project management: a conceptual framework for project governance”, *International Journal of Project Management*, Vol. 32 No. 8, pp. 1382-1394. [Google Scholar] [Crossref], [ISI] [Infotrieve]
- Too, E.G., Weaver, P., 2014. The management of project management: a conceptual framework for project governance. *Int. J. Proj. Manag.* 32 (8), 1382–1394.
- Zwikael, O., Smyrk, J., 2015. Project governance: balancing control and trust in dealing with risk. *Int. J. Proj. Manag.* 33 (4), 852–862.
- Samset, K., 2014. Strategic and tactical performance of mega-projects- between successful failures and inefficient successes. In: Priemus, H., van Wee, Bert (Eds.), *International Handbook on Mega- Projects*. Edward Elgar Publishing, UK (Chapter 2).
- Samset, K., Volden, G.H., 2016. Front-end definition of projects: ten paradoxes and some reflections regarding project management and project governance. *Int. J. Proj. Manag.* 34 (2), 297–313.
- Sanderson, J., 2012. Risk, uncertainty and governance in megaprojects: a critical discussion of alternative explanations. *Int. J. Proj. Manag.* 30 (4), 432–443.
- Sanderson, J., 2012. Risk, uncertainty and governance in megaprojects: a critical discussion of alternative explanations. *Int. J. Proj. Manag.* 30 (4), 432–443.
- Sanderson, J., 2012. Risk, uncertainty and governance in megaprojects: a critical discussion of alternative explanations. *Int. J. Proj. Manag.* 30 (4),
- SK McGrath, SJ Whitty Redefining governance: from confusion to certainty and clarity (2015)- *International Journal of Managing Projects in Business*,
- Sunnevaag, K. J. (Eds.), *Making Essential Choices with Scant Information*.

أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن

د.فادي حامد القضاة* د.بلال هاشم النصور** د.زياد علي الشوابكة***

تاريخ وصول البحث: 2019/3/12م تاريخ قبول البحث: 2019/8/26م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار، ولغايات تحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة خاصة ببناء على مجموعة من الدراسات السابقة لقياس متغيرات الدراسة بدقة. ويتألف مجتمع الدراسة من جميع المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في المراكز الرئيسة لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ مجتمع الدراسة (558) مفردة، في حين بلغت عينة الدراسة (60) منظمة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.941) وهي ذات قيمة معنوية عند ($p \leq 0.05$). كما جاءت الاستدامة في المرتبة الأولى والتعلم مدى الحياة في المرتبة الثانية ليفسرا ما قيمته (50%) من التباين في التغيير التنظيمي. كما أظهرت أيضاً وجود أثر ذي دلالة إحصائية لممارسات وخصائص المنظمة الذكية في بعدي التغيير التنظيمي (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والقدرة على التغيير التكنولوجي والخصائص). إضافة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخاصية التعلم مدى الحياة في تعزيز الابتكار لدى الشركات البحوث. وأخيراً وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، تم تقديم جملة من التوصيات العامة والخاصة من أهمها ضرورة الاهتمام بتعزيز خصائص المنظمة الذكية في الشركات ويجب على المنظمات الاستعداد للتغيير التنظيمي كمتغير داعم في تعزيز الابتكار.

الكلمات المفتاحية: خصائص المنظمة الذكية، التغيير التنظيمي، تعزيز الابتكار، قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

* أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة عجلون الوطنية.

** أستاذ مساعد، قسم التخطيط وإدارة المشاريع، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

*** أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية.

The Impact of Intelligent Organization's Characteristics on Enhancing Innovation

Abstract

This study aims to identify the impact of the features of Intelligent organization on innovation. To achieve the objective of the study, a questionnaire was developed. The study population consisted of all managers, heads of departments and staff working in the Communications and Information Technology (CIT) companies. The results of the study showed a statistically significant impact on the organization's smart features in promoting innovation. It also revealed a statistically significant impact on the organization's smart practices and features in the organizational change. Further, the results showed a statistically significant impact on organizational change in promoting innovation. And a statistically significant impact of life education on the innovation. Finally, based on the results, a number of general and special recommendations were presented, the most important of which is the need to pay attention to enhancing the features of the smart organization in companies. Organizations must prepare for organizational change as a supportive variable in promoting innovation.

Keywords: Communications and Information Technology Sector, Enhancing innovation, Organizational change, Intelligent organization's Characteristics.

المقدمة:

وتسارع وتيرة التقدم التكنولوجي في الشبكات والمعدات، وزيادة تنافسية المنظمات مما عزز الحاجة لخصائص ومتطلبات المنظمة الذكية لتعزيز الابتكار (R. (Mindell, 2004). B. Cattell; Plucker; Kafuman) تعد منظومة عمل المنظمة أحد أهم متطلبات التطوير وبديلاً جيداً للنظام

لقد كان لمساهمات (Wiener, 1941) ومن خلال نظرية التغذية الراجعة (feedback theory) الدور الأساسي في تأسيس فكرة الذكاء المنظمي، هذا وسبب التغيير الحاصل في البيئة التشغيلية والتكنولوجية، وازدياد أهمية اقتصاد المعرفة،

الفردية، ومن خلال ذلك ظهر مفهوم المنظمات الذكية كاستجابة للتغيرات التكنولوجية والتطور في الشبكات والتحول السريع في المعرفة التكنولوجية، بهدف تطوير المزايا التنافسية بما يضمن الاستجابة للتغير في حاجات العملاء وسلوكياتهم، وإعادة تنظيم أصول وموارد المنظمة. (Ali et al, 2007)(Yolles, 2005) (Jung, 2009)

مشكلة وأسئلة الدراسة:

تعاني منظمات الأعمال الأردنية من عدم توافر متطلبات المنظمة الذكية بالشكل الذي يمكنها من الاستجابة لتغيرات بيئة الأعمال، حيث بينت الدراسات ان الأردن يحتل المرتبة (79) عالمياً و(التاسع) عربياً في مؤشر الابتكار العالمي، حيث بلغ عدد الشركات التي أغلقت أبوابها لعام 2018 (2158) شركة وذلك بسبب عجزها عن تبني خصائص المنظمات الذكية وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات في البيئة المحيطة وهو رقم يعكس تراجعاً واضحاً في قدرة المنظمات الأردنية مقارنة بمستويات تقدم الابتكار في الأردن. (مؤشر الابتكار العالمي، 2018). وبناء على ما تقدم يلاحظ أن هنالك فجوة في بيئة الابتكار قد تعود إلى البيئة المؤسسية للدولة، أو الضعف في رأس المال البشري،

وتراجع مستويات البحث العلمي، وضعف المخرجات المعرفية والتكنولوجية وعدم توافر المنظمات الذكية والتي ستقوم هذه الدراسة بدراستها وتحليلها. وبسبب التغير والتعقد في حاجات العملاء التكنولوجية، وتغير شكل الوظائف ودخول العديد من الشركات العالمية إلى سوق المنافسة المحلي، وتأثر أداء الشركات وتراجعها غير المسبوق (مجلس السياسات الاقتصادي، 2018)، فإن مشكلة الدراسة يمكن أن تلخص في أن العديد من الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لم تحدث الأثر الإيجابي المأمول في تعزيز الابتكار وخاصةً بوجود المتغير الوسيط التغير التنظيمي وبالتالي سد الفجوة المعرفية فيما يتعلق بالمحاور أعلاه. وستحاول الدراسة الإجابة على الاسئلة التالية:

- 1- ما أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ(الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الاستراتيجية، التعلم مدى الحياة، والاستدامة) في تعزيز الابتكار بأبعاده (بحث الفرص والتحديات، طرح الأفكار الجديدة، والتطوير والاختبار)؟
- 2- ما أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الاستراتيجية، التعلم مدى الحياة،

والاستدامة) في التغيير التنظيمي؟ ويتفرع عنه:

أ- ما أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية في القدرة على التغيير التكنولوجي والخصائص؟

ب- ما أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية في القدرة على تصميم هيكل المنظمة؟

3- ما أثر التغيير التنظيمي على تعزيز الابتكار؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما أثر القدرة على التغيير التكنولوجي والخصائص في تعزيز الابتكار؟

ب- ما أثر القدرة على تصميم هيكل المنظمة في تعزيز الابتكار؟

4- هل يوجد دور وسيط للتغيير التنظيمي في أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان فيما إذا كان الأثر الإيجابي لممارسة خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار يتوقف على الدور الذي يلعبه التغيير التنظيمي، ويتفرع عنه الأهداف التالية:

1- التعرف على أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الإستراتيجية، التعلم

مدى الحياة، والاستدامة) في التغيير التنظيمي.

2- بيان أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الإستراتيجية، التعلم مدى الحياة، والاستدامة) في تعزيز الابتكار.

3- توضيح أثر التغيير التنظيمي المتمثل بالقدرة على التغيير التكنولوجي والخصائص وتصميم هيكل المنظمة لها في تعزيز الابتكار.

4- التعرف إلى الدور الوسيط الذي يمكن أن يلعبه التغيير التنظيمي في أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال محورين أساسيين هما:

1- الأهمية النظرية: تنبثق أهمية الدراسة النظرية من أهمية الموضوع نفسه المرتبط بخصائص المنظمة الذكية وضرورة توفيرها لمواكبة التقلب في بيئة الأعمال، وتعزيز قدرتها على الاستجابة والتكيف في ظل التحولات المعقدة والمتسارعة، من خلال تطوير الأعمال والأفكار بما يمكنها من البقاء والنمو والاستمرار. إضافة إلى قلة الدراسات العلمية- على حد علم الباحثين- التي تناولت موضوع خصائص المنظمة الذكية بوجود التغيير التنظيمي كمتغير وسيط في

البيئة العربية عامة والأردنية خاصة.

2- الأهمية العملية: وتتمثل في محاولة زيادة وعي مديري المنظمات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأهمية خصائص المنظمة الذكية ودورها كمفهوم معاصر في زيادة قدرة المنظمات على استشعار التغيرات الحاصلة في بيئتها. وإمكانية الاستفادة من النتائج التطبيقية للدراسة في معرفة طرق تعزيز الابتكار في المنظمات الذكية بهدف تنمية وتطوير قدرات ومهارات موظفيها في التغيير التنظيمي لتعزيز الابتكار. إضافة إلى أنه في ظل المنافسة الشديدة وغير المسبوقة، فإن المنظمات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بأمر الحاجة لأن تكون قادرة على التغيير التكنولوجي والخصائصي وتصميم هيكل تنظيمي لها باستخدام أساليب وطرق إدارية حديثة كممارسة خصائص المنظمة الذكية والتغيير التنظيمي لضمان البقاء والنجاح في تحقيق ميزة تنافسية.

متغيرات الدراسة:

تتكون الدراسة من المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير المستقل: ويتمثل بخصائص المنظمة الذكية، ويشمل العناصر التالية: (الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الاستراتيجية،

التعلم مدى الحياة، والاستدامة).

ثانياً: المتغير الوسيط ويتمثل بالتغيير التنظيمي، ويشمل عنصري (القدرة على التغيير التكنولوجي والخصائصي، والقدرة على تصميم هيكل المنظمة).

ثالثاً: المتغير التابع: ويتمثل بتعزيز الابتكار، ويشمل العناصر التالية: (بحث الفرص والتحديات، طرح الأفكار الجديدة، والتطوير والاختبار).

فرضيات الدراسة:

تشتمل الدراسة على الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) لخصائص المنظمة الذكية بأبعادها (الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الاستراتيجية، التعلم مدى الحياة، والاستدامة) على تعزيز الابتكار بأبعاده (بحث الفرص والتحديات، طرح الأفكار الجديدة، والتطوير والاختبار)، وينبثق عنها الفرضيات التالية:

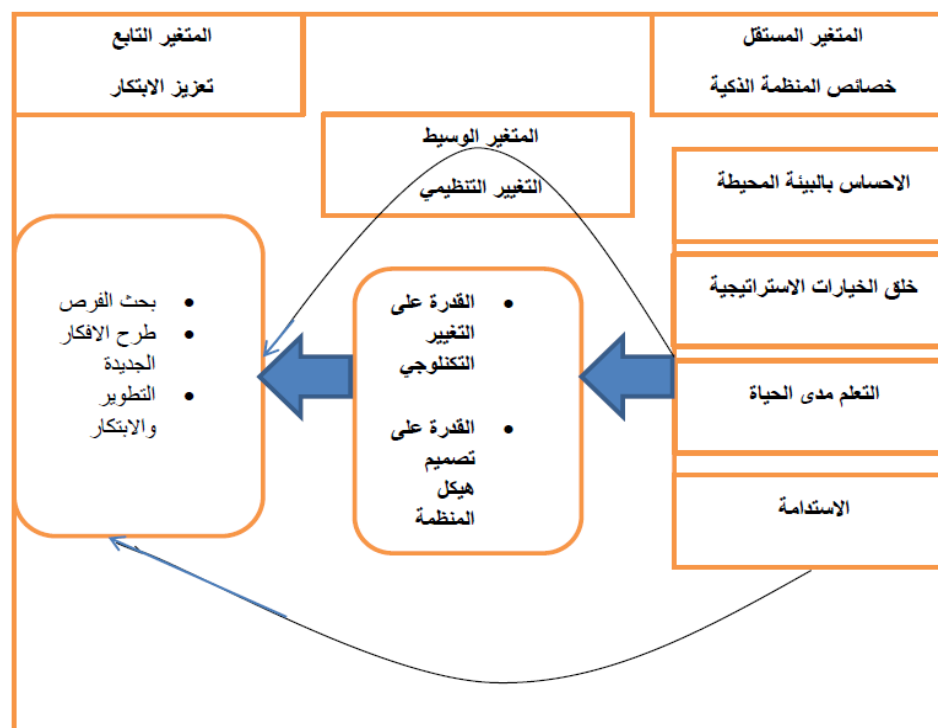
- الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) لخصائص المنظمة الذكية على التغيير التنظيمي.

- الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) للتغيير التنظيمي على تعزيز الابتكار.

- الفرضية الرئيسة الرابعة: لا يتوسط التغيير التنظيمي أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$).

أنموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وعناصرها، ولغرض تحديد خصائص المنظمة الذكية



التعريفات الإجرائية:

المنظمة الذكية: قابلية المنظمات ممثلة

بمديرها ورؤساء الأقسام والمشرفين الإداريين والموظفين على الالتزام بقدرات المعرفة الإبداعية لتحقيق الأهداف والتكيف مع البيئة تحت الضغوط كافة وتطوير المعرفة لدى

الشكل (1-1) أنموذج الدراسة (خصائص المنظمة الذكية وأثرها في تعزيز الابتكار بالاستفادة من دراسة كلا من:

(Halal, 1997), (Filos, 2005), (Schwaninger, 2009), (Lazarević et al, 2015), (Kasasbeh et al, 2016), (نوال, 2017), (قريشي وبياضي, 2017), (عياد وآخرون, 2018).

التغيير التنظيمي: تعديل رئيسي في بعض أجزاء المنظمة أو جميعها استجابةً للتغيرات في بيئة عمل المنظمة (نوال، 2017).

القدرة على التغيير التكنولوجي والخصائص: قدرة المنظمات على إحداث تغييرات مرتبطة بالخصائص الإنتاجية فيها، وكيفية أداء الأعمال. ويشمل مجمل أنواع التجهيزات والمكائن والخصائص المساعدة في أداء الأعمال. (صالح وآخرون، 2014).

القدرة على تصميم هيكل المنظمة: القدرة على إجراء تغييرات في الطرق والأساليب التي تصمم وتدار بها أعمال المنظمة. ويشمل تصميم الوظائف، علاقات الرؤساء بالمرؤوسين، توزيع السلطات، خصائص الهيكل، الإجراءات، النظم الإدارية والأهداف. (حريم وآخرون، 2006).

الابتكار: قدرة المديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين والإداريين في المنظمات على الإبداع الوظيفي وخلق حلول وأفكار ابتكارية جديدة تفيد المنظمة. (الدليمي وجواد، 2012).

تعزيز الابتكار: قدرة المديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين والإداريين في المنظمات بالاحتفاظ بما لديهم من قدرات ابتكارية تساعدهم في التعبير عن مشاكلهم والمشاركة في خلق حلول من خلال

العاملين لديها من خلال الانتظام والتوافق بين مجمل محاور عمل هذه المنظمات بذكاء لتحقيق مركز تنافسي ربحي. (Halal, 1997)

الإحساس بالبيئة المحيطة: مقدرة المنظمات الذكية على إدراك التعقيد البيئي وحالات عدم التأكد في بيئة الأعمال بطرق وأساليب تسهل خاصية اتخاذ القرارات الفعالة. (العطوشي وابو نعامة، 2013).

خلق الخيارات الاستراتيجية: قدرة المنظمات الذكية على تحسين وخلق طرق جديدة مبتكرة لإنجاز الأعمال تختار من بينها ما يلي احتياجاتها المستقبلية. (الدوري، 2016).

التعلم مدى الحياة: قدرة المنظمات الذكية على خلق وتوليد واكتساب المعارف من خلال التجارب والتي تقود إلى تغيير مستمر في السلوكيات والممارسات وأداء الأعمال. (إسماعيل، 2015).

الاستدامة: القدرة على الاستمرار والتجديد في الوسائل والأدوات والتكنولوجيا، وتعكس طول البقاء والازدهار للمنظمة، المتمثل في بناء رؤية مشتركة ذات قيمة وفيها مستوى من التنافسية، والتركيز على كسب التزام العاملين بتحقيقها من أجل الإبداع والابتكار لتعزيز الميزة التنافسية.

(Umachandran, 2015)□

الوصفي التحليلي من قبل الباحثين بهدف وصف واقع خصائص المنظمة الذكية وواقع تعزيز الابتكار ومن خلال بناء وتطوير استبانة من خلال الاعتماد على المقياس العالمي لدراسة كل من:

(Schwaninger, 2005)(Filos, 2005)(Halal, 1997), (Kasasbeh et al, 2015)(Lazarević et al, 2009) et al, 2016).

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبالغ عددها (227) مفردة وفق معادلة ستيفن ثامبسون في حين كان مجتمع الدراسة (558) مفردة.

وحدة التحليل والخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة:

تكونت وحدة التحليل للدراسة الحالية من المديرين ورؤساء الأقسام والمشرفين الإداريين والموظفين المختصين في المنظمات الذكية محل البحث، ويعود السبب في اختيار شركات الاتصالات لدورها وبيئتها الملائمة في ممارسة خصائص المنظمة الذكية. حيث رصد الباحثون مجتمع الدراسة للشركات المبحوثة والذي بلغ (558) مفردة ووفق معادلة ستيفن ثامبسون.

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

الأنشطة الابتكارية. (عياد وآخرون، 2017).
بحث الفرص والتحديات: البحث عن مجموعة الظروف الإيجابية التي يمكن أن تستمر لتحسين الوضع القائم في المنظمات الذكية عن طريق تحقيق الابتكار في المنظمة، وعن مجموعة الظروف والموارد والإمكانيات التي تحتاجها الإدارة في المنظمة الذكية وقدرتها على توفيرها عن طريق تحقيق الابتكار. (المرشدي، 2012).

طرح الأفكار الجديدة: الأنشطة الذهنية التي تعمل المنظمات الذكية ممثلة بمديرها ورؤساء الأقسام والمشرفين الإداريين على تعزيزها في جميع أقسامها بهدف الوصول إلى نتائج ابتكارية جديدة لاستخدامها في حل المشكلات القائمة وإيجاد الحلول الابتكارية. (عياد وآخرون، 2017).

التطوير والاختبار: هي منظومة التغييرات الحاصلة في مجتمع المنظمات الذكية من حيث النظم والقيم السائدة فيه وقياس قدرة المنظمات الذكية على أداء واجبات معينة ومواكبة التغيير عن طريق الإبداع وتعزيز الابتكار. (المرشدي، 2012).

منهجية الدراسة:

- أسلوب الدراسة: تعد الدراسة الحالية دراسة تطبيقية ميدانية، وتم استخدام المنهج

والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة.

المصادر الأولية: بهدف جمع البيانات من مجتمع الدراسة، ولأغراض الدراسة التطبيقية تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وقد تضمنت الاستبانة أربعة أجزاء أساسية هي:

الجزء الأول: ويتعلق بالتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات وهي (الجنس؛ والعمر؛ والمؤهل العلمي؛ وعدد سنوات الخبرة؛ والمسمى الوظيفي) لغرض وصف خصائص وحدة التحليل والتي تم عرضها سابقاً.

الجزء الثاني: تضمن مجموعة من الفقرات لقياس خصائص المنظمة الذكية عبر أربعة أبعاد رئيسية، وهي: (الإحساس بالبيئة المحيطة، خلق الخيارات الاستراتيجية، التعلم مدى الحياة، والاستدامة) و(24) فقرة لقياسها، مقسمة على النحو الآتي:

خصائص المنظمة الذكية	الإحساس بالبيئة	خلق الخيارات الاستراتيجية	التعلم مدى الحياة	الاستدامة
عدد الفقرات	6	6	6	6
ترتيب الفقرات	1-6	7-12	13-18	19-24
التغيير التنظيمي	تصميم هيكل المنظمة		التغيير التكنولوجي	
عدد الفقرات	5		4	
ترتيب الفقرات	25-29		30-33	
أبعاد تعزيز الابتكار	بحث الفرص والتحديات	طرح الأفكار الجديدة	التطوير والاختبار	
عدد الفقرات	3	3	3	
ترتيب الفقرات	34-36	37-39	40-42	

حيث بلغت عينة الدراسة (227) وقد تم توزيع (240) استبانة لضمان أكبر استجابة ممكنة. وتم استرجاع ما مجموعه (210) استبانة من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة أي هنالك (30) استبانة لم يتم استرجاعها. وبعد فحص الاستبانات المسترجعة، تبين وجود (20) استبانة غير مكتملة البيانات، وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل ما مجموعه (190) استبانة وبنسبة مئوية بلغت (83.7%) من عدد الاستبانات المسترجعة.

أدوات الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بتطوير استبانة. وتم استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات، وهما:

المصادر الثانوية: اعتمد الباحثون في معالجة الإطار النظري للدراسة على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة،

وتراوح مدى الاستجابة من (1-5) وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale كالآتي: حيث تكونت الاستبانة (أداة الدراسة) وبشكلها النهائي من الاعتماد على (3) مستويات في تصنيف المتوسطات الحسابية: 1-2.33 منخفض، 2.34-3.66 متوسط، 3.67-5 مرتفع. وفق مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale للدراسة وتحليل أفراد العينة المبحوثين.

اختبار أداة الدراسة:

تم التحقق من أداة الدراسة من خلال الاختبارات التالية:

صدق وثبات الأداة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والمختصين العاملين في قطاع الاتصالات، للتحقق من مدى صدق فقراتها، وسلامة لغتها، وتم الأخذ بملاحظاتهم. في حين بلغ معامل الاتساق الداخلي وفق مقياس كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) لكل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة (89%) وهي نسبة مقبولة لتعميم نتائج الدراسة.

الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري المتغير المستقل المتمثل بخصائص المنظمة الذكية، حيث تم توضيح مفهوم المنظمة الذكية وخصائصها،

والتغير الوسيط المتمثل بالتغيير التنظيمي حيث كان لمساهمات كل من (Downes, 1998; Drucker, 1999) الأثر الرئيس في التأثير على الخيارات الإستراتيجية للمنظمات، خاصة التوجه نحو المنظمات الشبكية الذكية، وعوالة المنظمات وحوسبتها، والتحول نحو المنظمة الرقمية، وضرورة التغيير من خلال التحول لقدرة المنظمة على التعلم، والتحول نحو موقف تنافسي متجدد من خلال معايير عمل تقوم على بناء الخيارات الإستراتيجية للتكنولوجيا، وقد أسس (Gardner, 1993) في كلية الأعمال في هارفارد فكرة ذكاء الأعمال وربطها بالقدرة على الإبداع في حل المشكلات، وتطوير منتجات تخلق القيمة لتحقيق الابتكار؛ من خلال تركيب الأفكار التي يتم تنسيقها بأسلوب فريد لحل المشكلات بصورة إبداعية (Karl-Erik Sveiby, 1997).

المنظمة الذكية:

مفهوم المنظمة الذكية:

تختلف المنظمات الذكية Intelligent Organizations عن غيرها من منظمات الأعمال كونها تناضل للبقاء والاستمرار بسبب التحديات البيئية، وتتكون من أنشطة وإجراءات ذات مرونة عالية، وتعزيز ثقافة وتعليم العاملين وتقليص الهياكل التنظيمية،

هي منظمة رشيقة لديها القدرة على التغيير وسرعة الحركة لتوليد معرفة تعزز من اقتناص الفرص البيئية وتعظم قدرة العاملين على تطوير البدائل الإستراتيجية وتعزز من التكيف مع التغيرات التكنولوجية.

(Kaufman, 1994) (Cronquist, 2005).

ومن منظور آخر يرى (Veryard, 2004) أن المنظمة الذكية تمتاز بالندرة وتوافر فيها عدد من المتطلبات فهي منظمة متعلمة تمتلك رأس مال بشري موهوب وتكنولوجيا معلومات متطورة، ومنظومة قيم مؤسسية تعتمد على الشفافية وإدارة الإبداع والتكنولوجيا وتحويل التغيير التنظيمي لشكل سلوكاً لعمل المنظمة، مشكلة وحدة اجتماعية هادفة يمتلك مديريها مستوى عالياً من المعرفة والحكمة للتعامل مع الفرص والتحديات من خلال مخزونها المعرفي.

خصائص المنظمة الذكية:

أشار كل من (Lazarević et al, 2015) إلى أن المنظمة الذكية هي في الأصل منظمة مستدامة؛ والاستدامة هي القدرة على الاستمرار والتجديد، وكلا المفهومين في الواقع مرتبطان. ويعكسان طول البقاء والازدهار، في حين التي تمثل خصائص للمنظمة لأغراض الدراسة جاءت كما يأتي:

والاستدامة وتحسين مستويات الدقة في التنفيذ والرقابة، مدعوماً بإعادة بناء منتجاتها وتجديدها من خلال التغيير وتعزيز الابتكار، بهدف تعزيز تنافسياتها وزيادة مستويات التأقلم البيئي.

فالمنظمات الذكية كمفهوم معاصر يدعو إلى التغيير في منظمات الأعمال من خلال تعزيز استقلاليتها واعتمادها على التعلم الإلكتروني، والذكاء الصناعي والتطوير التنافسي من خلال التحالفات واللامركزية والتدريب بهدف استثمار راس المال البشري من خلال بناء فرق العمل. فهي مدخل هدفه الأساس تعظيم عوامل ذكاء المنظمة مع استعدادها للقبول بالتغيير مما يكسب المنظمة القدرة على التعامل الإيجابي مع التطور وتعزيز الابتكار، وتحسين الإستراتيجيات التنافسية والتوسعية على المستويين المحلي والعالمي (Schwaninger, 2009).

أشار (Simic, 2005) في كتابه الذكاء المنظمي أن المنظمات الذكية مزيج من نظرية المنظمة والنظام، المستخدمة لاستراتيجيات معرفة بعيدة المدى، بهدف اتخاذ قرار يتسم بالذكاء، من خلال هيكل تنظيمي مرن قابل للتغيير، وشبكة اتصالات مبتكرة، تدعم القدرة على ابتكار سلع وخدمات جديدة. في حين يرى (Filos, 2005) أن المنظمة الذكية

1- الإحساس بالبيئة المحيطة: حيث إن المنظمة تمتلك رؤية إستراتيجية واضحة وهيكل تنظيمي قابل للتطوير، وتمتلك نظاماً رادارياً قادراً على تعريف المؤشرات البيئية المؤثرة حول المنظمة، وهي منظمة متيقظة تستجيب للمتغيرات البيئية بفاعلية من خلال تعزيز استخدام القدرات. في حين أن البيئة تعتبر مصدراً للفرص والتهديدات وتحوي الزبائن والموردين والمنافسين والعوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها والتي تحتاج المنظمة إلى خلق التوازن معها، كون العلاقة تبادلية تحتاج إلى صياغة نماذج الذكاء التي تدعم هذا التوازن والتي من أهمها (Matheson & Matheson, 2001) (Zhang & Majid, 2010).

2- خلق الخيارات الإستراتيجية: بينت دراسة (Kasasbeh et al, 2016) أن الخيار الإستراتيجي يعكس إحساس قوي بالهوية الذاتية للمنظمة ورسالتها وتوائمتها مع البيئة المحيطة؛ فهي قادرة على بناء فريق من الملتزمين والمتمسكين بخياراتها الإستراتيجية. وهي الوسيلة التي تحافظ على الميزة التنافسية من خلال البدائل الآمنة أو ذات المخاطر المحسوبة أو التميز الإستراتيجي، أو التنوع أو التركيز والتي تحتاج إلى تحليل ومراجعة مستمرة للتأكد من مصداقية واعتمادية

إستراتيجيات المنظمة. في حين بينت دراسة (Quinn, 2005) أن أهم مكون للخيارات الإستراتيجية هو تشكيل الإستراتيجية التي تناسب التموضع في السوق، واعتماد الخيار الإستراتيجي التنافسي.

3- التعلم مدى الحياة: المنظمة المتعلمة مدى الحياة هي منظمة ذات جدارة، وهي قاعدة أساسية للإبداع والابتكار فقد أكد (Clegg, 1999) أن التقليد الابتكاري هو الذي يحول التعلم إلى ابتكار ومن نشاط فردي إلى ممارسة سلوكية في حين أن التعلم التكيفي هو تعلم مستمر يهدف للتكيف مع البيئة، والمنظمة المتعلمة منظمة مندفعة لخاصية التغيير بصورة مستمرة، والتعلم خاصية تتم من خلال التدريب والتعليم ونقل المهارات واكتساب معارف تدعم خاصية التطوير والابتكار والإبداع، كما أن التعلم يطور سلوكيات العاملين والخبرة الإدارية وأولويات العمل ووسائل حل المشكلات وتعديل الرؤى بما يتوافق مع التغيير في البيئة المحيطة (Snežana, 2015).

4- الاستدامة: المنظمة الذكية هي منظمة قادرة على الاستمرار والاستدامة والتطوير والتجديد، والاستمرار متطلب رئيس في التحسن للبيئة والاستجابة لها بصورة

مستديمة بما يعزز قدرات التغيير والتكيف مع البيئة، واستمرارية تماسك المنظمة الذكية واستمرارية دافعية الإنجاز للعاملين، حيث أشار (A. M. Shahi et al, 2012) إلى أن الاستمرارية تشمل التجريب والإبداع والاستمرار في التجديد والتطوير وفق متطلبات البيئة، واستدامة خصائص المنظمة الذكية، والحفاظ على سلوكيات أخلاق الأعمال والدوافع والخوافز، بما يضمن تقليل الكلف وتوفير شبكة من العلاقات مع الزبائن وتحقيق رضا أصحاب المصالح وقدراتهم داخل وخارج المنظمة.

التغيير التنظيمي: يعتبر التغيير التنظيمي مطلباً أساسياً نحو تحويل أو تعديل المنظمة لموقف استراتيجي أفضل لأسباب متعددة، وينتج عنه اختلافات في طبيعة التفاعلات والعلاقات بين متغيرات واقع معين. والتغيير التنظيمي هو تعديل أساسي في جميع أجزاء المنظمة أو بعضاً منها. ويأخذ التغيير صوراً وأشكالاً متعددة أبرزها التغيير المخطط، والتغيير الطارئ (Geiger and Makri, 2006)

أما أنواع التغيير فيشمل التغيير في المنظمات تغيير التكنولوجيا والخصائص: ويشمل تكنولوجيا المعلومات والمكائن والتجهيزات، الخصائص الإنتاجية، تتابع

الأنشطة، ونظام الرقابة. وتغيير هيكل المنظمة والتصميم: ويشمل تصميم الوظائف، التقسيم، علاقات الرؤساء بالمرؤوسين، توزيع السلطة، وأساليب التنسيق. وتغيير الأفراد: ويتطلب دراسة وتحليل وإجراء تغيير في السلوكيات، المهارات، الأداء، الإدراك، والتوقعات. وستعمد الدراسة الحالية إلى اعتماد التغيير التنظيمي كمتغير وسيط رئيسي يتضمن متغيران فرعيان هما: القدرة على التغيير التكنولوجي والخصائص، والقدرة على تصميم هيكل المنظمة. (الغالي والعامري، 2011) (الخفاجي ومنصور، 2009).

الابتكار:

مفهوم تعزيز الابتكار:

إن ظهور مصطلح الابتكار كان بفضل جوزيف شومبيتر (Schumpeter, 1939)، الذي أبرز وبين أن الابتكار ظاهرة لها أهمية إستراتيجية كبيرة على الميزة التنافسية للمشاريع الاقتصادية، وعرف الابتكار على أساس أنه: تلك الخاصية التي تشمل كافة التجديدات المرتبطة بأنواع المنتجات المختلفة والجديدة بمزايا ومواصفات جديدة، أساليب وطرق الإنتاج أو تنظيم المؤسسة لغرض تحقيق نتائج إيجابية في الأرباح، أو في كمية المخرجات، وتخفيض التكاليف، ومن ثم

تخدم عمل المنظمة، ونظام مكافآت عادل ومناخ تنظيمي داعم.

التطوير والاختبار: هي منظومة التغيير في قيم المنظمة الدافعة للابتكار وهي خاصية تعتمد على تشخيص الحاجات وتطوير حلول إبداعية بمعايير عالمية واختبارها محلياً وتطويرها عالمياً، من خلال نموذج أولي يدفع لدراسة التوافق بين المنتج ومتطلبات السوق، ومراجعة التطورات والتحديات بصورة مستمرة، من خلال منظومة ترابطية للحزمة التكنولوجية الابتكارية وهي من أكثر العوامل المحفزة للابتكار. (بوريش، 2016).

الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

الدراسات العربية:

- دراسة بومدين (2013) بعنوان: "تأثير الخصائص العامة للمديرين والمؤسسات في الابتكار: دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الخصائص العامة للمدراء والمؤسسات في الابتكار بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ حيث اعتمدت الدراسة على استبانة وقد استجاب لهذا البحث 122 مؤسسة، توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق معنوية في طبيعة ومستويات الابتكار لدى المدراء يمكن

المساهمة في تحسين مستويات الأرباح من خلال عمل جماعي يدعم التطبيق الناجح للأفكار المبدعة والخلاقة في المنظمة. (الدليمي وجواد، 2012) (عجيلات، 2012) (النور، 2017).

عوامل تعزيز الابتكار:

البحث عن الفرص والتحديات: لقد أوضح (قريشي وبياضي، 2018) أن من أهم عوامل تحفيز الابتكار البحث عن الفرص والتحديات من خلال تحليل عوامل البيئة المحيطة وأن العوامل الشخصية من بين العوامل التي تعمل على تعزيز الابتكار، إضافة إلى: المرونة والاستقلالية في العمل والانفتاح على الآخرين والثقة الذاتية والنشاط والدافعية في كشف الفرص من خلال استثمار أمثل للموارد المادية والبشرية والمالية والمعلوماتية.

طرح الأفكار الجديدة: بين (حسين، 2015) أنه يمكن تعزيز الابتكار من خلال العوامل التنظيمية مثل (اللامركزية) التي تساهم في تحفيز الفرد على الابتكار والتفكير في عدد من البدائل من خلال منهجية تعتمد على القيادة التحويلية والدعم التنظيمي لحل إبداعي للمشكلات، وتشجيع العاملين على تقديم وإيجاد الأفكار والحلول المبتكرة التي

أن تعزى إلى خصائصهم العامة (الجنس، السن، نوع الوظيفة، المستوى التعليمي، الأقدمية). كما تبين عدم وجود فروق معنوية في طبيعة ومستويات الابتكار، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات للمدراء ومتخذي القرارات من أهمها عقد تحالفات إستراتيجية فيما يتعلق بالابتكارات.

- دراسة الكعبي (2015) بعنوان: "دور التمكين الإداري في تعزيز الابتكار التنظيمي".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور التمكين الإداري في تعزيز الابتكار التنظيمي لعينة مكونة من (118) فرداً في كلية الرافدين الجامعية حيث توصلت إلى أنه يمكن تعزيز الابتكار التنظيمي من خلال التمكين الإداري في ظل بيئة الأعمال سريعة التغير، أما أهم التوصيات كانت ضرورة تهيئة مناخ تنظيمي مناسب يتصف بالوضوح في تبادل المعلومات والمعرفة من أجل تعزيز الابتكار التنظيمي.

- دراسة الردايدة (2016) بعنوان: "أثر خصائص المنظمة الذكية في إدارة الأزمات في المستشفيات الخاصة بمدينة عمان".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر خصائص المنظمة الذكية في إدارة الأزمات في المستشفيات الخاصة بمدينة عمان. وكانت

عينة الدراسة قد شملت (314) فرداً أجابوا على استبانة الدراسة التي أوصت بضرورة الاهتمام من قبل المستشفيات محل الدراسة بتحديد حالات اللاتأكد البيئي المتعلقة بقراراتها تجاه الحالات الطارئة والأزمات المحتملة والتواصل مع المختصين لمعالجتها، والتخطيط لمعالجة الأزمات من خلال خصائص المنظمة الذكية.

- دراسة السعيد (2016) بعنوان: "العوامل المؤثرة على الابتكار في مناخ عمل فرق مشاريع البحث الجامعي في الجزائر".

يهدف موضوع الدراسة إلى تقديم فهم حيوي للعوامل الكامنة، التي لها تأثير إيجابي في مناخ عمل فرق البحث باعتباره عاملاً حاسماً في تحقيق نتائج ابتكارية، في نهاية إنجاز مشاريع البرنامج الوطني تم إجراء الدراسة الميدانية لعينة غير عشوائية شملت (119) مفردة، حيث توصلت الدراسة إلى تطوير نموذج مفاهيمي للعوامل الكامنة، تجتمع في فئتين رئيسيتين: المجموعة الأولى تكون من العوامل الداخلية تتحكم بها طبيعة العمل من داخل فريق البحث؛ والمجموعة الثانية تتكون من العوامل الخارجية، وتسيطر عليها الظروف التي يتشكل ويعمل فيها الفريق.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Goh, 2006) بعنوان:

"Creating Intelligent Enterprises in the Singapore Construction Industry to Support a Knowledge Economy".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإمكانات المتوافرة لدى شركات قطاع المقاولات في سنغافورة وذلك من خلال إجراء مقارنات مع نفس الشركات في مجموعة من الدول مثل الدنمارك، والسويد، وفنلندا ومنطقة الشمال ككل. تكون مجتمع الدراسة وعينتها من (754) شركة تعمل في القطاع، وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات يمكنها من أن تصبح منظمات ذكية. وأن الاستفادة من البنية التحتية للاتصالات، وتنفيذ نظم تخطيط موارد المنظمة لتحقيق التكامل بين قواعد البيانات والتطبيقات، والاستثمار في بناء قدرات ذكاء الأعمال يعزز من قدراتها.

- دراسة (Nasabi & Safarpour, 2009)

بعنوان: "Key Factors in Achieving to an Intelligent Organization in the View of Employee in Shiraz University of Medical Science in 2008"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة في تحقيق المنظمة الذكية من وجهة نظر العاملين في جامعة شيراز للعلوم

الطبية في العام 2008. وقد تكونت عينة الدراسة من (280) عاملاً في الجامعة تم اختيارهم بطريقة عشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن العوامل الرئيسة لتحقيق المنظمة الذكية تتمثل في الرؤية الإستراتيجية، التغيير، المحاذاة، نشر المعرفة، تطوير البدائل الإستراتيجية والاستدامة.

- وفي دراسة أجراها (Wong et al., 2005)

تناولت موضوع: "Entrepreneurship, Innovation and Economic Growth".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الريادة والابتكار ونمو الاقتصاد، وقد بينت النتائج أن وجود نسبة عالية من المشاريع الجديدة، أو مدى انتشار الأعمال لا يضمن تحسين الأداء وتسريع معدلات نموه، وعدم وجود علاقة خطية متداخلة بين الابتكار وخلق مشاريع مقبولة وأن الوسيلة الرئيسة للمنظمة تبني الفكر الريادي من خلال تطوير المشاريع التي تقوم على تعزيز الابتكار وأن الريادة تدعم أعمال الذكاء في القطاع وتعزز من النمو الاقتصادي.

- كما تعرضت دراسة كل من (Leskovar-

2007) Spacapan and Bastic إلى موضوع:

"Differences in the Ability of

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

تحليل النتائج:

تحليل خصائص عينة الدراسة الوظيفية والديموغرافية:

يوضح الجدول (1)، الخصائص الشخصية والوظيفية والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي).

-تحليل نتائج خصائص عينة الدراسة الوظيفية والديموغرافية والتعليق عليها:

إذ تبين النتائج المعروضة في الجدول (1) أن نسبة (63.2%) من عينة الدراسة هم من الذكور، وما نسبته (36.8%) هم من الإناث. وهذا ما يعكس أن مجتمع المنظمات المبحوثة مجتمع يبرز فيه الاعتماد على الفئة الذكورية، وأن تمثيل الفئة الأنثوية جيد قياساً بالفئة الذكورية. في حين أن نسبة (8%) من عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم من 30 سنة فأقل، وأن نسبة (12%) من عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم أكثر من 30 إلى 35 سنة، كما أظهرت النتائج أن نسبة (33%) من عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم أكثر من 35 إلى 40 سنة، وأن نسبة (20%) من عينة الدراسة هم ممن تتراوح أعمارهم أكثر من 40 إلى 45 سنة) وهو ما يؤشر إلى التركيز

Organizations to Innovate Under Transition Economies". □

تناولت الدراسة الاختلافات في قدرة المنظمات على الابتكار في ظل الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي أن الشركات التي لديها توجه إستراتيجي نحو الابتكار لم تحقق نجاحات كبيرة فيما يتعلق بالقدرة على الابتكار، أو بتحقيق مزايا تنافسية مستدامة بالمقارنة مع الشركات التي لديها توجهات إستراتيجية نحو التكلفة والجودة. ويرجع ذلك إلى أن القدرات التنظيمية الداخلية المتمثلة أساساً في الثقافة التنظيمية، وروح المبادرة، والتوجه نحو السوق، محققة بشكل طفيف في الشركات التي تعلن أن لها توجهات إستراتيجية داعمة للابتكار.

وقد استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في التعرف على وتحديد خصائص المنظمات الذكية ومكونات تعزيز الابتكار في قطاعات اقتصادية عربية ودولية، وخاصةً تلك التي تمر باقتصاديات انتقالية ساعية إلى البقاء والنمو والاستمرارية في بيئة الأعمال. كما تم الاستفادة من الإستراتيجيات المتنوعة والمتبعة في تعزيز الابتكار في العديد من المنظمات.

الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس			
المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	120	63.2%
	أنثى	70	36.8%
	المجموع	190	100%
العمر	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	سنة فأقل 30	15	8%
	أكثر من 30 سنة - 35 سنة	22	12%
	أكثر من 35 سنة - 40 سنة	63	33%
	أكثر من 40 سنة - 45 سنة	38	20%
	أكثر من 45 سنة - 50 سنة	28	15%
	51 سنة فأكثر	24	12%
	المجموع	190	100%
المؤهل العلمي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	بكالوريوس	127	67%
	دبلوم عال	32	17%
	ماجستير	23	12%
	دكتوراه	8	4%
	المجموع	190	100%
عدد سنوات الخبرة	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	5 سنوات فأقل	27	14%
	من 6- أقل من 10 سنوات	54	28%
	من 10- أقل من 15 سنة	76	41%
	15 سنة فأكثر	33	17%
	المجموع	190	100%
المسمى الوظيفي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	مدير	23	12%
	رئيس قسم	37	20%
	مشرف اداري	39	21%
	موظف	91	47%
	المجموع	190	100%

خبرتهم الخاصة من 10- أقل من 15 سنة، وأخيراً تبين أن إجمالي النسبة المئوية للمبحوثين من عينة الدراسة ممن لديهم خبرة أكثر من 16 سنة بلغت (17%).

جدول (2): قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا. يظهر الجدول اختبار (كرونباخ ألفا) لمعامل الثبات للاستبانة الذي بلغ (89.1%) مما يعني أن الأسئلة تصب جميعها في الغرض العام المراد قياسه مما يؤكد ثبات أداة الدراسة.

جدول (2): قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا		
المحور	الفقرات	معامل الثبات
الإحساس بالبيئة المحيطة	1-6	82.7%
خلق الخيارات الاستراتيجية	7-12	73.5%
التعلم مدى الحياة	13-18	76.5%
الاستدامة	19-24	69.2%
خصائص المنظمة الذكية	1-24	86.6%
تصميم هيكل المنظمة	25-29	83.3%
التغيير التكنولوجي والخصائص	30-33	89.3%
التغيير التنظيمي	25-33	88.4%
تعزيز الابتكار	34-42	89.5%
الاستبانة ككل	1-42	89.1%

اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة لابد من تطبيق تحليلات الانحدار (Simple and Multiple Regression Analyses). ولكن

العالي من المنظمات محل الدراسة على العنصر الشبابي، بسبب حاجة هذا القطاع لاستقطاب كفاءات شبابية قادرة على تقديم الخدمات بصورة ابتكارية تمكن المنظمات من مواكبة التطورات العالمية، كما تعكس عينة الدراسة التركيبة الديموغرافية للمجتمع الأردني الفتي. وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي كان نسبة (67%) من عينة الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس في اختصاصاتهم، وأن نسبة (17%) من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدبلوم العالي في اختصاصاتهم، وأن (16%) من عينة الدراسة هم من حملة شهادة الدراسات العليا في اختصاصاتهم وأخيراً وهذا دليل على المستويات التعليمية العالية التي يتحلى بها العاملين من وحدة التحليل في المنظمات الذكية، وقدرة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على استقطاب أصحاب المؤهلات العلمية المميزة.

وبالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (1) أن ما نسبته (14%) من عينة الدراسة هم ممن تقل عدد سنوات خبرتهم الخاصة عن 5 سنوات، وأن (28%) هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم الخاصة من 5- أقل من 10 سنوات، وأن (41%) هم من تتراوح عدد سنوات

- 4- اختبار التوزيع الطبيعي (Test of Normality).
 اختبار أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، أجرى الباحثون كلاً من فحص الالتواء والتفلطح (Skewness-Kurtosis) وكذلك فحص Kolmogorov-Smirnov ويظهر الجدول رقم (3) أن جميع قيم Skewness وقيم Kurtosis تراوحت بين ± 2.54 وهذا يدل على أن جميع بيانات متغيرات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً حسب نتائج هذا الاختبار. (Hair et al., 2006).
- قبل استخدام هذه الاختبارات لا بد من اختبارات جاهزية وصلاحية البيانات للتأكد من سلامتها وصحتها لإجراء مثل هذه التحاليل وكما يأتي:
- 1- وجوب أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Normal Distribution).
 - 2- وجوب استقلالية متغيرات الدراسة وعدم وجود تداخل فيما بينها (Multicollinearity).
 - 3- وجوب أن لا يتجاوز معامل ارتباط كل متغير مع المتغيرات الأخرى (Correlations) 80% وفي حال عدم توفر هذه الشروط يجب استخدام (Non-Parametric Tests).

جدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام فحص Skewness-Kurtosis.

متغيرات الدراسة	الإحساس بالبيئة المحيطة	خلق الخيارات الاستراتيجية	التعلم مدى الحياة	الاستدامة	تصميم هيكل المنظمة	التغيير التكنولوجي	تعزيز الابتكار
Kurtosis	-0.090	0.934	0.383	1.055	0.549	0.690	-0.048
Skewness	0.475	0.753	0.564	0.633	0.513	0.592	0.599

وكذلك يظهر الجدول رقم (4) واعتماداً على اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام فحص Kolmogorov-Smirnov أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لجميع أبعاد متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة (p≤0.05)، وهذا يشير إلى أن أبعاد متغيرات الدراسة موزعة طبيعياً حسب هذا الاختبار. ولذا واعتماداً على نتائج الاختبارين السابقين فإن بيانات هذه الدراسة تتصف بأنها موزعة توزيعاً طبيعياً.

جدول (4): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام فحص Kolmogorov-Smirnov.

متغيرات الدراسة	الإحساس بالبيئة المحيطة	خلق الخيارات الاستراتيجية	التعلم مدى الحياة	الاستدامة	تصميم هيكل المنظمة	التغيير التكنولوجي	تعزيز الابتكار
Sig.	0.000*	0.001*	0.002*	0.001*	0.000*	0.001*	0.030*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (p≤0.05).

1- اختبار استقلالية متغيرات الدراسة
(Multicollinearity): اختبار استقلالية
متغيرات الدراسة وعدم تداخلها مع بعضها
بعضاً، تم الاعتماد على القيم الإحصائية لـ
Tolerance و Variance Inflation Rate، وللتأكد
من استقلالية متغيرات الدراسة يجب أن
تكون قيم Tolerance أكبر من 0.20 وقيم
VIF أقل من 10. (Hair et al., 2006).

جدول (5): اختبار استقلالية متغيرات الدراسة (Multicollinearity)

متغيرات الدراسة	الإحساس بالبيئة المحيطة	خلق الخيارات الإستراتيجية	التعلم مدى الحياة	الاستدامة	تصميم هيكل المنظمة	التغيير التكنولوجي	تعزيز الابتكار
VIF	1.327	1.766	1.598	1.659	1.390	1.622	1.347
Tolerance	0.732	0.569	0.618	0.597	0.714	0.611	0.715

دمج بعض المتغيرات مع بعضها بعضاً. وهذا
الاختبار يعزز من درجة التأكد من استقلالية
المتغيرات وعدم تداخلها مع بعضها البعض
وبالتالي صلاحيتها وجاهزيتها لاستخدام
تحاليل الانحدار (Regression Analyses)
وبالرجوع إلى الجدول رقم (6) فإننا نلاحظ
أن درجة ارتباط كل متغير في هذه الدراسة
مع نفسه ومع متغيرات الدراسة الأخرى.

2- اختبار معامل الارتباط (Bivariate Pearson
Correlation):

تم تطبيق اختبار معامل الارتباط
(Bivariate Pearson Correlation) وذلك للتأكد
من أن معاملات الارتباط بين متغيرات
الدراسة لا تتجاوز في حدها الأعلى (80%)
(Hair et al., 2006) لكي لا يكون هناك
ارتباط عال بين متغيرات الدراسة مما يستدعي

جدول (6): اختبار معامل الارتباط (Bivariate Pearson Correlation)

متغيرات الدراسة	الإحساس بالبيئة المحيطة	خلق الخيارات الإستراتيجية	التعلم مدى الحياة	الاستدامة	تصميم هيكل المنظمة	التغيير التكنولوجي والخصائص	تعزيز الابتكار
الإحساس بالبيئة المحيطة	00.1						
خلق الخيارات الإستراتيجية	0.282**	1.00					
التعلم مدى الحياة	0.458**	0.509**	1.00				
الاستدامة	0.371**	0.590**	0.427**	1.00			
تصميم هيكل المنظمة	0.387**	0.518**	0.506**	0.741**	1.00		
التغيير التكنولوجي والخصائص	0.383**	0.320**	0.478**	0.432**	0.508**	1.00	
تعزيز الابتكار	0.298**	0.391**	0.278**	0.469**	0.377**	0.513**	1.00

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة (p≤0.05).

واعتماداً على نتائج اختبارات جاهزية وصلاحيّة البيانات الثلاث السابقة فإنه يمكننا الآن استخدام اختبارات تحليلات الانحدار للإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها.

الفرضية الرئيسة الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة خصائص المنظمة الذكية (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة) في تعزيز الابتكار

عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$). ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط والجدول رقم (7) يوضح ذلك. يتضح من الجدول رقم (7) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (25.446) بمستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05). مما يشير إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المنظمة الذكية وتعزيز ابتكار المنظمة.

ولذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل

جدول (7): اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة الأولى

R الارتباط	Beta اتجاه العلاقة وقوتها	معامل R^2	Adjusted R^2	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
0.452	0.452*	0.204	0.191	25.446	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

البديلة. وتشير قيمة Beta إلى أن أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز ابتكار المنظمة كان إيجابياً وتبلغ قوة هذه العلاقة 45.2% واعتماداً على قيمة Adjusted R^2 فإن القدرة التفسيرية والتنبؤية (التباين) لخصائص المنظمة الذكية في تعزيز ابتكار المنظمة بلغت 20.4%.

وتم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل خاصية من خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة) في تعزيز ابتكار المنظمة. والجدول رقم (8) يبين هذه النتائج.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد خصائص المنظمة الذكية على تعزيز ابتكار المنظمة

خصائص المنظمة الذكية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الإحساس بالبيئة المحيطة	0.106	0.079	0.129	1.301	0.196
خلق الخيارات الإستراتيجية	0.152	0.111	0.154	1.386	0.189
التعلم مدى الحياة	-0.001	0.104	-0.001	-0.008	0.991
الاستدامة	0.427	0.145	0.326	2.941	0.003*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

ويتضح من الجدول (8)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن خاصية الاستدامة فقط لها أثر ذو دلالة إحصائية على تعزيز ابتكار المنظمة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.941)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$)، ولم يتبين أي تأثير لخصائص (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة) على تعزيز ابتكار المنظمة، فقد بلغت قيم (t) (1.301، و1.386، و-0.008) على التوالي وبدلالة إحصائية ($p \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسة الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة خصائص المنظمة الذكية (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة في التغيير التنظيمي عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$) واختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر ممارسة خصائص المنظمة الذكية في التغيير التنظيمي في شركات الاتصالات.

والجدول رقم (9) يوضح ذلك. ويتضح من الجدول رقم (9) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (86.543) بمستوى دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) مما يشير إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المنظمة الذكية والتغيير التنظيمي. ولذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة. وتشير قيمة Beta إلى أن أثر خصائص المنظمة الذكية في التغيير التنظيمي هو إيجابي وتبلغ قوة هذه العلاقة 69.2%.

واعتماداً على قيمة Adjusted R² فإن القدرة التفسيرية والتنبؤية (التباين) لخصائص المنظمة الذكية في التغيير التنظيمي بلغت 46.9%. كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل خاصية من خصائص المنظمة الذكية (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة في التغيير التابع (التغيير التنظيمي). والجدول رقم (10) يبين هذه النتائج.

جدول (9): اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة الثانية

R الارتباط	Beta اتجاه العلاقة وقوتها	R ² معامل التحديد	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية (p)
0.692	0.692*	0.478	86.543	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار دراسة تطبيقية فادي القضاة وبلال النور وزيد الشوابكة

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص المنظمة الذكية في التغيير التنظيمي

خصائص المنظمة الذكية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الإحساس بالبيئة المحيطة	0.900	0.570	0.126	1.584	0.120
خلق الخيارات الاستراتيجية	0.700	0.810	0.080	0.079	0.934
التعلم مدى الحياة	0.248	0.740	0.297	3.359	0.001*
الاستدامة	0.543	0.103	0.475	5.298	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

ويتضح من الجدول رقم (10)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن عمليتي التغيير التنظيمي المتمثلة بـ (التعلم مدى الحياة والاستدامة) لهما أثر ذو دلالة إحصائية في التغيير التنظيمي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.359 و 5.298) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$)، ولم يتبين أي أثر لخاصيتي الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية على التغيير التنظيمي، فقد بلغت قيم (t) (1.584 و 0.079) على التوالي وبدلالة إحصائية ($p \leq 0.05$).
والآن نقوم بفحص الفرضيات الفرعية التالية التابعة للفرضية الرئيسة الثانية:
H02:1: اختبار لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة خصائص المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول (11): اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الأولى (H02:1)

R	Beta	R ²	معامل التحديد	Adjusted R ²	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
0.679	0.669*	0.468		0.456	85.020	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

ويتضح من الجدول (11) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (85.020) بمستوى دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) مما يشير إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المنظمة الذكية وقدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص. ولذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة. وتشير قيمة Beta إلى أن أثر خصائص المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص كان إيجابياً وتبلغ قوة هذه العلاقة 66.9%. واعتماداً على نتائج التحليل فإن القدرة التفسيرية والتنبؤية

أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار دراسة تطبيقية فادي القضاة وبلال النور وزيد الشوابكة

لخصائص المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص بلغت 45.6%. كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل خاصية من خصائص المنظمة الذكية (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة) في المتغير التابع (قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص)، والجدول رقم (12) يبين هذه النتائج.

جدول (12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر خصائص المنظمة الذكية على قدرة المنظمة على الإحساس بالبيئة المحيطة					
الاحساس بالبيئة المحيطة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الاحساس بالبيئة المحيطة	0.500	0.057	0.066	0.890	0.382
خلق الخيارات الاستراتيجية	0.550	0.800	0.590	0.692	0.495
التعلم مدى الحياة	0.170	0.730	0.193	2.316	0.023*
الاستدامة	7.170	0.102	0.593	6.987	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

ويتضح من الجدول رقم (12)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن خاصيتي المنظمة الذكية المتمثلة بـ (التعلم مدى الحياة والاستدامة) لهما أثر ذو دلالة إحصائية على قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.316 و 6.987) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$)، ولم يتبين أي أثر لخصائص (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية) على قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والخصائص، فقد بلغت قيم t المحسوبة (0.890 و 0.692) على التوالي وبدلالة إحصائية ($p \leq 0.05$).
 H02:2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة عمليات المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) واختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط للتعرف على أثر خصائص المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة. والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول (13): اختبار الانحدار البسيط للفرضية الفرعية الثانية (H02:2)					
R الارتباط	Beta اتجاه العلاقة وقوتها	R ² معامل التحديد	Adjusted R ²	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
0.518	0.518*	0.274	0.268	36.992	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

القدرة التفسيرية والتنبؤية (التباين) لعمليات المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل بلغت 26.8%. كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل خاصية من عمليات المنظمة الذكية (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الاستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة) في المتغير التابع (قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل)، والجدول رقم (14) يبين هذه النتائج.

ويتضح من الجدول رقم (14)، وبمتابعة

ويتضح من الجدول رقم (13) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (36.992) بمستوى دلالة إحصائية ($p \leq 0.05$). مما يشير إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات المنظمة الذكية وقدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل. ولذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة. وتشير قيمة Beta إلى أن أثر عمليات المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل كان إيجابياً وتبلغ قوة هذه العلاقة 51.8% واعتماداً على قيمة Adjusted R² فإن

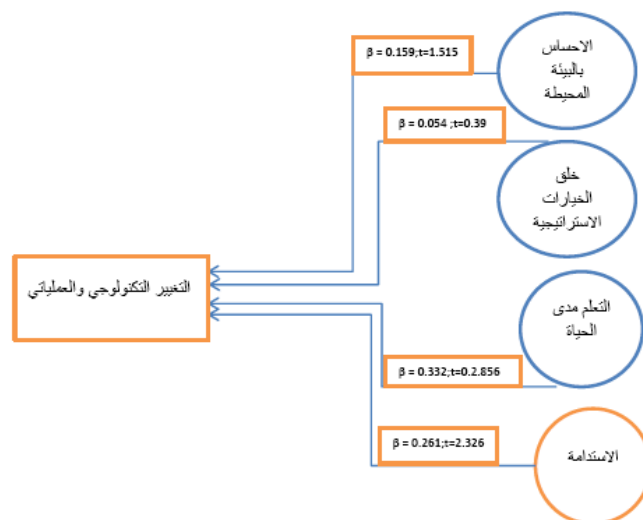
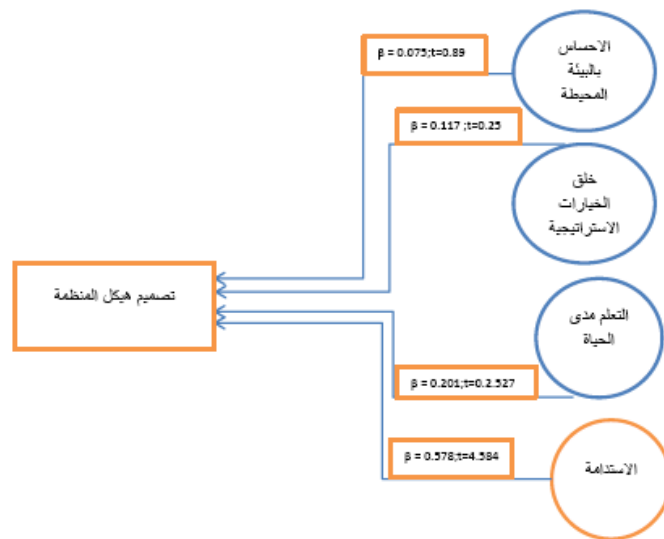
جدول (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر عمليات المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل

خصائص المنظمة الذكية	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الإحساس بالبيئة المحيطة	0.130	0.087	0.147	1.532	0.140
خلق الخيارات الاستراتيجية	-0.042	0.123	-0.038	-0.341	0.736
التعلم مدى الحياة	0.326	0.112	0.315	2.876	0.005*
الاستدامة	0.368	0.156	0.260	2.421	0.021*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

قيم اختبار (t) أن خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (التعلم مدى الحياة والاستدامة) لهما أثر ذو دلالة إحصائية على قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.876 و 2.421) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$)، ولم يتبين أي أثر لـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الاستراتيجية) على قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة، فقد بلغت قيم (t) (1.532 و -0.341) على التوالي وبدلالة إحصائية ($p \leq 0.05$).

قيم اختبار (t) أن خصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (التعلم مدى الحياة والاستدامة) لهما أثر ذو دلالة إحصائية على قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.876 و 2.421) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$)، ولم يتبين أي أثر لـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الاستراتيجية) على قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة، فقد بلغت قيم (t) المحسوبة (2.876 و 2.421) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$).



* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($p \leq 0.05$).

الشكل (2) تحليل المسار.

وبالرجوع للشكل رقم (2) وبالأخص

قيم (t) فإننا نلاحظ وجود علاقة وأثر بدلالة إحصائية بين عمليات التعلم مدى

الحياة والاستدامة والتغيير التنظيمي ببعديه (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والتغيير التكنولوجي والعملي) عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) كما يظهر الشكل معاملات

والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل. وهذه نتيجة منطقية حيث أن التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة يتطلب إعادة ترتيب أصول وعمليات المنظمة فضلاً عن الامام بطرق تتفق مع التغيرات الجديدة.

الفرضية الرئيسة الثالثة (H03): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتغيير التنظيمي (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والقدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي) في تعزيز الابتكار عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$) ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار البسيط والجدول رقم (15) يوضح ذلك.

المسار (β) والقدرة التفسيرية (R^2) لخصائص المنظمة الذكية المتمثلة بـ (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الاستراتيجية، والتعلم مدى الحياة، والاستدامة) على كل بعد من إبعاد التغيير التنظيمي (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والتغيير التكنولوجي والعملياتي). واعتماداً على النتائج الواردة في الشكل رقم (2)، فإننا نجد أن القدرة التفسيرية لخصائص المنظمة الذكية هي الأعلى في تصميم هيكل المنظمة. وعليه، يمكن أن نستنتج أن خصائص المنظمة الذكية تعزز من قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياتي أكثر من تعزيزها لقدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي

جدول (15): اختبار الانحدار البسيط للفرضية الرئيسة الثالثة

الارتباط R	Beta اتجاه العلاقة وقوتها	R^2 معامل التحديد	Adjusted R^2	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (p)
0.513	0.513*	0.269	0.261	36.112	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($p \leq 0.05$).

وتقبل البديلة. إذ تشير قيمة Beta إلى أن أثر التغيير التنظيمي (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والقدرة التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة) في تعزيز الابتكار كان إيجابياً وتبلغ قوة هذه العلاقة 51.3%. واعتماداً على قيمة R^2 Adjusted فإن القدرة التفسيرية والتنبؤية (التباين) للتغيير التنظيمي في ابتكاره بلغت

ويتضح من الجدول رقم (15) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (36.112) بمستوى دلالة إحصائية ($P \leq 0.05$) مما يشير إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير التنظيمي المتمثل بـ (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والقدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي) ($p \leq 0.05$) وتعزيز الابتكار. ولذلك ترفض الفرضية الصفرية

26.1%. كما تم استخدام اختبار الانحدار والمتعدد للتعرف على أثر كل بعد من أبعاد التغيير التنظيمي (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والقدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة) في المتغير التابع (تعزيز الابتكار)، والجدول رقم (16) يبين هذه النتائج.

جدول (16) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد التغيير التنظيمي (القدرة على تصميم هيكل المنظمة والقدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للإحساس بالبيئة المحيطة) في تعزيز الابتكار.					
أبعاد التغيير التنظيمي	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
القدرة على تصميم هيكل المنظمة	0.159	0.106	0.149	1.531	0.129
القدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي	0.389	0.090	0.441	4.321	0.000*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ($P \leq 0.05$).

تعزيز الابتكار عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) ولاختبار الفرضية الرئيسة الرابعة، تم الاعتماد على فحص المسار لاختبار الأثر المباشر وغير المباشر لممارسة خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار. تم اتباع أربع خطوات الواردة في منهج Baron and Kenny (1986) لبيان الدور الوسيط التغيير التنظيمي في أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار والتي تفترض ما يلي: أولاً: تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع فقط. ثانياً: تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط. وثالثاً: تحليل العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع. ورابعاً: تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بوجود المتغير الوسيط. ويمكن اختصار المراحل الأربع السابقة بخطوتين باستخدام تحليل المسار كما يلي: أولاً: تحليل المسار بين المتغير المستقل

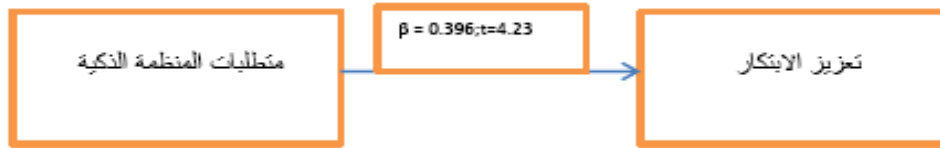
ويتضح من الجدول رقم (16)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن بعد القدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل له أثر ذو دلالة إحصائية على تعزيز ابتكار المنظمة، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.321)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$)، ولم يتبين أي أثر للقدرة على التغيير التكنولوجي والعملياتي في تعزيز الابتكار، فقد بلغت قيمة (1.531) (t) وبدلالة إحصائية ($p \leq 0.05$) وهذه نتيجة منطقية حيث أن تصميم هيكل المنظمة وحده لا يكفي لخلق أثر إيجابي على تعزيز الابتكار، فلا بد أن يقترن ويتكامل مع الأصول الأخرى لتحسين تعزيز الابتكار.

الفرضية الرئيسة الرابعة (H04): لا يتوسط التغيير التنظيمي أثر عمليات المنظمة الذكية في

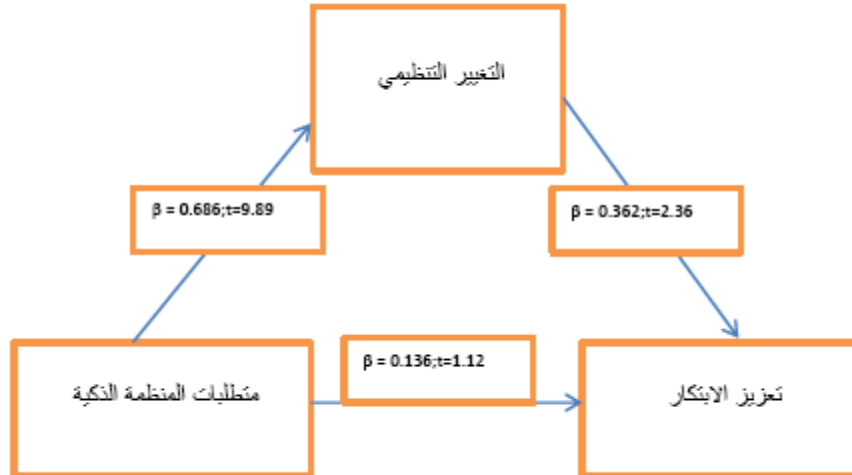
أثر خصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار دراسة تطبيقية فادي القضاة وبلال النور وزياد الشوابكة

والمتغير التابع دون وجود المتغير الوسيط. التابع بوجود المتغير الوسيط، والشكل رقم
وثانياً: تحليل المسار بين المتغير المستقل والمتغير (3-1) يوضح التفاصيل.

1- نتائج تحليل المسار دون وجود المتغير الوسيط (الأثر المباشر).



2- نتائج تحليل المسار بوجود المتغير الوسيط (الأثر غير المباشر):



P: path; β: path coefficient, R²: Coefficient of Determination

الشكل (3-2) نتائج تحليل المسار

الابتكار. ولكن عند إدخال التغيير التنظيمي
متغيراً وسيطاً، يتضح من الشكل رقم (3-2)
أن معامل المسار المباشر أصبح β = 0.136 إذ
إن قيمة T المحسوبة = 1.12 أقل من قيمة T
الجدولية = 1.96 عند α ≥ 0.05 عند دخول
المتغير الوسيط. وهذا يشير إلى عدم وجود
أثر لممارسة عمليات المنظمة الذكية في تعزيز

يتضح من الشكل رقم (3-1) أن معامل
المسار للأثر المباشر p1 يساوي β = 0.396
لممارسة عمليات المنظمة الذكية في تعزيز
الابتكار، حيث بلغت قيمة T المحسوبة = 4.23
أكبر من T الجدولية = 1.96، إذ تستطيع
ممارسة عمليات المنظمة الذكية تفسير ما
مقداره R² = 0.16 من التباين في تعزيز

الابتكار. أما الأثر غير المباشر لممارسة عمليات المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار بوجود متغير التغيير التنظيمي يساوي $0.248 = 0.362 \times 0.686 = (P2 \times P3)$ وكلا المسارين (عمليات المنظمة الذكية التغيير التنظيمي؛ التغيير التنظيمي تعزيز الابتكار) ذي دلالة إحصائية عند مستوى ، حيث بلغت قيم T المحسوبة على التوالي وهي أكبر من الجدولية 1.96 عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

توصلت نتائج الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية لعمليات المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار، إذ تبين أن الاستدامة له أثر ذو دلالة إحصائية في تعزيز الابتكار، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.941)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) كما هو وارد في الجدول رقم (8).

2- لم يتبين أي أثر لخصائص (الإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية، والتعلم مدى الحياة) في تعزيز الابتكار. واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه (Quinn, 2005) من أن التغيير التنظيمي لها

أثر إيجابي في تعزيز الابتكار. كما اتفقت ما توصل إليه (Ali et al, 2007) من أن خاصية التعلم مدى الحياة تعدّ أساسية لتحسين تعزيز الابتكار. كما اتفقت مع ما توصل إليه. (Simic, 2005)

3- توصلت الدراسة أن التعلم مدى الحياة لها أثر مباشر في تعزيز الابتكار للشركة. كما كانت هذه النتيجة متسقة مع ما توصل إليه كل من (Cronquist al., 2012) من وجود أثر إيجابي لخصائص المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار. لكنها اختلفت مع (Matheson & Matheson, 2001) إذ توصلوا إلى عدم وجود أثر مباشر لعمليات التغيير التنظيمي في تعزيز الابتكار.

4- توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لممارسة خصائص المنظمة الذكية في التغيير التنظيمي، حيث جاءت الاستدامة في المرتبة الأولى ثم التعلم مدى الحياة وفسرا ما مقداره (49.9%) من التباين في التغيير التنظيمي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.452 و 4.470) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($p \leq 0.05$) كما هو وارد في الجدول رقم (11).

5- لم يتبين أي أثر إيجابي للإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية في

التغيير التنظيمي. واتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Jung., 2009) من أن الإحساس بالبيئة يؤدي إلى تحسين تعزيز الابتكار من خلال بعض متغيرات التغيير التنظيمي. كما اتفقت مع ما توصل إلي (قريشي وبياضي، 2018) من أن قدرات التغيير التنظيمي المتمثلة بعوامل او عمليات المنظمة ترفع من القدرة الابتكارية للمنظمة مما يخلق قدرة ديناميكية تؤدي إلى تحسين التغيير التنظيمي التشغيلي. واتفقت مع ما توصل إليه (الدليمي وجواد، 2013) من أن قدرات التغيير التنظيمي مما يؤدي إلى تعزيز الابتكار.

6- توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لممارسة خصائص المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني، إذ إن التعلم مدى الحياة والاستدامة لهما أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني، في حين لم يتبين أي أثر إيجابي للإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني. هناك أثر إيجابي لممارسة عمليات المنظمة الذكية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل. وجاءت

التعلم مدى الحياة في المرتبة الأولى ثم تلاها الاستدامة في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني للتغيرات الحاصلة في بيئة المنظمة.

7- لا يوجد أي أثر للإحساس بالبيئة المحيطة، وخلق الخيارات الإستراتيجية في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل. أن القدرة التفسيرية لممارسة خصائص المنظمة الذكية هي الأعلى في قدرة المنظمة على تصميم هيكل المنظمة وليس في قدرة المنظمة على التغيير التكنولوجي والعملياني للتغيرات الحاصلة في بيئة العمل. وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير التنظيمي (القدرة على التغيير التنظيمي والقدرة على التغيير التكنولوجي والعملياني) وتعزيز الابتكار. واتفقت هذه النتيجة مع (الخفاجي، نعمه ومنصور، طاهر، 2009؛ Kasasbeh et al, 2016).

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية لإدارات الشركات وللباحثين في المستقبل كالآتي:

1. توصي الدراسة المنظمات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الاهتمام

من خلال استخدام مزيج من مقاييس تعزيز الابتكار وربطها بالظواهر التنظيمية الأخرى كممارسة عمليات المنظمة الذكية والتغيير التنظيمي.

5. توصي الدراسة بتطوير مقاييس التغيير التنظيمي والاداء للتحقق من مدى مناسبة تطبيق هذه المقاييس والتأكد من الحاجة إلى تطوير مقاييس تناسب الشركات الأردنية بشكل خاص، حيث ركزت الدراسة الحالية على شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولكنها لم تدرس باقي القطاعات الاقتصادية. وبناء عليه، فالباحثون مدعوون للتحقق من نتائج هذه الدراسة من خلال تطبيق أنموذجها وفرضياتها وأسئلتها على قطاعات اقتصادية مختلفة خاصة أن التكنولوجيا ستغير شكل المنظمات ما لم تكن مستعدة للتغيير سواء في تصميم الهيكل أو في عملياتها.

6. تناولت الدراسة الحالية التغيير التنظيمي ببعديه تصميم هيكل المنظمة والتغيير التكنولوجي والعملياتي لقياس أثر التغيير التنظيمي على تعزيز الابتكار لكنها لم تبين مدى قدرة المنظمة على تصميم هيكل المنظمة وكيفية التأثير على قدرته في أحداث التغيير التكنولوجي والعملياتي. لذلك، فالدراسات المستقبلية مدعوة لبيان أثر قدرة المنظمة على

بعمليات الإحساس بالبيئة المحيطة والتعلم مدى الحياة وتحسين مستويات أعمالها من خلال تطوير البدائل الإستراتيجية لزيادة إمكانات التغيير التكنولوجي والعملياتي لها بشكل فعال، وذلك من خلال التركيز على الاستدامة لضمان استمرارية عمليات الابتكار والإبداع من خلال توفير المناخ التنظيمي المحفز يعمل لتحسين أدائها .

2. توصي الدراسة المنظمات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات زيادة قدرتها على التغيير التكنولوجي والعملياتي من خلال استخدام الأدوات والأساليب المناسبة كممارسة عمليات المنظمة الذكية المختلفة واستغلال النظم التكنولوجية الحديثة لتحسين أدائها وبناء هيكل تنظيمي قابل للتغيير.

3. توصي الدراسة المنظمات بإعادة ترتيب قدراتها والاعتماد على موارد بشرية موهوبة وتغيير شكل الوظائف التقليدية نحو الروبوت الآلي وخاصة في العمليات الانتاجية للخدمات والسلع لكي تتمكن من مواكبة التطور والتغير في بيئة العمل والقدرة على استثمار الفرص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تمتاز بالسرعة والتغير المستمر.

4. توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية

تصميم هيكل المنظمة والقدره على التغيير التكنولوجي والعملياتي وبيان أثر ذلك على تعزيز الابتكار.

7. أخيراً أظهرت الدراسة الحالية أن التغيير التنظيمي يتوسط أثر ممارسة عمليات المنظمة الذكية في تعزيز الابتكار. وهذه النتيجة مبنية على آراء وتصورات ورؤى اصحاب مصالح متنوعين في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوصي الدراسة بالقيام بالدراسات المستقبلية التحقق من هذه النتيجة من خلال الاعتماد على آراء مستجيبين متعددين داخل قطاعات جديدة.

المراجع العربية:

الدليمي، سراء ثامر عبود، وشوقي ناجي جواد. (2013). دور التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الابتكار في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

النور، إياد عبدالفتاح. أثر تطبيق الذكاء التسويقي على تعزيز الابتكار: دراسة مقارنة بين مؤسسات الأعمال السلعية والخدمية في الأردن. المجلة العربية للإدارة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية مج37، ع2 (2017): 219-246.

بوريش، هشام. "دور الابتكار والإبداع في

تطوير أداء الموانئ وشركات النقل البحري". في أبحاث المؤتمر العلمي الدولي حول: الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح-الأردن، (2016): 317-327.

تقرير الأردن على مؤشر الابتكار العالمي- صحيفة الرأي، 2018.

حسين، عبد الكريم علي. "إستخدام آلية السينكتس SYNECTICS في الحلول الابتكارية والأفكار الجديدة". مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية: جامعة بابل- مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية مج5، ع1 (2015): 438-452.

خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردن-2018 2022 مجلس السياسات الاقتصادية وزارة التخطيط والتعاون الدولي- الأردن.

قريشي، محمد، وصفاء بياضي. "الابتكار التكنولوجي في المؤسسات: أنواعه، مصادره والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: جامعة زيان عاشور بالجلفة مج11: ص 280-287.

المراجع الأجنبية:

M. Shahi, B. Issac and J. R. Modapothala, (2012) "Intelligent Corporate

- Organizations in the Digital Age. Integration of ICT in Smart Organizations. 10.4018/978-1-59140-390-6.ch001.
- Gardner, H. (1993). Multiple intelligences: The theory in practice. New York, NY: Basic Books
- Jung, Y. (2009). An approach to organizational intelligence management (A framework for analyzing organizational intelligence within the construction process- from ProQuest Dissertations & Theses Global.
- Kasasbeh Mohammed Mufaddy, Al-Kasasbeh, Saleh Alshekh Mohammad & AL - Faouri, Abeer Hmoud, (2016). Smart Organization Characteristics and its Impact on Social and Environmental Performance: An Empirical Study on Jordan Phosphate Mines Company, International Journal of Business and Management 'Vol. 11, No. 8; 2016.
- Kaufman, A. S. (1994). Intelligence testing with the WISC-III. New York: Wiley.
- Lazarevi, Snežana & Luki, Jelena. (2015). Building Smart Organization Through Learning and Development of Employees.
- Matheson, D., & Matheson, J. (2001). "Smart organizations perform better", Industrial research institute, Inc., P.P. 49-54
- Mindell, D. A. (2004). Between Sustainability report scoring solution using machine learning approach to text categorization," IEEE Conference on Sustainable Utilization , pp. 227-232.
- Ali E. Akgün, John Byrne, Halit Keskin, (2007) "Organizational intelligence: a structuration view", Journal of Organizational Change Management, Vol. 20, Issue: 3, pp.272-289, <https://doi.org/10.1108/09534810710740137>.
- Batey, Mark & Furnham, Adrian. (2006). Creativity, Intelligence, and Personality: A Critical Review of the Scattered Literature. Genetic, social, and general psychology monographs. 132. 355-429.
- Clegg, S. (1999). Globalizing the Intelligent Organization: Learning Organizations, Smart Workers, (Not So) Clever Countries and the Sociological Imagination. Management Learning 30 (3), pp. 259-280.
- Cronquist, B. (2005). "Organizational intelligence: a dynamic knowledge creating activity embedded in organizational routines" Working paper, Informatics research group, Kristianstad university, Sweden.
- Drucker, P. (1999). Management challenges for the 21st century. New York, NY: Harper Audio.
- Edvinsson, L., & Malone, Michael. (1997). Intellectual Capital. New York, NY: HarperBusiness
- Filos, Erastos. (2006). Smart

scanning: An application of information literacy skills at the workplace. J. Information Science. 36.719-732.

Human and Machine: Feedback, Control, and Computing before Cybernetics. Baltimore: The Johns Hopkins University Press

Quinn, James Brain (2005). The Intelligent Enterprise a New Paradigm. Academy of Management Executive, Vol. 19, No. 4.

Schwaninger, Markus. (2009). Intelligent Organizations- Powerful Models for Systemic Management. University of St.Gallen. 10.1007/978-3-540-85162-2

Simic, Ivana. (2005). Organizational Learning as a Component of Organizational Intelligence. Management, Information and Marketing Aspects of the Economic Development of the Balkan Countries. 189-196.

Sveiby, K. E. (1997). The new organizational wealth. San Francisco, CA: Berrett- Koehler Publishers, Inc

Veryard, R. (2004). "Towards organizational intelligence". Veryard projects, Online at: <http://www.veryard.com>

Wilensky, Harold. 1967. Organisational intelligence: knowledge and policy in government and industry. New York, NY: Basic Books.

Yolles, Maurice. (2005). Organisational Intelligence. Journal of Workplace Learning.

Zhang, Xue & Majid, Shaheen & Foo, Schubert. (2010). Environmental

أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على أسعار الأسهم في بورصة عمان (الأردن)

الباحث سيف صلاح القضاة* و أ.د. أحمد إبراهيم ملاوي**

تاريخ قبول البحث: 2019/8/26م

تاريخ وصول البحث: 2019/2/25م

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على مؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (1980-2014). ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (PP). وأظهرت النتائج أن المتغيرات غير ساكنة بمستوياتها ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند المقطع. وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المتحركة (DOLS).

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لسعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على المؤشر العام لأسعار الأسهم. حيث إن أي ارتفاع فيه بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 1.1314%. وبذلك يلاحظ أن النتائج المتعلقة بوجود أثر إيجابي لسعر الصرف الحقيقي على أسعار الأسهم تتفق مع المنهج التقليدي. كما أظهرت النتائج أيضا وجود أثر إيجابي لكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وأثر سلبي لكل من سعر الفائدة الحقيقي وعرض النقد على المؤشر العام لأسعار الأسهم في بورصة عمان.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، بورصة عمان، المؤشر العام لأسعار الأسهم، طريقة المربعات الصغرى المتحركة.

The Impact of the Real Exchange Rate of the Jordanian Dinar against the U.S Dollar on the Stocks' prices in Amman Stock Exchange (Jordan)

Abstract

This study aims to investigate the impact of the real exchange rate of the Jordanian Dinar against the U.S Dollar on the Stocks' Price in Amman

* باحث اقتصادي - الأردن.

** أستاذ، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

Stock Exchange during the period (1980-2014). Several diagnostic tests have been utilized such as Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips-Perron (PP) tests for stationarity. The results showed that the variables are not static in their levels, whereas their first differences are stationary. The dynamic ordinary least squares (DOLS) is applied. The results showed that the real exchange rate of the Jordanian dinar against the U.S dollar has a positive impact on the stocks' price index, where an increase in real exchange rate by 1% leads to an increase in the stocks' price by 1.1314%. The positive impact is completely consistent with the traditional approach. The results also showed that real GDP, exports, and FDI have positive impacts, whereas the real interest rate and money supply have negative impacts on stocks' price in Amman Stock Exchange.

Keywords: Amman Stock Exchange, DOLS, Exchange Rate, Stocks' Price Index.

مقدمة:

يلعب السوق المالي دوراً مهماً في الاستفادة من رؤوس الأموال الفائضة ومن ثم توجيهها في قنوات استثمارية لإشباع التمويل اللازم لقطاع السلع والخدمات ودعم الاقتصاد (فأسواق المال عبارة عن مؤسسات مالية يقدم من خلالها المدخرون أموالهم للمقترضين (Mankiw, 2001)، فالطرف الأول وهم المقترضون يمثلون قطاع السلع والخدمات (جانب العرض) يقومون بإصدار الأوراق المالية وبيعها في السوق لغرض الحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياتهم الإنتاجية، في حين أن

الطرف الثاني وهم المدخرون (جانب الطلب) يقومون باستثمار مدخراتهم وفوائضهم المالية في السوق المالي، أما في أدوات مالية قصيرة المدى كشهادات الإيداع أو استثمار طويل المدى يتم من خلال سوق الأوراق المالية (البورصات) عن طريق الاستثمار في أدوات طويلة المدى كالأسهم والسندات. وتتأثر الأسواق المالية بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، أحداها سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، حيث إن التغير في قيم أسعار الصرف يؤدي إلى نشوء مخاطر على الأسواق المالية إزاء تلك التغيرات، بما يؤثر على قيمة

الأصول المالية المتداولة في الأسواق المالية كالأسهم والسندات، مؤثرة بدورها على كمية الأموال المتدفقة على تلك الأسواق مما يؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية دراسة أثر متغير أساسي من متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان، مما قد يفيد صانعي القرار في مجال السياسات الاقتصادية المحلية. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على مؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان في الأردن باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (2014-1980). وبذلك فإن هذه الدراسة تركز على اختبار فرضية وحيدة هي: يؤثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي إيجابياً على مؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان (الأردن).

مشكلة الدراسة وهدفها:

تهدف معظم دول العالم إلى إحداث تغييرات إيجابية في أسواقها المالية التي تعد دليلاً على صحة الاقتصاد ومؤشراً للنشاط الاقتصادي في بلدانها، وذلك من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية مختلفة. ويعد سعر الصرف أحد أدوات السياسة النقدية

التي تمارسها الدول للتأثير على سوق الأوراق المالية، ومتغيراً اقتصادياً كلياً مؤثراً في أداء سوق الأوراق المالية كونه أحد محددات النشاط الاقتصادي. فأي تقلب في أسعار الصرف أو تغير في نظام سعر الصرف المتبع في تلك الدول سيؤثر على سوق الأوراق المالية.

وقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث التطبيقية التي حاولت تبيان العلاقة بين سعر الصرف وسوق الأوراق المالية في الأردن، أو العلاقة بين نظام سعر الصرف المتبع في الأردن وآثاره على سوق الأوراق المالية ومدى ملاءمته للاقتصاد الأردني، إلا أنه لم يتم دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على أسعار أسهم بورصة عمان بشكل مباشر حسب علم الباحثين. لذا ظهرت هذه الدراسة بهدف استقصاء أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على أسعار الأسهم في بورصة عمان الفترة الزمنية (2014-1980) والتي تعد فترة كافية لتحقيق هدف الدراسة، لا سيما وأن الأردن قد مرّ خلال تلك الفترة بتقلبات اقتصادية عديدة نتيجة لعوامل خارجية وداخلية أدت إلى تغير في كل من هيكل

نظام سعر الصرف وهیکل سوق الأوراق المالية. وقد تم التركيز على السعر الحقيقي لصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الذي هو سعر الصرف الاسمي للعملة معدلاً بمستويات الأسعار المحلية والأجنبية ويعطي مؤشراً حقيقياً للقوة الشرائية لأسعار صرف العملات وآثارها على تدفق الأموال في الأسواق المالية وقيم الأصول المالية الموجودة فيها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

بالرغم من عدم وجود إجماع من الناحية النظرية على اتجاه العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم، إلا أنه يوجد ثلاثة نماذج رئيسية تناقش هذه العلاقة هي النموذج التقليدي (منهج السوق السلعي)، ونموذج المحفظة الاستثمارية، والمنهج النقدي. فالنموذج التقليدي يرى بأن أسعار الأسهم تتأثر بسعر الصرف من خلال المنافسة في الأسواق الدولية، فارتفاع سعر صرف العملة المحلية يتضمن انخفاض أسعار المواد الأولية المستوردة للمنشآت الإنتاجية المحلية، مما يؤدي إلى زيادة أرباح تلك المنشآت وبالتالي إلى زيادة أسعار أسهمها (Mao, 2013)، وذلك على الرغم من أن هذا الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية قد

يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية مما يؤدي إلى انخفاض درجة تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وبالتالي تقل الصادرات مما ينعكس سلباً على أرباح وأسعار أسهم المنشآت المحلية (Parsva & Tang, 2017). بينما يرى نموذج المحفظة الاستثمارية أن سعر صرف العملة المحلية يتأثر بأسعار الأسهم من خلال قناة سعر الفائدة، فزيادة أسعار الأسهم تعني زيادة ثروات المستثمرين المحليين مما يزيد الطلب على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة للاقتصاد مما يرفع سعر صرف العملة المحلية (Branson, 1983). بينما يرى النموذج النقدي أن كل من سعر الصرف وأسعار الأسهم تتأثر بعدد من العوامل المشتركة وأنه لا يوجد أي علاقة بينهما (Mao, 2013). ويلاحظ من النماذج الثلاثة السابقة بأنه لا يوجد إجماع نظري على اتجاه العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الأسهم.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد أظهرت نتائجها تناقضاً واختلافاً فيما يتعلق بالعلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الأسهم تبعاً لاختلاف أنظمة أسعار الصرف المعمول بها في الدول قيد الدراسة واختلاف طبيعة أسواقها باختلاف أحجامها وكفاءتها

للفترة (1985-1995)، ووجدت الدراسة أن أزمة الدينار في نهاية الثمانينات أثرت سلباً على التغير في الرقم القياسي لأسعار الأسهم على المستوى الكلي وعلى قطاع الصناعة، بينما كان أثرها إيجابياً على قطاعي الخدمات والتأمين.

تطور سعر الصرف الحقيقي والاسمي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ومؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان.

يمكن توضيح تطور سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي خلال أربع مراحل رئيسة مرّ بها، المرحلة الأولى من عام 1980 وحتى عام 1987 حيث إن معدل نمو كل من سعر صرف الدينار الحقيقي والاسمي مقابل الدولار الأمريكي انخفض مؤدياً إلى ازدياد قوة الدينار الأردني، والمرحلة الثانية من عام 1987 وحتى عام 1989 حيث حدثت أزمة الدينار الأردني وانهاره عام 1988 حيث شهدت هذه المرحلة انخفاضاً كبيراً في كلا السعريين الحقيقي والاسمي مما أدى إلى فقدان الدينار الأردني نصف قيمته الاسمية خلال تلك الفترة، والمرحلة الثالثة من عام 1989 وحتى عام 1995 وقد شهدت هذه المرحلة استقراراً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، والمرحلة الرابعة

وخصائصها. فمثلاً جاءت نتائج دراسة (Ajayi & Mougoue, 1996) في ثمانية اقتصاديات متقدمة ودراسة (Aydemir & Demirhan, 2009) في تركيا ودراسة (Parsva & Tang, 2017) في إيران وسلطنة عمان والسعودية ودراسة (Jamil & Ullah, 2013) في باكستان ودراسة (Mao, 2013) في بريطانيا ودراسة (Bala & Hassan, 2017) في نيجيريا لتبيّن وجود علاقة إيجابية بين سعر صرف العملة وأسعار الأسهم أو سوق الأسهم. بينما بيّنت نتائج دراسة (Wasserfallen, 1989) على ثلاث دول أوروبية (ألمانيا، وسويسرا، وبريطانيا)، ودراسة (Uddin & Rahman, 2009) على ثلاث دول من جنوب آسيا (بنغلادش، والهند، وباكستان) ودراسة (Parsva & Tang, 2017) في الكويت عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وأسعار الأسهم. وبالمقابل فإن نتائج دراسة (Zhang & Yang, 2018) قد بيّنت وجود تأثير سلبي لسعر صرف العملة الصينية على أسعار الأسهم في الصين. أما فيما يتعلق بالأردن، فقد جاءت دراسة الطاق (2003) لقياس أثر انخفاض سعر صرف الدينار الأردني على أسعار وعوائد الأسهم للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك للمستويين القطاعي والكلي

علاقة قوية بين أداء السوق المالي وتأثره بسعر الصرف للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات والنموذج القياسي:

تعتبر النماذج القياسية من الأساليب المهمة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إذ إنها تهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفاعلها مع بعضها بعضاً. وحيث إن النظريات الاقتصادية وضحت تفاعل هذه المتغيرات بناء على افتراضات معينة قد لا تتحقق في واقع اقتصاديات الدول، ولذلك جاءت النماذج الاقتصادية القياسية لتختبر عملياً هذا التفاعل بما يساعد الحكومات وأصحاب القرار على استقراء الواقع الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. ويهدف التحليل القياسي في هذه الدراسة إلى استقصاء أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على مؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان.

واستناداً إلى النظرية الاقتصادية وبالاستعانة بالدراسات السابقة مثل دراسة كل من (Wasserfallen, 1989) ودراسة

منذ عام 1995 حيث تم تثبيت سعر الصرف الاسمي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي وحتى نهاية فترة الدراسة حيث شهدت هذه الفترة تذبذباً معتدلاً في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي عدا الفترة من 1999-2001 حيث شهد السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي نمواً سالباً، والفترة من 2007-2008 حيث شهد نمواً مرتفعاً أدى إلى انخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدينار الأردني بسبب الازمات التي حلت في المنطقة والازمة المالية العالمية خلال تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بمؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان، فقد أظهرت البيانات الإحصائية الصادرة عن بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية إلى ارتفاع المؤشر العام لأسعار الأسهم من 757.5 نقطة عام 1980 إلى 4237.6 نقطة عام 2014. أما في عام 1989 فقد ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم إلى 932.7 نقطة بنسبة نمو 10.37% عن العام السابق. ويعزى هذا التحسن في هذا المؤشر إلى ان أزمة الدينار الأردني وفقدانه نصف قيمة سعر صرفه الاسمية أدت إلى انخفاض قيمة الأوراق المالية مما أدى إلى ازدياد الطلب عليها، وهذا يعد دليلاً عملياً على وجود

(Husing, 2004)، فقد تمثلت متغيرات

الدراسة بالآتي:

المتغير التابع: الرقم القياسي لأسعار الأسهم (SP)، وهو الرقم الذي يقيس المستوى العام لأسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق النظامي لبورصة عمان مرجحاً بالقيمة السوقية لأسهم تلك الشركات (نقطة).

المتغيرات المستقلة هي:

* إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (RGDP): هو القيمة السوقية بالأسعار الثابتة (مليون دينار) للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في بلد معين في فترة زمنية محددة. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على أسعار الأسهم، فزيادة الدخل القومي تعني زيادة الادخارات، وبالتالي زيادة الطلب على الأسهم مما يؤدي إلى زيادة أسعارها.

* عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الواسع (RMS_2): هو قيمة كمية النقود بالأسعار الثابتة (مليون دينار) المتداولة في الاقتصاد سواء كانت جارية من نقد متداول وحسابات جارية وودائع تحت الطلب أو غير جارية من حسابات التوفير وودائع لأجل. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على أسعار الأسهم، فزيادة عرض النقد تؤدي إلى نقصان أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع أسعار الأسهم

لوجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار الأسهم.

* الصادرات الحقيقية (REX): هو القيمة السوقية بالأسعار الثابتة (مليون دينار) للسلع والخدمات المصدرة والتي يتم إنتاجها في بلد معين خلال فترة زمنية محددة. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على أسعار الأسهم، فزيادة الصادرات الوطنية تؤدي إلى زيادة أرباح الشركات المحلية وبالتالي ترتفع أسعار الأسهم.

* سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي (E): هو عدد الوحدات من السلع المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع الأمريكية، وهو مؤشر يقيس القدرة التنافسية بين السلع المحلية والأجنبية. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على أسعار الأسهم، فزيادة سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني يعني ارتفاع القوة الشرائية للدينار الأردني، مما يعني زيادة الثقة بالاقتصاد الأردني مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم وبالتالي ارتفاع أسعارها. وبالمقابل فإن انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني يعني ارتفاع معدلات التضخم وخاصة التضخم المستورد، مما يؤثر سلباً على رغبة المستثمرين في الاستثمار في الشركات المحلية بسبب عدم ثقتهم بالأرباح

المستقبلية لتلك الشركات مما يقلل من أسعار أسهم تلك الشركات.

* سعر الفائدة الحقيقي (i): هو الوسط المرجح لأسعار الفائدة الممنوح على التسهيلات الائتمانية (قروض وسلف) خلال فترة زمنية معينة خصوصاً منه التضخم الحاصل خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير سلبياً على أسعار الأسهم لوجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار الأسهم.

* الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي (RFDI): هو القيمة السوقية بالأسعار الثابتة (مليون دينار) لصافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة لامتلاك الأصول الإنتاجية في الاقتصاد المحلي. ومن المتوقع أن يكون تأثير هذا المتغير إيجابياً على أسعار الأسهم، فزيادة الاستثمارات الخارجية في الأردن تتضمن زيادة الطلب على الأسهم مما يرفع أسعارها.

وتم الاعتماد على قاعدة البيانات الإحصائية لدى البنك المركزي الأردني للحصول على البيانات السنوية لكل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وعرض النقد بالمفهوم الواسع، والصادرات، وسعر الفائدة، وسعر الصرف. كما تم الاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي للحصول على

البيانات السنوية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما تم استخدام النشرات الإحصائية لدى بورصة عمان للحصول على البيانات السنوية لمؤشر أسعار الأسهم. بينما تم الحصول على بيانات مؤشر أسعار المستهلك في الأردن من قاعدة البيانات الإحصائية لدى البنك المركزي الأردني وعلى بيانات مؤشر أسعار المستهلك للولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وقد تم احتساب التضخم باعتباره معدل النمو السنوي في المستوى العام لأسعار المستهلك. كما تم احتساب سعر الفائدة الحقيقي كنتيجة لخصم معدلات التضخم السنوية من القيمة الاسمية للوسط المرجح لأسعار الفائدة، وتم احتساب القيمة الحقيقية لكل من (عرض النقد الحقيقي، والصادرات الحقيقية، والاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي) كالآتي: $RV = NV/CPI$ ؛ حيث RV: القيمة الحقيقية للمتغير (V) موضوع البحث، NV: القيمة الاسمية للمتغير (V) موضوع البحث، CPI: المستوى العام لأسعار المستهلك باعتماد عام 1994 كسنة أساس (100=1994).

كما تم احتساب قيمة سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية:
 $e^* = e (CPI/CPI^*)$ حيث:

أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على أسعار... سيف القضاة وأحمد ملاوي

القياسي التالي:

$$SP = F(RGDP, RMS_2, REX, E, i, RFDI)$$

حيث تم أخذ المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية عدا سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر لوجود قيم سالبة في بياناتهما، وبذلك تكون النماذج المستخدمة شبه لوغاريتمية (semi-log).

e*: سعر الصرف الحقيقي، e: سعر الصرف

الاسمي، CPI: المستوى العام لأسعار

المستهلك في السوق المحلية، CPI*: المستوى

العام لأسعار المستهلك في السوق الأجنبية.

النموذج القياسي:

استناداً إلى الدراسات السابقة والنظرية

الاقتصادية فقد تم الاعتماد على النموذج

جدول 1: نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع

المتغير	قيمة t المحسوبة	القيم الجدولية عند مستويات المعنوية			
		1%	5%	10%	
LSP	-1.0172	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-5.4556	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LRGDP	-2.4062	-3.6463	-2.9540	-2.6158	المستوى
	-3.9289	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LRMS ₂	-0.0260	-3.6537	-2.9571	-2.6174	المستوى
	-3.8783	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LREX	-1.1780	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-6.8930	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
i	-3.4123	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-6.9561	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LE	-1.7598	-3.6537	-2.9571	-2.6174	المستوى
	-3.2575	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
RFDI	-1.5112	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-5.3879	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول

الجانب التطبيقي للدراسة:

اختبار جذر الوحدة للسكون، اختبار تحديد

عدد فترات التباطؤ الزمني، واختبار التكامل المشترك.

وفيما يلي يتم عرض لنتائج الاختبارات السابقة كما يلي:

من أجل إجراء التحليل القياسي لا بد

من إجراء بعض الاختبارات التشخيصية

الأولية التي قد تساعد في اختيار النموذج

القياسي المناسب. ومن أهم هذه الاختبارات

اختباري جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية ديكي- فولر الموسع (ADF) وفيليس- بيرون (PP) بهدف استقصاء سكون متغيرات الدراسة، تم اللجوء إلى اختباري جذر الوحدة ديكي- فولر الموسع، واختبار فيلipsis- بيرون حيث كانت النتائج كالتالي:

جدول 2: نتائج اختبار فيلipsis- بيرون

المتغير	قيمة t المحسوبة	القيم الجدولية عند مستويات المعنوية			
		1%	5%	10%	
LSP	-1.0172	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-5.4562	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LRGDP	-1.6472	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-3.8540	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LRMS2	-0.5572	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-4.4138	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LREX	-1.2254	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-7.9805	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
i	-3.4123	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-11.7055	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
LE	-1.7282	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-2.7977	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول
RFDI	-1.5992	-3.6394	-2.9511	-2.6143	المستوى
	-5.3886	-3.6463	-2.9540	-2.6158	الفرق الأول

فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة أصبحت أكبر من القيمة الجدولية في قيمتها المطلقة عند مستوى المعنوية بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول، أي أن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول (1). كما تدعم النتائج في اختبار فيلipsis بيرون الظاهرة في الجدول (2) نتائج اختبار

تشير نتائج اختبار ديكي فولر الموسع الظاهرة في الجدول (1) إلى أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى، في حين أنها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% عدا السلسلة الزمنية لسعر الصرف حيث أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5% حيث إن قيم ديكي-

أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على أسعار... سيف القضاة وأحمد ملاوي

اختبار الحدود للتكامل المشترك (Co-) integration Test.

وبما أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة في مستواها وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) مما يدل على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بسبب

ديكي فولر الموسع مما يزيد من مصداقيتها.

اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test):

بعد إجراء الاختبارات اللازمة لاختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني تبين أن عدد هذه الفترات هو ثلاثة، وذلك كما يظهر من الجدول (3).

جدول 3: نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ [LSP, LRGDP, LRMS2, LREX, LE, I, RFDI]					
Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.84E-05	8.964154	9.284783	9.070433
1	310.7253	1.01E-09	-0.920234	1.644803	-0.069997
2	77.9302	3.58E-10	-2.441864	2.367582	-0.847669
3	77.66243*	1.64e-11*	-7.145607*	-0.091753*	-4.807454*

ملاحظة:

(LR): sequential modified LR test statistic, (FPE): Final prediction error, (AIC): Akaike information criterion, (SC): Schwarz information criterion, (HQ): Hannan- Quinn information criterion, (each test at 5% level).

تتملك علاقة طويلة الاجل حيث إن قيم F-statistic المحسوبة أعلى من القيمة العليا للحد الحرج، وبالتالي يتبين وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 10%.

وبما أن جميع متغيرات نموذج الدراسة ساكنة عند الفرق الأول، ويوجد بينها علاقة تكامل مشترك، فإن إحدى الطرق المناسبة للتقدير هي طريقة المربعات الصغرى المتحركة أو الديناميكية (DOLS) والتي تعطي تقديرات لقيم المرونات في المدى الطويل.

التكامل المشترك بين المتغيرات. ولمعرفة إذا ما كان هناك تكامل مشترك تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Testing Approach) المقترح من قبل (Pesaran et al., 2001).

تقوم معادلة التكامل المشترك في هذه الدراسة على تقدير انحدار المتغيرات المستقلة (LRGDP, LRMS2, LREX, LE, I, RFDI) على المتغير التابع الممثل بؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان (LSP).

تشير نتائج اختبار الحدود المبينة في جدول (4) إلى أن المتغيرات في النموذج

جدول 4: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Bound Critical Value (k=6)

Model	F-statistic	1%		5%		10%		Decisions
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
LSP=f [LRGDP, LRMS2, LREX, LE, I, RFDI]	8.19	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration
LRGDP=f [LSP, LRMS2, LREX, LE, I, RFDI]	10.86	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration
LRMS2=f [LSP, LRGDP, LREX, LE, I, RFDI]	3.75	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration
LREX=f [LSP, LRGDP, LRMS2, LE, I, RFDI]	3.17	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration
LE=f [LSP, LRGDP, LRMS2, LREX, I, RFDI]	3.23	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration
I=f [LSP, LRGDP, LRMS2, LREX, LE, RFDI]	8.95	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration
RFDI =f [LSP, LRGDP, LRMS2, LREX, LE, I]	5.51	2.88	3.99	2.27	3.28	1.99	2.94	Co-Integration

تقدير المرونات في المدى الطويل: (DOLS)، وقد ظهرت نتائج طريقة (DOLS)

لقد تم تقدير المرونات في المدى الطويل
لمعادلة المؤشر العام لأسعار الأسهم
باستخدام طريقة المربعات الصغرى المتحركة
يلى:

جدول 5: نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل

Dependent Variable: LSP

Method: Dynamic Least Squares (DOLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRGDP	1.5272	0.7510	2.0335	0.0815
LRMS2	-0.8718	0.3518	-2.4779	0.0423
LREX	1.0925	0.3826	2.8559	0.0245
LE	1.1314	0.5153	2.1958	0.0641
I	-0.0434	0.0156	-2.7764	0.0274
RFDI	0.0003	0.0001	2.5041	0.0407
Intercept	-4.6714	4.1667	-1.1211	0.2992
R-squared	0.995785	Mean dependent var.		7.588901
Adjusted R-squared	0.981336	S.D. dependent var.		0.766726
S.E. of regression	0.104748	Sum squared resid		0.076805
Durbin-Watson stat	2.158749	Long-run variance		0.003953

يظهر الجدول (5) المعاملات المقدرة للمتغيرات التابعة والمقطع في المدى الطويل باعتبار المؤشر العام لأسعار الأسهم متغيراً تابعاً. من الجدول (5) يمكن كتابة العلاقة التوازنية في المدى الطويل كالآتي:

$$LSP = -4.6714 + 1.5272LRGDP - 0.8718LRMS2 + 1.0925LREX + 1.1314LE - 0.0434i - 0.0003RFDI$$

ويتضح من النتائج أن قيمة معامل تحديد الانحدار مرتفعة (R^2) حيث بلغت (0.9957) أي أن المتغيرات التابعة تفسر 99.57% من التغيرات الحاصلة في المؤشر العام لأسعار الأسهم، كما تشير النتائج إلى أن معاملات كل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وعرض النقد بالمفهوم الواسع والصادرات الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر مقبولة إحصائياً.

وبما أن النموذج اعتمد على الصيغة شبه اللوغاريتمية للمتغيرات، فإن المعاملات المقدرة تمثل المرونات طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فأظهرت النتائج أن مرونة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إيجابية حيث إن زيادة بنسبة 1% في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تؤدي إلى زيادة بنسبة 1.527% في المؤشر العام لأسعار الأسهم، أما

عرض النقد بالمفهوم الواسع فإن مرونته سلبية فالزيادة في قيمته بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 0.8718%، في حين أن مرونة الصادرات الحقيقية إيجابية فالزيادة في قيمتها بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 1.0925%، كما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 1.1314%. وأظهرت النتائج أن المرونة النسبية لسعر الفائدة الحقيقي على التسهيلات الائتمانية والمرونة النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر لها أثر سلبي على المؤشر العام لأسعار الأسهم حيث إن ارتفاع سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 4.34% وانخفاضه بمقدار 0.03% عند ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة.

وبذلك يلاحظ أن النتائج المتعلقة بوجود أثر إيجابي لسعر الصرف الحقيقي على أسعار الأسهم تتفق مع المنهج التقليدي. كما يلاحظ أيضاً بأن هذا الأثر الإيجابي يتفق مع نتائج دراسات كل من (Ajayi & Mougoue, 1996) في ثمانية اقتصاديات متقدمة ودراسة (Aydemir & Demirhan, 2009) في تركيا

ودراسة (Parsva & Tang, 2017) في إيران وسلطنة عمان والسعودية ودراسة (Jamil & Ullah, 2013) في الباكستان ودراسة (Mao, 2013) في بريطانيا. بينما لا يتفق هذا الأثر الإيجابي لسعر الصرف الحقيقي على أسعار الأسهم مع نتائج دراسات كل من (Wasserfallen, 1989) على ثلاث دول أوروبية (ألمانيا، وسويسرا، وبريطانيا) ودراسة (Uddin & Rahman, 2009) على ثلاث دول من جنوب آسيا (بنغلادش، والهند، وباكستان) ودراسة (Parsva & Tang, 2017) في الكويت من حيث عدم وجود علاقة بين سعر الصرف وأسعار الأسهم ونتائج دراسة (Zhang & Yang, 2018) التي بينت وجود تأثير سلبي لسعر صرف العملة الصينية على أسعار الأسهم في الصين.

الاختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests):

وللتأكد من كفاءة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) المينة في الجدول (6) كالآتي:

جدول 6: نتائج الاختبارات التشخيصية

Model	Test	Test Statistic	Prob.
LSP= f (LRGDP, LRMS2, LREX, i, LE, RFDI)	Serial Correlation test	F-cal =5.561	Prob.F(3,3)= 9.63%
	Heteroscedasticity test	F-cal =0.598	Prob.F(25,6)= 83.04%

لاستقصاء أثر سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على مؤشر أسعار الأسهم في بورصة عمان للفترة (1980-2014) تم التوصل إلى وجود علاقة تكاملية بين سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي والرقم القياسي لأسعار الأسهم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المتحركة DOLS، وأن السعر الحقيقي لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي له أثرٌ إيجابي على المؤشر العام لأسعار الأسهم حيث إن أي ارتفاع فيه

تظهر النتائج في الجدول (6) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل بين الأخطاء العشوائية حيث إن احتمالية (F-statistic) أكبر من 5% وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط متسلسل بين الأخطاء العشوائية. كما أن احتمالية (F-statistic) لاختبار ثبات تباين حد الخطأ أكبر من 5% وعليه يمكن قبول الفرضية الصفرية بثبات تباين حد الخطأ.

الخلاصة:

بناءً على نتائج التحليل القياسي

- Aydemir, Oguzhan&Demirhan, Erdal. 2009. "The Relationship between Stock Prices and Exchange Rates Evidence from Turkey". International Research Journal of Finance and Economics, Issue 23.
- Bala, Sani AR & Hassan, A. 2017. "Exchange Rate and Stock Market Interactions: Evidence from Nigeria", Arabian Journal of Business and Management Review, Vol. 8(1).
- Branson, W. H. 1983. "Macroeconomic Determinants of Real Exchange Risk", In R. J. Herring (Ed.), Managing Foreign Exchange Risk: 33-69, Cambridge, Cambridge University Press.
- Husing, Y. 2004. "The Impact of Fiscal Policy, Monetary Policy, and Exchange Rate Policy on Real GDP in Brazil: A VAR Model", Brazilian Electronic Journal of Economics 6: 1-12.
- Jamil, Maheen & Ullah, Mr Naeem. 2013. "Impact of Foreign Exchange Rate on Stock Prices", Journal of Business and Management, Vol. 7, Issue 3: 45-51.
- Mankiw, Gregory. 2001. Principles of Economics. Harcourt College Publishers, USA, Second Edition.
- Mao, Wei. 2013. "The Interaction between Exchange Rates and Stock Prices". A Ph.D thesis, Department of Accounting and Finance,

بقيمة 1% يؤدي إلى ارتفاع المؤشر العام لأسعار الأسهم بمقدار 1.1314%. وبذلك يلاحظ أن النتائج المتعلقة بوجود أثر إيجابي لسعر الصرف الحقيقي على أسعار الأسهم تتفق مع المنهج التقليدي.

المراجع العربية والأجنبية:

المراجع العربية:

- الطاق، رنا. (2003). "تقلب سعر صرف العملة المحلية وانعكاسه على أسعار عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية على واقع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان (1985-1995)". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية وأعداد مختلفة من النشرة الإحصائية الشهرية.
- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي 2014.
- الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

www.ase.com.jo

المراجع الأجنبية:

- Ajayi, R. A. & Mougoue, M. 1996. "On the Dynamic Relation between Stock Prices and Exchange Rates", The Journal of Financial Research 19: 193-207.

University of Birmingham, United Kingdom.

- Parsva, Parham & Tang, Chor Foon. 2017. "A Note on the Interaction between Stock Prices and Exchange Rates in Middle-East Economies", Economic Research, Vol. 30, No. 1: 836-844.
- Pesaran, M. H. & Shin, Y. & Smith, R. J. 2001. "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship". Journal of Applied Econometrics, Vol (16), P: 289-326.
- Uddin, J & Rahman, L. 2009. "Dynamic Relationship between Stock Prices and Exchange Rates: Evidence from Three South Asian Countries". International Business Research, Vol (2), No.2.
- Wasserfallen, Walter. 1989. "Macroeconomics News and the Stock Market". Journal of Banking and Finance, Vol (13), No.4, North-Holland.
- Zhang, Weihang & Yang, Peijuan. 2018. "Research on Dynamic Relationship between Exchange Rate and Stock Price-Based on Garch- in- Mean Model", Journal of Service Science and Management, 11.



The World Islamic Sciences and
Education University (W.I.S.E)

Al-Mithqal

For Economic & Administrative Sciences

An International Research and Refereed Journal

Volume (6), Number (1), Shawal 1441, June 2020

The views and ideas expressed in the articles published in this journal are of their own authors and do not reflect the views of the editorial board or the World Islamic science and Education University or the policies of the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

ISSN 2311-0988



All Correspondence Concerning this Journal should be addressed to:

Editor in Chief
Deanship of Academic Research
The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)
Amman- Jordan
p.o. Box: (1101), Post Code (11947)

Tel: 00962 6 5600230, Ext. 2012, Fax: 00962 6 5600237

Email: al_mithqal.journal@wise.edu.jo

Website: www.wise.edu.jo

Al- Mithqal

For Economic & Administrative Sciences

An International Research and Refereed Journal

Volume (6), Number (1), Shawal 1441, June 2020

Editor in Chief

Prof. Khalouq Daifallah Agha

Editorial Staff

Prof. Waleed Awajan	The World Islamic Science & Education University
Prof. Mohammad Bani Salameh	The World Islamic Science & Education University
Prof. Yaser Al-Hourani	The World Islamic Science & Education University
Prof. Issa Nouri Qwaider	The World Islamic Science & Education University
Prof. Saleem Hatamleh	The World Islamic Science & Education University
Dr. Abed Alra'ouf Bani Issa	The World Islamic Science & Education University
Dr. Mubarak Altarawneh	The World Islamic Science & Education University

Advisory Editorial Board

Prof. Jawad Al-Anani	Economic and social Council
Prof. Abdul Rahman Yousry Ahmad	Alexandria University
Prof. Youssef Ibrahim Youssef	Kamel Saleh CenterL Al-Azhar University
Prof. Ghassan Al-Taleb	The World Islamic Science & Education University
Prof. Bakr Al-Sarhan	Princess Sumaya University for Technology
Prof. Mohammad Anas Mustafa Al-Zarqa	Shura Sharia Consulting
Prof. Abdul Rahim AL-Sa'aty	King AbduAziz University
Prof. Ahmad Firas Al-Ouran	University of Jordan
Prof. Faisal Al-Shawourh	Mutah University

English Language Editor

Dr. Jebreel AL-Saudi

Arabic Language Editor

Dr. Mohammad al-Hujooj



Journal Secretary

Reham al-Faouri

Designer

Amal Ahid al-Ghanem



Contents of the Issue

(In English)

Researchers	Research Title	Pages
Dr. Ahmad Fares al Qisie	The Impact of the Elements of Cash Flow Statement and its Patterns in Predicting Financial Distress: An Applied Study on the Jordanian Industrial Companies listed on the Amman Stock Exchange	11-40
Dr. Osama Jamal Al-Nsour	Earning Management and its Impact on Firms Value: An Empirical Study on the Jordanian Industrial Public Shareholding Companies listed in Amman Stock Exchange	41-72
Dr. Hanan AbdelSalam Al-Abaddi	The Contribution of the Digital Economy in Achieving Competitive: Advantage in Banks Operating in Jordan	73-102
Dr. Hanan Ahmad Al-Qudah Dr. Khawla Qassid R. Abdo	The Impact of Credit in Islamic Banks on Jordanian Economic Growth for period 2004 - 2016	103-119
Dr. Ghassan Issa Al-Omari Prof. Nema Abbas Khafaji	The Impact of Business Enablers on the Results of Performance Excellence at the Royal Jordanian (RJ)	121-148
Dr. Bilal Hashem Al-Nsour	A Proposal to Apply Corporate Governance Dimensions to Enhance the Project's Success in the Manaseer Group of Companies: An Analytical Applied Study	149- 182
Dr. Fadi Hamed Al-Qudah Dr. Bilal Hashem Al-Nsour Dr. Ziad Ali Al-Shawabkeh	The Impact of Intelligent Organization's Characteristics on Enhancing Innovation	183-218
Dr. Saif Salah Al-Qudah Prof. Ahmad Ibrahim Malawi	The Impact of the Real Exchange Rate of the Jordanian Dinar against the U.S Dollar on the Stocks' prices in Amman Stock Exchange (Jordan)	219-234

Al Mithqal Journal for Humanities and Social Sciences Studies

ISSN 2311-0988

About the Journal

- Al Mithqal Journal for Economic and Administrative Sciences is a refereed scientific international journal issued by the Deanship of Scientific Research at the World Islamic Sciences and Education University.
- Location: the World Islamic Sciences and Education University, Amman, the Hashemite kingdom of Jordan.
- The journal publishes two issues per year.

Objectives of the Journal:

1. Contributing to the spread and progress of authentic knowledge in the field of economics and administrative sciences.
2. Contributing to preserve, enroot and cherish the identity and values of the Arabic and Islamic nation.
3. Contributing to the buildup of human civilization and spreading the Islamic Call based on moderation.
4. Approaching the current problems scientifically.

Area of Interest:

1. Al Mithqal Journal publishes original researches that add to the knowledge of economic and administrative sciences in Arabic and English received from both inside and outside the university.
2. The journal focuses on publishing theoretical studies and critical reviews that thoroughly cover any of the branches of knowledge in which the journal is concerned.
3. The journal publishes applied studies and / or the studies that cover the current situation of the Arab and / or Islamic countries individually or collectively provided that the submitted papers comply with the policy and methodology observed by the journal.
4. To publish duly made reviews of modern books published within the last two years maximum, being within the area of interest for the journal.
5. Publishing critical reviews and comments on academic activities like scientific conferences, seminars and research forums.
6. The journal publishes feedback and comments on the papers already published therein.
7. The journal welcomes publishing abstracts of postgraduate studies that cover the branches of knowledge in which the journal is specialized.

**Editorial Board
Consultative Body**

Terms of Publication:

1. The submitted research must never have been published or sent for publication in any other journal. A written pledge thereon shall be presented for the journal.
2. If the research is sponsored by any party, the researcher should disclose this and present a no-objection letter endorsed by the supporting party addressed to the editor in chief.
3. All scripts submitted for publication in the journal are duly subject to confidential review and strict scientific refereeing.
4. All research articles submitted for publication are subject to inspect the percentage of excerpting.
5. Evaluation standards include: originality of the subject, being an addition to knowledge, applicability, methodology, style, findings, observing academic integrity, soundness of language and smoothness of presentation.
6. The journal may request making some modifications for the script prior to approving it for publishing, and it has the right to make some editing for the approved scripts.
7. The journal reserves the right not to publish any script without providing justification. Its decision in this respect is definite.
8. By approving the research for publication it becomes a copyright for the journal and the researcher thus shall not publish it in any other journal.
9. The researcher is obliged to pay for the evaluation works in case he/she decides to cease the refereeing procedures, or if the researcher was found to violate the publishing terms through plagiarism or publishing the research in another journal during the refereeing process and before the referees' final decision of rejecting the research.
10. Opinions expressed the published papers reflect the views of the researchers themselves and do not necessarily reflect the policy of the World Islamic Sciences and Education University or the editorial board of the journal.
11. The ordering of researches is decided according to the editorial board's technical criteria.

Specifications of the paper submitted for publishing:

1. The script shall not exceed 40 serially numbered double-space lined A-4 pages of (10000) words typed in Arial 14-size font, including the references, notes, tables and indexes. Footnotes shall be in the same font but size 12.

2. Tables and figures shall be serially numbered as in the script. Tables shall be titled on top while figures shall be titled on beneath, with their footnotes on bottom. Each table or figure shall be printed on a separate page, indicating the location of the table or figure in the body like: " Figure (1) is approximately here".
3. The first page of the research script has the title of the research, the full name(s) of the researcher(s) in Arabic and English, their academic ranks and current work places and mailing address of the main researcher.
4. The second page of the script includes the title of the paper without the author(s) name(s) followed by a maximum 150 - word abstract of the paper in Arabic.
5. The third page of the script includes an authentic English translation of the Arabic abstract observing the same requirements.
6. The script introduction starts on the fourth page. It includes the title of the script without the author's name.
7. The researcher shall send an electronic copy of the research script in (Word) format and another one in (Pdf).

Required Attachments:

1. A brief curriculum vitae of the researcher.
2. The written pledge as officially accredited on the journal's website.

Publication Procedure:

1. The researcher presents the research script electronically to the Deanship of Scientific Research on the website of the concerned journal.
2. The researcher fills in the official pledge existing on the journal's website and attaches it to the research script.
3. The research article is presented to the editorial board and gets initial refereeing prior to submitting it to external referees. The board has the right to stop external refereeing procedures, or to disapprove publishing the research article at any stage without explanation.
4. The research article is sent to two referees (with a plagiarism detection report) so that they shall reply within a maximum period of one month. In case of failing to reply within the specified time, the referee is informed of being replaced by another one, having no right to objection against the journal's decision. The research article is then sent to another referee, so the editorial board resolution is as follows:
 - The research script is approved for publication in case of positive referee reports and after the researcher makes the required modifications (if any).

- The research script is rejected in case of receiving negative reports from both referees.
 - The research script is rejected in case the researcher fails to observe scientific integrity or terms of publication.
 - The research script is sent to a third referee to definitely decide its publish ability in case of receiving two referee reports being one positive and the other negative.
5. The researcher shall make the required modifications according to refereeing notes within sixty days as of the date of being informed, and in case of not responding in the specified time procedures of publishing the research article are ceased.
 6. If the referee mentions that the researcher did not make the required modifications, an additional period of (30) thirty days is granted to accomplish the modifications. If the referee again mentions that the researcher has not made the required modifications, the research article with the unmodified notes is presented to the editorial board to decide about approving or rejecting the research article and the researcher is informed of the editorial board's final decision.
 7. The researcher(s) shall be given a notification of acceptance for publication after verifying that the required modifications to the article were made.
 8. The editorial board decides on the order of research scripts which are approved for publication.
 9. The language editor of the journal makes the final check of the research before sending it for the designing and publication.

Referencing method:

- **Holy Quran verses:** The Verses are to be in the Uthmanic font style, with the number of the verse and name of the Surah at the end the verse, e.g. [46: Al Imran].
- **Noble Hadith:** To be referenced through the authentic books of Hadith, stating their rank of correctness and indicating the book, chapter and number of Hadith if possible. Example: 'A'isha reported Allah's Messenger (Peace Be Upon Him) as saying: "The acts most pleasing to Allah are those which are done continuously, even if they are small". Muslim, Sahih Muslim, Book of Traveler's Prayer and Shortening it, Chapter of the virtue of a deed that is done persistently, whether it be Qiyam al-Lail or anything else, Hadith number (218).
- **Books:** Adapted quotations should be referenced with serial numeration at the end of the research as follows:
 - * Author's full name, Hijri and Gregorian date of death between two brackets followed by comma, then the title of the book in bold followed by comma, then

the name of the verifier or translator – if any– followed by comma, then place of publishing followed by comma, name of publisher followed by comma, date of publishing followed by comma mentioning the edition number between two brackets, number of volume - if any – followed by comma then the page number.

- * Do not attach a list of references in the end of the research.
- **Legal texts and judicial decisions**
- Legal texts are referenced by stating the text from its source. Example: Article (5) of the Code of Civil Procedure number (24) of the year 1988.
- Judicial decisions are documented by stating the decision from its source, e.g. Supreme Court of Justice, decision number (120), Bar Association Gazette, Issue(1) 1989, p161.
- **Scientific periodicals:**
- * Author's full name followed by comma, research title followed by comma, periodical name in bold and place of publication followed by comma, volume number followed by comma, issue number followed by comma, date of issue followed by comma then the page number. Example: Azmi Taha Sayyed Ahmad, Al-Ghazali's Two Scientific and Ethical Connotations of the Most Beautiful Names of Allah, Al-Manarah Journal for Researches and Studies, Alalbait University, Volume (10), issue1, 1994,p45. If the research is referenced for another time it is documented briefly: author's surname, title of the research, p...
- **Quoting from Newspapers:**
- a. **News:** To include the name of newspaper, issue, date and place of issue. e.g. Ad-Dustour, issue9253,June13,1993,Amman.
- b. **Other than news:** To include the author name followed by comma, title of the essay in bold followed by comma, name of the newspaper and issue number followed by comma, date followed by comma and place of issue. e.g. Mahmoud Darweesh, Eleven Planets, Ad-Dustour, issue 1965, March 31, 1993, Amman.
- **Manuscripts:** Full name of author followed by comma, full title of manuscript in bold followed by comma, number of manuscript followed by comma, place of manuscript then the number of page (or leaf) mentioning whether the quotation is taken from front page (=f) or back page respectively. e.g. Ibn Hajar Al-Askalani (ceased 852H/ 1449AD), **Thail Addurar Alkaminah**, Manuscript number 649, Taimouria Bookshop, 54 (front) pages.
- **Conference proceedings, Honoring letters and Memorial books:**
- Name of author, title of article into quotation marks " ", title of the book in bold, name(s) of editor(s), number of edition, name of press and publisher, place and date of publication and page number, e.g: Al-Hyari, Mustafa: "The

Resettlement of Arab Tribes in the Military District of Qinnasrin Until the End of the Fourth Hijri Century", Mihrab Alma'rifah: Studies Dedicated to Ihsan Abbas, edited by: Ibrahim Saafeen, ed.1, Sader Publishing House, Beirut, 1997,p417.

- Names of foreign personalities shall be written in Arabic followed by their English equivalent between brackets.

All Correspondence Concerning this Journal should be addressed to:

Editor in Chief
Deanship of Academic Research
The World Islamic Sciences and Education University (W.I.S.E)
Amman- Jordan
p.o. Box: (1101), Post Code (11947)

Tel: 00962 6 5600230, Ext. 2012, Fax: 00962 6 5600237

Email: al_mithqal.journal@wise.edu.jo

Website: www.wise.edu.jo